وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

تخصص دراسات مغاربية.

بعنوان:

السياسية الخارجية الجزائرية المغربية اتجاه إفريقيا

(دراسة مقارنة)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

من إعداد الطالبة:

- نور فاطنة سارة.

إشراف الأستاذ:

— الدكتور دريس عبد الصمد.

لجنة المناقشة

- **الأستاذ** بن زايد احمد.....**رئيسا**
- **الأستاذ** بوعناني سميحة.....**مناقشا**
- **الأستاذ دريس عبد الصمد**.....**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية 2019 -2020

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء ... جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس ... رسالة في الحياة

... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع الأساتذة الأفاضل *كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع "فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم*

وأخص بالتقدير والشكرالى الدكتور *دريس عبد الصمد*

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أننا نتوجه له بخاص الشكر إلى الأستاذ بعوني أحمد ،و الأستاذ بن زايد ، إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق:الى الأستاذة* عياشي حفيظة*.الى الأساتذة الافاضل *شاربي محمد و الاستاذ عطري علي** وكذلك نشكر اساتذة المناقشين الذين وافقو على مناقشة هذه المذكرة كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث. إلى جميع الأساتذة الأفاضل،كلية الحقوق و العلوم السياسية بسعيدة .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

)قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي أحمد ..

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة رحمة

إلى إخواني واخواتي الذين اعتز بهم محمد وزوجته ،فوزية ،سعيد،عبد الحميد ،حمزة ،بن عامر،يوسف ،فاطمة الزهراء ،سمية ، نوال، إيمان ،حفيظة بن عودة،و الى ابنائهم أنفال ،عبد الناصر ،سندس، ،جيداء،اسراء

إلى كل أعمامي و خالاتي و أخوالي الى أمي الغالية الحاجة مريم.

إلى الروح التي سكنت روحي عمتي زهرة رقية ،هوارية ،

الى القلوب الطاهرة الرفيقة و النفوس البريئة أم الخير وزوجها،إلى مريم ،خديجة،خيرة، مليكه ،فوزية،خولة ،مروة ،الى توأم روحي كوثر، .منال ،جميلة.الى البرعم اياد نجم الدين.

إلى كل عائلة نور و يوسفي وعبد العالي ،إلى كل ولاد سيد الحاج بن عامر

الى بلعربي ،تارشي ،رويسات،عقون

الى من كان قدوتي في حفظ القراءن الكريم طالب ميلودي سليمان اطال الله في عمره

لآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي و أصدقائي ،سارة ، زهية،اسماء، تركية،هاجر ،حياة،بهيجة ،جمعة،نسيمة ،نور الهدى ،لعالية.عفاف،وسيلة. .الى الزملاء ،علي ،عبد الصمد.صدام الى كل دفعة العلوم السياسية . 207

الى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن إلى سليمة صديقتي طيلة الفترة الجامعية إلى كل من وسعه قلبي ولم يكتبه قلمي.

سارة

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية.

المطلب الأول تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني أنماط السياسة الخارجية و خصائصها.

المطلب الثالث محددات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني أجهزة ووسائل وأهداف السياسة الخارجية.

المطلب الأول أجهزة السياسة الخارجية.

المطلب الثاني أهداف السياسة الخارجية.

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

المطلب الأول العوامل المادية.

المطلب الثاني العوامل الاجتماعية.

المطلب الثالث العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية.

خلاصة

الفصل الثاني السياق الخارجي الجزائري المغربي

المبحث الأول سياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول النظام السياسي الجزائري

المطلب الثاني مرحلة الأحادية الحزبية.

المطلب الثالث مرحلة الاستقرار.

المبحث الثاني سياسية خارجية المغربية.

المطلب الأول المحددات النظرية للسياسة الخارجية عند الملك الراحل حسن الثاني.

المطلب الثاني سياسة خارجية عند محمد السادس.

المبحث الثالث العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

المطلب الأول مشكل الحدود.

المطلب الثاني القضية الصحراوية والعلاقات الجزائرية المغربية.

خلاصة

الفصل الثالث سياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في إفريقيا.

تمهيد.

المبحث الأول المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة الإفريقية.

المطلب الأول التداعيات الأمنية

المطلب الثاني التداعيات الإقتصادية.

المطلب الثالث التداعيات الخارجية

المبحث الثاني السياسة الإفريقية للمغرب

المطلب الأول عزلة المغرب لإفريقيا.

المطلب الثاني السياسة الاقتصادية في إفريقيا.

المطلب الثالث عودة المغرب للساحة السياسية الإفريقية.

المبحث الثالث منافسة السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

المطلب الأول الاتفاقيات المغربية في إفريقيا.

المطلب الثاني الاتفاقيات الجزائرية في إفريقيا

خلاصة.

خـــــــــاتمة.

قائمة المراجع .

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية الجزائرية المغربية من المواضيع التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين ويظهر هذا من عدد من الأطروحات والرسائل المنجزة في هذا الميدان .تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت صيتا كبيرا على المستوى الإقليمي، نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها إلا انه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها ومكانتها الإقليمية أو الدولية.

فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث في المغرب العربي. ونتيجة لهذا كان الإقليم ألمغاربي أولى اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، الأمر الذي استدعى من صانع السياسة الخارجية الجزائرية، أن يبذل قصارى جهده في أن تكون السياسة الخارجية الجزائرية متوافقة والعديد من الارتباطات أهمها مبادئ السلم والتعاون ومقتضيات المصلحة الوطنية خصوصا، في ظل دولة علاقتها بسلب السيادة غير بعيدة الأمد.

إن بناء السياسة الخارجية المغربية ينطلق من توحد المعايير التي تقوم عليها الدولة المغربية .والتي تشهد على تداخل هذه العوامل، كما أن قراءة وضعية المغرب الإقليمية بعد الحرب الباردة، ودراسة المؤثرات العامة في سلوكه الخارجي إزاء العالم الإسلامي،وجوانب القصور في هذه العلاقة ،تقتضي من دراسة وتبني سياسة خارجية مغربية وفق تصور استراتيجي يهدف إلى دعم وتأكيد هذه العلاقات عن طريق استغلال كل الإمكانيات المحتملة. باعتبار أن المغرب من منظور القدرة والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية بلدا متوسطا، وخاصة إن السياسة الخارجية تراعي بالأساس

تصور الدولة لمصالحها بما أن تشكل مجمل التوجهات والاستراتيجيات والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة أن السياسة الخارجية المغربية اتسمت في الكثير من أبعادها الدائمة وإستراتيجيتها العامة باستحضار مفهوم المصلحة بما في ذلك الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي ،ويختلف تأثير هذه الجوانب حسب الدول وما تقتضيه دينامكية العلاقات الدولية بشكل عام.

أهمية الموضوع

يستمد هذا الموضوع أهميته في كون الجزائر والمغرب :من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال تمكنا من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي: بين البلدان النامية عموما وفي القارة الإفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الداخلية.

وتكمن أهمية الموضوع كذلك في احتواءه على دراسة حالة الجزائر والمغرب .في جمعه بين أهم موضوع مطروح حاليا على المستوى الأكاديمي والواقعي .ألا وهو السياسة الخارجية، إن موضوع الذي سنخصص له هذه الدراسة جانبا هاما من السياسة الخارجية الجزائرية المغربية و الذي يتمثل في محددات ومؤثرات هذه السياسة.

مبررات اختيار الموضوع

– المبررات الموضوعية

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار إن السياسة الخارجية الجزائرية المغربية ،بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية: سواء في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ،أو في ظل الاتحاد الإفريقي حاليا الذي أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين و الكتاب ،غير إن مايميز هذه الدراسات و الأبحاث التي تناولت السياسة الخارجية المغربية بالبحث و التحليل التي لا تكاد تحصى إنها لم تتطرق لموضوع عملية صنع القرار الخارجي المغربي،ومحددات السياسة الخارجية المغربية بمعنى أنها صبت كل اهتمامها على جانب المدخلات الذي يحدد في الواقع توجه السياسة الخارجية لأية دولة.

– المبررات الذاتية

يرجع الميل الرئيسي الذي جعلني أركز اهتمامي على موضوع السياسة الخارجية الجزائرية المغربية: إلى الميل العام لدى الشعوب الجزائرية و المغربية خاصة و الشعوب الإفريقية عامة ،التي تريد معرفة المزيد حول نشاط سياسة الخارجية جزائرية و مغربية .بالإضافة إلى رغبتي في تحليل هذا الموضوع.

وتأسيسا على المنطلقات سالفة الذكر تم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية

إلى أي مدى ساهم عودة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية في تفعيل وتحريك التنافس الجزائري المغربي على اكتساب مكانة رئيسية في القارة الإفريقية؟

إشكاليات فرعية:

ما هي الفواعل الداخلية و الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الجزائرية المغربية؟

ما هي طبيعة العلاقات كل من الجزائر و المغرب مع دول الإفريقية؟

كيف نجح المغرب في العودة للساحة الإفريقية؟

كيف يمكن أن تؤثر عودة المغرب إلى الساحة الإفريقية على المكانة الإقليمية للجزائر؟

الفرضيات

لقد ساهمت المحددات و سمات للسياسة الخارجية الجزائرية ا في توجيه دبلوماسيتها و تفعيل دورها.

يساهم النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب و خلافها معه حول الصحراء الغربية في دفعها إلى زيادة نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية.

السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية،أي الأشخاص المخولون رسميا اتخاذ القرارات الملزمة .

- **الإطار المنهجي:**

لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته :لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به .وبذلك تتضح الصورة .

المنهج المقارن:

لقد اعتمدنا المنهج المقارن في دراسة مقارنة بين المنافسية السياسية بين الجزائر والمغرب في المجال الخارجي .

- **المنهج التاريخي:**

تم توظيف هذا المنهج لتتبع تطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها، وكيف أصبحت في مرحلة ما، وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك؟ بحيث لا يمكننا فهم أي ظاهرة بمنعزل عن ماضيها .

- **المنهج الوصفي:**

لدراسة ظاهرة معينة فانه لابد من وصف هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا من أجل شرحها دقيقا،ولهذا تم توظيف هذا المنهج لوصف ولشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع .

- **المنهج التحليلي:**

كما أن أي ظاهرة لابد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى يتمكن من معرفة حدوثها على نمطها ،ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها و كيفية حدوثها.

- **منهج دراسة حالة:**

ارتبط منهج دراسة حالة في دراسة السياسة الخارجية ،بتصور القائم على اعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد و بالتالي فدراسة الفواعل الدولية على حدى يؤدي إلى محاولة فهم طبيعة العلاقات الدولية و التفاعلات الحاصلة في النظام الدولي، تم استخدامه إجمالا للحصول على حقائق متعلقة بمجموعة ظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد عليها،في وصف العمليات السياسية التي تنشأ داخل أو مابين الدول نتيجة عملية تفاعل بينهم كالصراع والتعاون.

- **أدبيات الدراسة:**

تعد النسبية والتراكمية أهم مميزات المعرفة العلمية، وعليه يكون الباحث في أول خطوات بحثه بالاضطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة محل دراسته حيث تكمن أهمية الاضطلاع على مثل هذه الدراسات في استفادة الباحث من المادة العلمية والمقدمة فيها.

أولا المصادر كتاب في الثورة وعن الثورة وبالثورة حوار مع بومدين الكاتب لطفي الخولي ،وكتاب جهود سنوات العشر وميثاق الوطني 1976 التي صدرت من طرف الجمهورية الجزائرية.فكل هذه المصادر ساهمت في إثراء البحث.

ثانيا المراجع ومن بينها كتاب بومدين وآخرون مقاله وأثبتته الأيام لكاتب عمار بومايدة،وكتاب رابح عدالة بعنوان هواري بومدين رجل كفاح ،مذكرة النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها ،للطالب رابح عمورة، رسالة ماجيستر للقانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق جامعة الجزائر سنة 2000-2001 حيث ابرز مشكل الحدود وكيفية دعم حركات التحرر والبحث عن أساليب التعاون والتضامن بين الدول الإفريقية المستقلة.

- **مجال الدراسة**

- **المجال المكاني**

يعود بروز السياسة الخارجية الجزائرية المغربية مند استقلال الجزائر 1962.

- **المجال المكاني**

موضوعنا هذا تركز البحث و التقصي في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية التي تعتبر إحدى وأهم دولتين في المغرب العربي.

- **الاقترابات**

اقتراب التبعية، اقتراب القيادة، اقتراب صنع القرار.

- **الإطار الايتمولوجي :**

ليكون الاضطلاع على البحث أسهل تم التطرق إلى تحديد مصطلحا ته مفاهيمه ومعانيه إذا احتوى على بعض المصطلحات و المعاني الجديدة التي تفسر محتواه مثل:

مفهوم ساسة الخارجية:خطة إستراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل على المجتمع الدولي.

مفهوم الدبلوماسية:مجموعة القواعد و الأعراف الدولية ،و الإجراءات و المراسيم و الشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي.

مفهوم السياسة الدولية:جزء من العلاقات الدولية،إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم بكل النشاطات و التفاعلات في العلاقات الدولية .

- **صعوبات البحث أو الدراسة**

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر:

1/ اختلاف الرؤى و التحليلات لبعض القضايا المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

2/ كثرة المراجع التي لا يمكن حصرها أو الاطلاع عليها كلها .

3/ ضيق الوقت الذي يعد أهم سبب في صعوبة البحث.

- **تقسيم الدراسة**

اعتمادا على الخطوات المنهجية والنظرية لغرض بلوغ الأهداف النظرية، العلمية والعملية للدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تندرج ضمنها مباحث.

الفصل الأول الدراسة النظرية للسياسة، الذي لا تقل عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية.تعتبر المفاهيم من الناحية الايستمولجية أداة ذهنية تحليلية يتصورها الباحث مادة بحثه.ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية وسنتطرق في الدراسة محل البحث الى جملة من المفاهيم الخاصة بالسياسة الخارجية.

الفصل الثاني يندرج ضمن سياسة خارجية الجزائرية بتعدد مراحلها المبرمة ضمن مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة الأزمة الأمنية، إضافة إلى مرحلة الاستقرار أما بخصوص سياسة خارجية مغربية. فتندرج منذ مرحلة الحسن الثاني إلى يومنا الحالي آلا وهو فترة الملك محمد السادس.

إضافة إلى بروز العوامل والعناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.وتتضمن مشكل الحدود والتداعيات الاقتصادية والأمنية وأخيرا التداعيات الخارجية.

الفصل الثالث يندرج ضمن عزلة المغرب لإفريقيا إضافة إلى البعد الاقتصادي في إفريقيا وعودة المغرب للساحة الإفريقية مع إبراز الاتفاقيات الاقتصادية.

الفصل الأول:

تمهيد

سيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية، وذلك بالتطرق لمفهوم السياسة الخارجية ومختلف المفاهيم التي قدمت حولها، وأنماطها وخصائصها ومحدداتها وأهميتها، هذا فيما يتعلق بالمبحث الأول، أما بالنسبة للمبحث الثاني فيتم التطرق فيه لأهداف السياسة الخارجية وأجهزتها ووسائل تنفيذها أما المبحث الثالث فيتم التطرق من خلاله لأهم نماذج صنع السياسة الخارجية.

المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية.

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية المغربية، يجدر بنا أولا تحديد مفهوم السياسة الخارجية والذي عبر قراءة فاحصة للتعريفات الواردة في الدراسات العلمية المختلفة يتبين أنه لا يوجد اتفاق موحد في أدبيات السياسة الخارجية حول تعريف لها فيقدم بعض الدارسين لهذا المجال تعريفات لا تحدد كل الأبعاد الممكنة لهذه العملية، فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية .بأحد أبعادها أو مكوناتها سواء على مستوى السلوك أو الأهداف كما يعتبر بعضها شديد العمومية، بحيث لا يوضع طبيعة السياسة الخارجية و لا يميزها عن غيرها من السياسات2 و لكن و بظهور موجة من الباحثين المختصين في بداية المنتصف الثاني من القرن العشرين، تم تقديم مجموعة من التعريف التي تم اعتمادها في الدراسات الأكاديمية و البحوث العلمية فيما بعد.

المطلب الأول تعريف السياسة الخارجية.

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن. هو أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة، فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريف شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، و لعل أمثلة هذه التعريفات الذي يقدمه حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية

للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[1]

طبقا لهذا التعريف، تنصرف السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية" للدولة أو غيرها من الوحدات، ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، ضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ولكنها تتضمن البرامج والأدوار و الأهداف و السياسات بالإضافة إلى الأنشطة و من ثم فإن المرادفة بين "السياسة الخارجية" والنشاط الخارجي" ينتهي بنا النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك "الباب الواسع" الذي يفتقر إلى حدود منهجية.

ويذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق و شامل للسياسة الخارجية:

أولا أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد: بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث يرى في هذا السياق تعريف " **Pl S t**" الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها "مجموعة

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجبل، ط2: 2001 07.

الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية".[1]

ثانيا اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، ونسوق فيما ليل بعض هذه التعريف: "**شارل هيرمان** تعريف السياسة الخارجية بأنها "تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار "الرسميون" في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى".[2]

وبموجب هذان التعريفين تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفان وسلوكيات تمثلان صانع القرار في المحيط الخارجي، أي بأنها مجرد رصد لسلوكيات الدولة وأبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالوحدات و الاستراتيجيات المتعلقة بها.[3]

بالإضافة إلى أنها مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة رسميا لتحقيق أهدافها و التكيف مع متغيرات هذه البيئة بحيث يمكننا القول بأن السياسة الخارجية هي: خطة إستراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي مع ما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية وهي ليست مقتصرة على

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2 1998 9 81 08.

[2] المرجع السابق، ص 11.

[3] جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، 1995 5 9 311.

الدول بل على المجتمع الدولي، بما يملكه من شخصية اعتبارية له سياسة خارجية خاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.[1]

ويعرفها "**مارسيل ميرل**" بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أن يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل ما وراء الحدود".[2]

ومن أكثر التعريفات العمومية تعريف **حامد ربيع**: "السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ويقول أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه إسم السياسة الخارجية".[3]

و يعرفها "**فلاديمير سوجاك**" بأنها: "نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها بالدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى".[4]

و من أكثر التعاريف شمولا ذلك التعريف الذي يقدمه روزناو حيث يعرفها على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف في النسق الدولي يتفق و الأهداف المحددة سلفا".[1]

---

[1] روبرت كانتور، السياسات الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، عمان: مركز الكتب الأردني 1989 9 9 486.

[2] محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، القاهرة، منشأة المعارف، 2001 1 0 328.

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجبل، ط2: 2001) 1 0 07.

[4] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2: 2006 ص 29.

كما يمكننا أن نعرفها على أنها مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، و التي تعكس سلوكيات صانعي القرار فيها و إيديولوجية نظامها السياسي و توجهاتها الفكرية و المجتمعية وفق برنامج عمل يحقق مصالحها الوطنية[1] يرتبط مفهوم السياسة الخارجية بعدة مفاهيم أخرى يجب التفرقة بينها،[2] من بينها: الدبلوماسية و الإستراتيجية السياسية الدولية و العلاقات الدولية.

– السياسة الخارجية و الدبلوماسية

يعتبر مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا و علاقته بالسياسة الخارجية، إذ كثيرا ما يستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن ضم و تنفيذ السياسة الخارجية أما معناها كما في تعريف جورج كينان "عملية الاتصال بين الحكومات" فالدبلوماسية من الناحية اللغوية دراسة الوثائق" و هي مشتقة من الكلمة الإغريقية Diplôma التي تعني بأنها مطوية بشكل معين، إلى جانب ذلك فإن الدبلوماسية تعني دراسة الوثائق القانونية و الإدارية و المهمة.[3] كما أنها تتضمن دراسة السجلات و المفكرات و المخطوطات.[4]

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 11.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 29.

[3] محمد نصر المهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006) 6 0 191.

[4] تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات، (الأردن: مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1: 2005): ص61.

و تتعدد تعريفات الدبلوماسية و تتنوع، فقد عرفها الدبلوماسي البريطاني أرنست ساتو بأنها "استخدام الذكاء و اللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة""[1] و عليه يمكن القول أن الدبلوماسية هي "مجموعة القواعد و الأعراف الدولية و الإجراءات و المراسم و الشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي""[2] و يعتبر جوهر الدبلوماسية هو تسوية الخلافات بالطرق السلمية و خلق بيئة تعاونية.

2- السياسة الخارجية و الإستراتيجية

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية ، إلى الإغريق حيث تميزت حياتهم الحرب و القتال، و هذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم "بفن القائد" و هي تعني عندهم "فن الأشياء العامة" إلا أن هذه الكلمة تتميز بالتطور "فعليه نرى أن مدلولها لا يسير إلى تعيين مضمون مطلق و ثابت، كونها تعمل أو تتضمن بالنشاط و الديناميكية، و على هذا الأساس فإن المعنى الواسع لها يقترن بالسياسة.[3]

و تعد الإستراتيجية مظهرا من مظاهر السياسة الخارجية، مهمتها الأساسية في وقت الحرب تكييف الوسائل المادية و البشرية و العسكرية لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الخارجية للدولة و حماية الأمن الوطني.

---

[1] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 63.

[2] محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 40.

[3] محمد نصر المهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة، مرجع سابق، ص 192.

و يمكن القول أن الدبلوماسية و الإستراتيجية كما يعرفها الدكتور محمد طه بدوي في نظرية وحدة السياسة الخارجية "ليس إلا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة""[1] تعني خضوع الدبلوماسية و الإستراتيجية لهذه السياسة و هما جانبين مكملين لها.

فالدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب و تبدأ حين تنتهي، أو بمعنى آخر كلاهما أداة للسياسة الخارجية لكن تستعمل الدبلوماسية عندما لا يقتضي الأمر تدخل الإستراتيجية.

3- السياسة الخارجية و السياسة الدولية

يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية بأنها "التفاعل الذي لا بد أن تحدث الصدام و التشابك المتوقع و الضروري تتجه لاختطاف الأهداف و القرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.

وحسب الدكتور سعد حقي توفيق. فإن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الخارجية في أن:

عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هي:

الأفراد، المؤسسات والأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدولية الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة الأخرى. وهكذا فعنصر التحليل يختلف ولكل منها مجاله الخاص في

[1] محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 15.

الدراسة، ومن هنا يصبح واضحا أن ظاهر السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأمر لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية التي بدورها تخلق العلاقات الدولية.[1]

كما أننا عند دراسة السياسة الدولية 1نقوم برصد وتحليل وتقييم شبكة التفاعلات بين السياسة الخارجية1 أما في تحليل السياسة الخارجية فنحلل السلوك الخارجي أي سلوك الدولة الخارجي.[2]

المطلب الثاني أنماط السياسة الخارجية و خصائصها.

أ- أنماط السياسة الخارجية

هناك اتجاهات تتعلق بمسار القرارات وسماتها الأساسية التي تصنع محصلة السياسة الخارجية، والتي لا تخرج عن الاتجاهات الأربعة التي تشكل أنماط السياسة الخارجية، ومن أجل

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن: دار وائل للنشر، ط3: 2006 8-22.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 02.

هذه الأنماط ينبغي وصف الأبعاد الرئيسية لها المتمثلة في أهميتها، وكذا مضمونها مثل أصدافها وكذا توزيعها وأدواتها، ونتيجة لهذا الوصف يمكن الانتهاء إلى أربعة أنماط هي كالتالي:

1- الانعزال و الانكفاء

تتسم بمحدودية المشاركة الخارجية ورفض التغلغل[1] الخارجي وتفادي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية والتركيز على الشؤون الداخلية[2] فحسب "تصنيف حقي" استمرار الدولة) بعيدا عن الأخطار الخارجية يكون بتقليص تفاعلها مع الدول الأخرى قدر الإمكان، أو يقتصر الأمر على اتخاذ قرارات الامتناع في قضايا معينة يدور حولها النزاع. بحيث التورط فيها يؤدي إلى جلب المخاطر لها، وتقوم سياسة الانعزال كذلك على عزوف الدولة على بناء قوة عسكرية هجومية[3] واكتفائها بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد انتهجت بعض الدول سياسة العزلة لتفادي الدخول في الحرب.[4]

2- عدم الانحياز

---

[1] **التغلغل** هو مدى وجود الدولة في كل الأقاليم.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 103.

[3] يوسف ناصف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) 161-171.

[4] عدنان السيد حسين، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر و التوزيع 2003) ص 121.

يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين دون التحيز لشريك ما، وتفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى عسكرية كبرى، فعدم الانحياز موقف يتخذ على أساس عدم الدخول في أحلاف عسكرية مع أحد المحاور.

3- الحياد (الاعتماد على الذات)

و نعني به سلوكا و موقفا ثابتا يتخذ اعترافا قانونيا في القانون الدولي، يترتب عليه التزامات من قبل الدول المحايدة تتمثل في واجب الامتناع عن أي قرار يهدف إلى الانحياز إلى أحد الأطراف الدولية، وواجب التجرد والذي يفرض التعامل المتساوي مع كل الدول، ويتسم الحياد بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة.[1] وتفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل، ومن الدول التي تم الاعتراف بأنها محايدة سويسرا منذ عام 1815 بلجيكا عام 1831 ونمسا عام 1955.

4- التحالفات

التحالف عادة ما يكون موجها ضد تحالف آخر أو دول معينة وعلى أساس مصالح مشتركة ويخدم أهدافها مختلفة دفاعية وحماية وعادة ما يتم تحديد جملة من المسائل في الأحلاف منها: تحديد طبيعة الوضع الذي يفرض العمل بالاتفاقية والالتزام برد فعل معين في حالة

[1] يوسف ناصف حقي، مرجع سابق، ص ص 161 171.

الاعتداء على الدولة الحليفة طريقة تنسيق بين القوات العسكرية للبلدان المتحالفة تحديد المجال الجغرافي الذي يعمل فيه الحلف.[1]

ب- خصائص السياسة الخارجية تتميز السياسة الخارجية بعدة خصائص:

- الطابع الو احدي

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وبهذا البعد يبرز الفرق بين السياسات الخارجية و العلاقات الدولية، وإن اعتبرنا أن السياسة الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات، أو أنها لا تتأثر بها في صياغة تلك السياسة ولكن المقصود هو أن برنامج السياسة الخارجية يعبر عن حركة وحدة دولية واحدة إزاء البيئة الخارجية، وقد تكون تلك الحركة منفردة حين تتصرف الوحدة الدولية بشكل مستقل أو جماعية عندما تشترك مع غيرها من الوحدات.[2]

2- الطابع الرسمي

السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصنعها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة والرسميون هم رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الدفاع و غيرهم ممن يتحدثون باسم الدولة، ويهم كيف تولوا السلطة لكن المهم

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 121.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 14.

أنهم يملكون زمام السلطة السياسية في دولتهم ويمثلونها في المجال الدولي.[1] وحسب ميرل مارسيل فالسياسة الخارجية تصنع بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية و غير الرسمية.[2]

3- الطابع العلني

والمقصود به أن برنامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة فهي لم تتكون عفويا وصدفة، وإنما قصدها هو إتباعها لتحقيق أهداف معينة مع الاعتراف بمسؤوليتهم عنها، فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك البرامج القابلة للملاحظة، والتي قام بها صانعوا تلك السياسة من أقوال وأفعال، والتي ينبغي أن يكون بينها توافق لتجسيد علنية السياسة الخارجية.[3]

4- الطابع الاختياري

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختيرت من بين سياسات بديلة أشاحت من طرف صانعيها والاختيار بهذا المعنى يشمل الأبعاد التالية:

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص ص 15-17.
[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ص 16.
[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 18-20.

أ- إن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية -تمت من خلال الأشخاص الذين رسموها ومن خلال أطراف خارج النظام السياسي.

ب-وجود مجموعة من السياسات البديلة التي تمكن السياسة الخارجية من اختيار أحدها لرسم وصياغة تلك السياسة.

ت-يستطيع صانع السياسة الخارجية تغيير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت ظروف تتطلب التغيير.[1]

5- الطابع الهدفي

تتضمن السياسة الخارجية اختيار مجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف فلا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن أهدافا بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية، وهناك اختلاف في تحديد طبيعة الهدفية لعملية السياسة الخارجية، ففي بعض الحالات تتصرف الوحدة في البيئة الخارجية كرد فعل على المؤثرات الخارجية، واحتواء المواقف وفي حالات أخرى تتحرك الوحدة الدولية بوعي لتحقيق أهداف محددة سلفا وتصور السياسة الخارجية .كعملية هدفيه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 23-25.

وغيرها من التفاعلات الدولية، ويحدد السياسة التي يمكن إتباعها بالإضافة إلى أنه يمكننا من تقويم أداء الوحدة الدولية.[1]

6- الطابع الخارجي

إن السياسة الخارجية تعبر عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي،[2] فالسياسة الخارجية وإن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، فالسياسة تصف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلى تحقيق نتائج خارج حدود الدولة بشكل علني صريح، حتى وإن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية إلى تحقيق أهداف داخل تلك الوحدة.[3]

المطلب الثالث محددات السياسة الخارجية.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 18-20.

[2] نفس المرجع، ص ص 23-25.

[3] تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص 61.

ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيسي، مواده أن السياسة الخارجية لا تتحدد و لا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، واعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية.

أ- المتغيرات الموضوعية **Oéatnnel nvement**

وهي المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، والأخص منها البيئة الناشئة عن استمرار التهديدات والنزاعات المستمرة حيث على الرغم من أن مشاركة صانعي القرار فيها تعتبر قيمة أساسية للدراسة[1]، إلا أنها تبقى مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات و تشمل:

أ- - المتغيرات الداخلية

ويقصد بها المتغيرات الموضوعية البنيوية المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية و تشمل: الخصائص القومية، و النظام السياسي للوحدة الدولية.

أ-2- المتغيرات الخارجية

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 13.

وهي متغيرات تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، والتفاعل مع باقي الوحدات الدولية، وتشمل: النسق الدولي، المسافة الدولية، التفاعلات الدولية، والموقف الدولي.[1]

ب- المتغيرات النفسية **PSV llégal nv nnement**

وتنصرف إلى مجموع الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي، أو من يصنع السياسة الخارجية عموما، حيث تلعب الخصائص الشخصية لصانع القرار دور رئيسي في الاختيار النهائي للبديل من بين مجموع البدائل المطروحة.[2] أي إلى فهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية، فهذه الأخيرة لا تنتج أثرها إلا من خلال هذا الفهم، مما يعني أن تأثير المتغيرات النفسية على السياسة الخارجية هو تأثير مباشر.

ج- المتغيرات الوسيطة

ويقصد بها تلك المتغيرات التي تدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (السياسة الخارجية) وتشمل تلك المتغيرات المرتبطة بهيكل وعملية صنع السياسة الخارجية، بما في ذلك عملية صنع و اتخاذ القرار و بالأخص متغير الأمن القومي الذي يؤثر و يتناثر في نفس الوقت بالنسبة الخارجية.[3]

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق) 13

[2] نفس المرجع، ص 14.

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 14.

وتتفاعل المتغيرات الموضوعية والنفسية والوسيطة في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية، ويتسم هذا التفاعل بأنه تفاعل منتظم بمعنى أنه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها والتنبؤ بها، ومن ثم فإن عملية تفاعل متغيرات السياسة الخارجية، وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية وشكلها النهائي يمكن أن توصف بأنها "نسق" ويطلق عليه الدارسون "نسق السياسة الخارجية" "Forgien Policy System".[1]

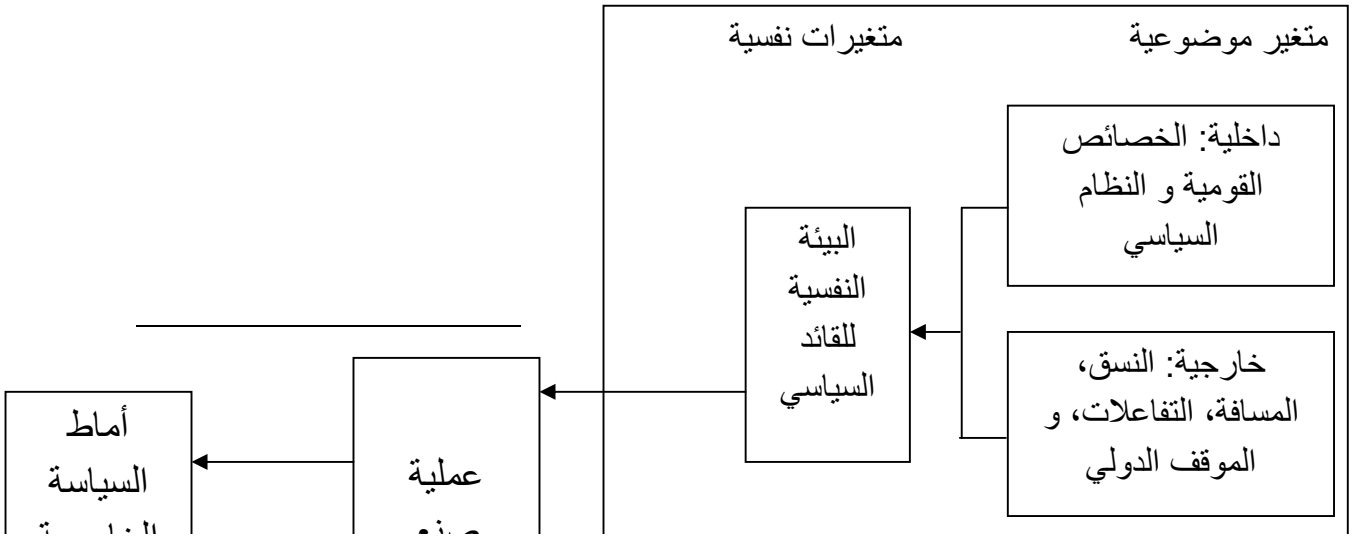

تغذية

استرجاعية

نسق السياسة الخارجية

المبحث الثاني أجهزة ووسائل وأهداف السياسة الخارجية.

ستتناول الدراسة من خلال هذا المبحث أجهزة و وسائل و أهداف في ميدان السياسة الخارجية التي تساهم في صنع و صياغة هذه السياسة.

المطلب الأول أجهزة السياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية محصلة لعملية صناعية واعية. تقوم بها الأجهزة الحاملة في ميدان السياسة الخارجية، بحيث تصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية و غير الرسمية، و هي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطات التشريعية و التنفيذية، و يتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسة[1]. لذا يمكن تناول المؤسسات التي تساهم في إعداد السياسة الخارجة على النحو التالي:

أولا المؤسسات الرسمية.

- **السلطة التنفيذية** سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية اتحادية أو موحدة فإن السلطة التنفيذية باحتواء أهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس السلطة التنفيذية بالمرونة في صياغة السياسة الخارجية و تنفيذها بفضل عدة عوامل منها:
  - تزايد الحاجة إلى مركزية عملية السياسة الخارجية بفعل أهمية الشؤون الدولية.

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد السيد سليم و محمد بن أحمد مغني(الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، ط1، 1989)9 9 135.

– توافر قنوات الاتصال فالمسئولون السياسيون و العسكريون و الاقتصاديون للدولة في الخارج يقدمون تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية.[1]

و تختلف السلطات التنفيذية في طريقة صنع قرارات السياسة الخارجية، و يعود ذلك إلى شخصية الفرد الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية، فبعض القادة يولي اهتماما أكبر بالشؤون الدولية أو شكل الحكم[2] و تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، أما باقي السلطات فدورها رقابي على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، ونظرا نتسام طبيعة السياسة الخارجية بعدم الثبات و سرية التغيير حققت بالنظم السياسية التي تولي السلطة التنفيذية دورا مهما في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، وذلك لتفرغها واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها معلومات عن المشكلات الدولية.

2– وزارة الخارجية

إن عملية تنفيذ السياسة الخارجية تقوم بها هيئة مركزية و مجموعة كبيرة من الأجهزة اللامركزية التابعة لها، و المقصود هنا "وزارة الخارجية" في العاصمة و البعثات الدبلوماسية و القنصلية في الخارج فوزارة الخارجية هي أداة اتصال في المجال الخارجي بحيث لها مكاتب جغرافية

---

1 محمد نصر المهنا، مرجع سابق، ص 165.

2 عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2008) 79-81.

تتقاسم فيما بينها المسؤولية في معظم مناطق العالم، و أكبرها جغرافيا هي أكثرها أهمية، و هي في تعاملها مع مختلف المناطق و الحكومات الموجودة بها تقوم بتطوير مطورات مختلفة حول مشاكل سياسة معينة، كما تضطلع وزارة الخارجية بعدة مهام على مستوى السياسة الخارجية منها:[1]

- رسم السياسة الخارجية و تنفيذها.
- الإشراف على الدولية مع العالم الخارجي.
- التمثيل الدبلوماسي و القنصلي مع الدول الأجنبية و المنظمات الدولية.

و لاعتبار وزارة الخارجية جزء من السلطة التنفيذية. فهي تقوم برسم سياسة الوحدة الدولية في المحيط الخارجي كما تقوم بتصميم الخطط و البرامج التي تحتوي على الخطوات العلمية الكفيلة بذلك و بالتالي تكلف موظفيها كل حسب مجال تخصصه و كفاءته بالعمل على تطبيق السياسة على أرض الواقع.[2]

3- الجهاز البيروقراطي

ويضم مجموعة الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للقيام بالمهام التنفيذية الرسمية في مجال السياسة الخارجية .وهم الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة والموظفون بصفة عامة

[1] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 79-81.
[2] نفس المرجع، ص ص 79-82.

و الموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي في وزارتي الدفاع والاقتصاد، والبيروقراطية تلعب دورا فعالا في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم المشاورات والمعلومات لصانعي السياسة حول كيفية صياغتها وتنقينها، كما تحدد مسارها وبهذا فالبيروقراطية لا تصنع السياسة الخارجية لكنها تساهم في صنعها، والمؤسسات البيروقراطية تميل إلى الأسلوب المبرمج في العمل تماشيا مع الأهداف والسياسات طبقا للظروف المتغيرة.[1]

وقد ازداد دور البيروقراطيين في عملية صنع السياسة مما جعل بعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بأنهم المخططون الرئيسيون للسياسة الخارجية، و لأن البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية، فإنه من الضروري الرجوع إليها في رسم تلك السياسة، و إضافة لذلك تقوم البيروقراطية بجمع المعلومات و تحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا، و أهميتها تزداد في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية كما يزداد دورها مع تزايد عنصر التخصص و يمكن إجمال أهمية البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية كالتالي:

- ازدياد الفعالية الإدارية بسبب التخصص الذي يسهل تقسيم العمل و يوفر الخبرة.
- تؤكد على معيار الكفاءة في اختيار الموظفين.
- تبني عملية الترقيات على أساس الاستحقاق و الانجاز.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 463-464.

و ينبغي التأكد على العلاقة البيروقراطية بالسياسة الخارجية من ناحية التنظيم الداخلي بصنع هذه السياسة و الهيكل البيروقراطي الذي يؤثر على طبيعة القرارات، بمعنى أن سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي، و تتفرع الاجتهادات و الاتجاهات على محصلة عملية صنع القرار.[1]

4- السلطة التشريعية

السلطة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني تلعب دور "محدد" في عملية السياسة الخارجية، فهي تتمتع باختصاصات مستقلة في ميدان السياسة الخارجية تتمثل في إعلان الحرب، التصديق على المعاهدات و في هذا الإطار يبرز الدارسون عدة مميزات تميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي في ميدان صنع السياسة الخارجية أهمها:

- أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني هو ذات الوقت زعيم الأغلبية البرلمانية و من ثم فإنه يضمن تأييد السلطة التشريعية و قراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية، بينما يضمن رئيس الجمهورية هذا التأييد.[2]

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 463-464.
[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص 192-193.

– يتميز النظام البرلماني بقدر أكبر من الاستمرارية في مجال صنع السياسة الخارجية، فهناك موظف إداري كبير يديرون الوزارة لا يتغير بتغير الوزير، أما في النظام الرئاسي فإن تغيير الرئيس يصحبه تغيير كبار رجال الدولة من الإداريين و السفراء.

– و على الرغم من أن السلطة التنفيذية تتقدم إلى السلطة التشريعية ببرنامج عملها، المتمثل في المشروع المتعلق بالسياسة العامة التي تنتمي إليها السياسة الخارجية، إلا أن هذا البرنامج لا يتم إلا من طرف السلطة التشريعية التي تدرس بدقة،[1] و من اختصاصاتها أيضا الدور الرقابي على السياسة الخارجية، و في هذا الميدان نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب ارتداء عمليات التدخل العسكري تسميات جديدة مثل المساهمة بتثبيت النظام، تطبيق اتفاقيات الدفاع، أي أن التنوع الاصطلاحي للحرب سمح بتغطية تراجع و تدهور سلطات البرلمان في قطاع رئيسي من السياسة الخارجية.[2]

5– السلطة القضائية

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور كما لها سلطة تغيير النصوص الدستورية والقضائية، كما يؤكد دور أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال صنع السياسة

[1] ميرل مارسيل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر حضر، بيروت، جويس برس، سسلسلة آفاق دولية، ح.د.ت. 50.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 460.

الخارجية، و من المتفق عليه أن قضايا السياسة الخارجية **ص 20** عن رقابة القضاء، أي أنه لا يؤثر في تصرفات الدولة في ميدان السياسة الخارجية.[1]

6- المؤسسة العسكرية

تعتبر هي الأخرى متغيرا رئيسيا في عملية صنع السياسة الخارجية، و يرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة و مدى إمكانية نظامها السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة، كما و نوعا، لضمان الأمن القومي و صيانته من التهديدات القائمة و المحتملة.[2]

وحسب لويد جنسن فإن العسكريين هم إحدى الجماعات البيروقراطية ذات التأثير الرئيسي على السياسة الخارجية، وذلك بالنظر إلى أهمية قضايا الأمن الوطني و السيطرة على أدوات العنف، ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، ففي حكومة الأقليات العسكرية تكون المؤسسة العسكرية هي المسيطرة، و هذا لا يمنعها من الاستعانة بالبيروقراطيين لإدارة الأمور التي تنقصها الخبرة فيها، و يؤثر وجود هذه الأقليات على العلاقات مع الدول الأخرى، أما في الدول الشمولية فالحكومة تسد على القوة العسكرية والإرهاب للسيطرة على شعوبها في حالة الطوارئ توضع المؤسسة العسكرية تحت السيطرة المدنية أو على الأقل التقليل من قوتها، أما في الدول الديمقراطية فتهتم بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، و بالرغم من أن الحكم المدني ساد في المجتمعات الديمقراطية إلا أن

---

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991) 1 9 188.

[2] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 115.

بمحضر الدارسين لا سويل كانوا يخشون التهديد الذي قد يحدثه ظهور الدولة العسكرية، نظرا لتزايد أهمية قضية الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي تقوية التوجهات العسكرية للدول و بالتالي تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية.[1]

7- المؤسسات الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزا في اختيارات السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية و يحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن للدولة أن تكون مانحة للمعونة الخارجية و المستقبلية لها، إضافة إلى أن توافر هذه المواد يؤثر في قدرة الدولة على إتباع سياسة خارجية نشطة للعالمية[2]، و قد تزايدت أهمية المقدرة الاقتصادية مع تزايد أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، و لتزايد أهمية ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل و امتلاك المقدرة الاقتصادية يمكن الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى، عن طريق منح المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها و ذلك تجنب حظر التبعية الاقتصادية، و بالتالي التبعية السياسية و هكذا فالمؤسسة الاقتصادية تلعب دورا بارزا على غرار المؤسسات الأخرى في صنع السياسة الخارجية.[3]

---

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص 148-152.

[2] المرجع نفسه، ص ص 148-152.

[3] المرجع نفسه، ص 165.

8- الوحدات الإقليمية

و المقصود بها ذلك الدور الذي تلعبه الوحدات الأدنى من السلطة السياسية المركزية في صنع السياسة الخارجية، و قد تشاركها الوحدات الأدنى (المحليات و الولايات و المقاطعات و الجمهوريات و غيرها) في ذلك ففي الوحدات الإقليمية تعتبر السياسة الخارجية اختصاصا خالصا للسلطة المركزية، و لا تظهر الوحدات الإقليمية في ميدان السياسة الخارجية إلا بواسطة السلطة المركزية، و تظل السياسة الخارجية في الدول الاتحادية أحد إختصاصات السلطة الاتحادية غير أن الولايات أو المقاطعات غالبا ما تساهم في صنع تلك السياسة.[1]

ثانيا المؤسسات الغير الرسمية.

أدى التطور في مختلف المجالات في العصر الحديث مختلف الجماعات غير الرسمية. إلى بروز بعض الأدوار المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، و عادة ما يكون تأثيرها محدودا و من بين أبرز هذه الجماعات ما يلي:

- الأحزاب السياسية

إن أي نظام سياسي هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، فالنظم السياسية تضلل غالبا نظما حزبية مهما كانت طبيعة النظام،[2] و تؤثر الأحزاب السياسية في مجال السياسة

[1] المرجع نفسه، ص 187.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 173.

الخارجية رغم التفاوت الواضح من حيث هياكلها و وظائفها في مجتمع لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ شكل نظام الحزب الواحد أما تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية في ظل نظام الحزب الواحد أما تأثير الأحزاب السياسة على السياسة الخارجية في ظل نظام تعدد الأحزاب فهو تأثير محدود بسبب التغيير السريع للاختلافات و ازدياد نفوذ البيروقراطية.[1]

و في هذا السياق تجدر بنا الإشارة إلى نوعية و درجة تأثير الأحزاب السياسية في حركة صناعة القرار السياسي الخارجي، و سواء تحملت هذه الأحزاب الدستورية صنع السياسة الخارجية، أم ساهمت في إعدادها أم ذهبت إلى معارضتها، تربط الأحزاب السياسية في الغالب ارتباطا وثيقا بالسياسة الخارجية كموضوع، و يعود ذلك لأهميتها و أولويتها في برنامج هذه الأحزاب و هذه الحقيقة تجسدها العديد من المؤثرات و هي كالتالي:

- السياسة الخارجية تشكل أحد الركائز الأساسية التي تنطلق منها الأحزاب في تعاملها داخليا و خارجيا.[2]

- السياسة الخارجية تعد بمثابة أحد الأسباب الدافعة إلى التكاتف أو التنافر الحزبي و ذلك تبعا إما لاتفاق الرأي أو اختلافه حول كيفية صنعها و إدارتها.

[1] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 122.
[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص 154-155.

- السياسة الخارجية تمثل أحد الأدوات المهمة التي تستخدم من قبل الأحزاب السياسية في الدول البرلمانية للسبب السياسي أثناء الانتخابات العامة و هذه المؤثرات تعكس تأثير الأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي الخارجي في العلاقات الدولية.[1]

2- جماعات المصالح

تعرف هذه الجماعات بجماعات المصالح أو جماعات الضغط، و تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبيا، يمكنها من التأثير على تقديرات الحكومة المسؤولية، و لهذه الجماعات مصالح متضاربة تحاول الحكومة عند وضع سياسة خارجية التنسيق بينها، بحيث تكون أهدافها أقرب إلى إرضاء هذه المصالح، فجماعة المصالح قد تضغط من أجل الحصول على مكاسب مادية لأعضائها، قد تتغير من أي قطاع من الرأي العام اتجاه القضايا العامة، و قد تقوم تقوم بدعاية السياسات المعينة و بهذا فهي تبحث عن قنوات خاصة لنقل منه المطالب، و أساليب تحقيقها و يتوقف تأثيرها على الخصائص الثانية للجماعة، و كذا مدى ارتباطها بالأحزاب ذات الوزن السياسي، كما يمكن تصنيف جماعات الضغط بالأحزاب ذات الوزن السياسي.

– جماعات ضغط دائمة و تمثلها جماعة ضغط الدستورية، الجماعات الاقتصادية و جماعات الضغط السياسي.[2]

[1] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص ص 196-170.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 169-170.

– جماعات ضغط مؤقتة و هي التي ترتبط خصوصا بتلك التنظيمات التي تسعى للتأثير على الحركة السياسية الخارجية لصناع القرار سلبا أو إيجابيا مثل: الاجتماعات الدينية و المنظمات الطلابية و معاهد و مراكز الدراسات.[1]

3- وسائل الإعلام

هناك علاقة بين الإعلام و السياسة الخارجية، حيث يمكن اختيار المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من وسائل الإعلام بمثابة مدخلات لعملية صناعة القرارات، و هناك دراسات خاصة بالقابلية للقراءة لدى الحكام لصحف دون أخرى، مدى يؤثر على عملية صياغة القرار، فما تحتويه وسائل الإعلام يعد مصدرا للمعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات و صناعة القرارات نفسها.[2]

و تصبح وسائل الإعلام و الاتصال مصدرا للمعلومات بدرجة كبيرة لدى صانعي القرار كلما كانت بسيطة و سهلة القراءة و مثيرة لاهتمام صانع القرار، و أن تكون خالية من مختلف التعقيدات التي تدفعه للبحث عن مصادر للمعلومات الأكثر بساطة، إضافة إلى أن وسائل الاتصال تقوم بنقل و تفسير القرارات للرأي العام و بالتالي التأثير في ثقة الحكومة نفسها.[3]

---

[1] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص ص 124-125.

[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص ص 157-158.

[3] محمد علي العويني، العلوم السياسية، دار الأصول و النظريات و التطبيق، القاهرة، دار الوزن للطباعة و النشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1998 ô 455-456.

و تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية و تنمية ثقافتهم السياسية و زيادة مشاركتهم السياسية و بالتالي زيادة التفاعل بينهم و بين النظام القائم، كما تقوم بنقل مواقف الجمهور إلى صانعي القرارات، مما يؤدي في النهاية إلى إضفاء طابع عصري على شعبة السياسة الخارجية.[1]

4- الرأي العام

يعرف فلوريد أولبورت الرأي العام على أنه "تعتبر جمع أكبر عدد من الأفراد على آرائهم في موقف معين" إما من تلقاء أنفسهم أو بناءا على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا، أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد و درجة اقتناعهم و استمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين، بطريق مباشر أو غير مباشر اتجاه الموضوع الذي هم بصدده".

و يمكن القول أن الضغوط التي يمارسها الرأي العام في بعض المواقف الخارجية قد ترجع الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر.

فأهمية الرأي العام بالنسبة للسياسة الخارجية. تضل ضئيلة للغاية حتى في المحيطات الديمقراطية، و في الوقت نفسه فإن القائدة المنتخبين بطريقة ديمقراطية غالبا ما يأخذون استقصاءات شعبيتهم في الاعتبار عندما يتخذون قرارات معينة في مجال السياسة الخارجية

[1] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 456.

لكن لا يوجد مجال للتخوف من احتمال تدخل الرأي العام المفتقر إلى المعلومات و المشحون عاطفيا في الحساب الرشيد للسياسة الخارجية و ذلك بإجبار صانع القرار على إتباع سياسات خاطئة.[1]

و رغم محدودية و ضئالة تأثير الرأي العام إلا أن الرأي العام المحلي يقوم بدورين مهمين في صنع السياسة الخارجية للدولة:

أ- توجيه السياسة الخارجية للدولة، و ذلك من خلال رغبة صناع القرار الخارجي لكسب رضا المواطنين، و ذلك يجعل السياسة الخارجية تحقق قدرا كبيرا من رغبات المواطنين.

ب-رغبة صناع القرار الخارجي في تغيير اتجاهات الرأي العام المحلي بهدف توافقها مع أهداف السياسة الخارجية.[2]

المطلب الثاني أهداف السياسة الخارجية.

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من أوجه النشاط الإنساني. لا تنطلق من فراغ و إنما تعبر عن أهداف مرسومة، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية، و عادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها في البيئة

[1] محمد نصر المهنا، مرجع سابق، ص 173.

[2] فاروق أبو زيد، دور الرأي العام و وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسية، ع4، أبريل 1984 ô ô 43-44.

الدولية[1]، و هناك آراء تتعارض مع ذلك و عموما يمكن إجمال الأهداف الشائعة في السياسات الخارجية للدول كما يلي:

- **حماية السياحة الإقليمية و دعم الأمن القومي**

يتفق أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف الرئيسي في السياسات الخارجية للدول على اختلاف أنظمتها السياسية و معتقداتها و إمكانياتها و حجمها، هو تعزيز وجودها و الحفاظ عليه و العمل على تدعيم أمنها بكل ما تملك من القدرات سواء الذاتية أو تلك التي تحصل[2] عليها من دول أخرى، فالدول تحرص على تدعيم أمنها القومي و بالتالي الحفاظ على كيانها الإقليمي.

2- تنمية مقدرات الدولة من القوة

يعني أولا تعريف القوة و التي يعرفها الكثير من الدارسين على أنها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه[3]، فقد تمتلك الدولة العديد من العناصر المادية للقوة كقاعدة صناعية و العناصر الغير المادية كالكفاءة، إلا أنها لا تكون قادرة على ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي.[4]

[1] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 62.
[2] محمد نصر المهنا، مرجع سابق، ص 159.
[3] نفس المرجع، ص ص 158-159.
[4] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 62.

3- زيادة مستوى الشراء الاقتصادي للدولة

تسعى الدول إلى تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، فالشراء الاقتصادي أو المادي هو هدف هام من أهداف السياسات الخارجية للدول، فكل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها و تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل له المستوى المعيشي المطلوب، فوجود الدولة إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و الشراء المادي يعد مؤشرا لنفوذ الدولة في المجتمع العالمي.[1]

4- التوسع

من بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هدف التوسع الذي تلعب فيه القومية دورا بارزا في تحريك الدوافع التوسعية لبعض الدول، و هنا من يرجع هذه الدوافع إلى المؤشرات النفسية التي تحرك قادة الدول و الحقيقة أن الميل إلى التوسع بشكل الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي.[2]

و يهدف التوسع القومي إلى تغيير الوضع الدولي القائم إما بالحصول على المزيد من القوة و إمكاناتها أو التوسع الإقليمي، أو عن طريق استرجاع أحد الأقاليم التي فقدتها، أو عن طريق

---

[1] محمد نصر المهنا، مرجع سابق، ص 160.

[2] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 153.

فرض نمط عقائدي معين أو أسلوب حياة معين أو عن طريق التحرر من السيطرة الأجنبية، و بالتالي خدمة مصالحها و تعزيز موقفها في مواجهة الدول الخارجية.[1]

5- الدفاع عن إيديولوجية الدولة العمل على نشرها في الخارج

من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها الدول في سياستها الخارجية، الدفاع عن المعتقدات الإيديولوجية نظرا للدور المهم الذي تلعبه الإيديولوجية المهيمنة في تقرير الأهداف الوطنية، باعتبارها تهيأ المناخ السياسي و الفكري الذي يعمل في إطاره صانعي القرار، و يقومون بتحديد الأهداف الوطنية في البيئة الخارجي،[2] و أحيانا لا يقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة و حمايتها ضد الغزو الخارجي بل يتعداها إلى محاولة ترويجها، فالإيديولوجيات في الغالب تتخطى الحدود الوطنية للدول و تنتشر من دولة لأخرى، و يمكن القول أن الإيديولوجية المهيمنة في دولة ما يمكن أن تكون من عوامل التنسيق و التعاون بين الدول التي تعتنق إيديولوجيات مماثلة أو لها رؤى مقارنة منها.[3]

6- الأهداف الثقافية

تسعى كل الدول من خلال صانعي قراراتها و وسائلها المختلفة إلى دعم ثرائها الثقافي و المحافظة عليه لما له من أهمية في إثبات وجودها و دورها الثقافي و الحضاري في البنية الدولية.

---

[1] فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 44-45.
[2] تامر كمال الخزروجي، مرجع سابق، ص 153.
[3] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 83.

و من الوسائل التي تتبعها الدول في صيانة تراثها الثقافي حماية استقلال الدول و بالتالي تجنب تسوية ثقافة الأمة و طمسها و أيضا فرض قيود على الهجرة إلى الدولة و يوجد نوعين من الدول:

- دول تحاول صياغة تراثها الثقافي و حفظه من الاندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي.
- دول تحاول تصدير ثقافتها عبر حدودها بل و فرضها على الآخرين بما يخدم تطلعاتها في البيئة الدولية.[1]

7- السلام كهدف للسياسات القومية

اكتسب السلام أهمية خاصة في القرن 20 أكثر من أي وقت مضى، فقد كان للدمار الذي خلفته الحربين العالميتين الأولى و الثانية تأثير كبير في سعي دول العالم إلى محاولة تفادي وقوع الحرب تجنبا للتدمير و توفير الإمكانيات المادية و البشرية التي تستنزلها الحرب الحديثة، و تجدر بنا الإشارة إلى أنه هناك صعوبة في تحقيق الدولة لهذه الأهداف و هذا يعود لسببين:

- إن ألهداف ليست واحدة بل متعددة و متنوعة و اختلافها و تنوعها مرتبطة بطبيعة الحال إلى طبيعة الدولة نفسها و قوتها.
- و الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة.[2]

[1] محمد نصر المهنا، مرجع سابق، ص ص 163-164.
[2] لويد جنسن، مرجع سابق 84.

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

تتأثر السياسة الخارجية بعوامل متنوعة تقليدية و حديثة، و في الماضي كانت للعوامل التقليدية مثل الجغرافيا والسكان الدور الأكبر في التأثير على السياسة الخارجية، إلا أنه مع التطور الحاصل ظهرت عوامل أخرى لا تقل أهمية أبرزها التطور التكنولوجي و دور صناع القرار، و مع ذلك لا زال البعض يعتقد باستمرار تأثير العوامل التقليدية حاليا، إلى جانب العوامل الحديثة و مرد ذلك إلى قناعة أصحاب الاختصاص ضمن الحقول الأخرى بتأثير العوامل التي تنتمي إلى حقله.

فالجغرافيون يشددون على دور الجغرافيا الحاسم في السياسة الخارجية و كذلك المهتمون بالسكان و القضايا العسكرية، و يمكن إبراز أهم العوامل التي تتحكم في تحديد السياسة الخارجية .كسياسة إستراتيجية للدولة، وبالتالي تحديد مكانة و قوة الدولة في النسق الدولي و مدى استجابتها لتفاعلات البيئة الخارجية.

المطلب الأول العوامل المادية.

أولا العامل الجغرافي.

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية، و من أكثر مقومات الدولة ثباتا، و هناك علاقة وطيدة بين الجغرافيا و السياسة، و أطلق على هذه الصلة

علم الجغرافيا السياسية أو الجيو بوليتيك، و هو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية و علاقتها الخارجية.[1]

إن دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع و المساحة و الحدود و الموارد الطبيعية و تأثير ذلك على سياسة خارجية للدولة.

أ- الموقع

المقصود بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيا و نوع الموقع و كذا دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة، و في دراسة الموقع الجغرافي فإن أول ما يتبادر للذهن هو موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول و العرض، و لعل التحديد بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول على أساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بشكل عام، و كذلك النشاط البشري، و هذه الأمور حيوية في تشكيل و تحديد اتجاهات الدولة السياسية،[2] أما بالنسبة لنوع الموقع، فالمقصود هو موقع الدولة بالنسبة للماء و اليابسة أي الموقع البحري والموقع البري، و في الواقع أن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية، و لكن قيمته السياسية تتغير و ذلك في إطار علاقة الإقليم (الدولة) بجيرانه إذ أن هذا هو الذي يحدد أهمية الموقع الجغرافي، و بصفة أخص علاقة الأقاليم بمراكز النقل الحضارية أو السياسية في العالم، ففي فجر التاريخ كانت مصر و العرق مراكز الثقل الحضاري في العالم،و كذلك كانت

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل، 1999 9 9 131).

[2] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا و المشكلات الدولية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1971) 1 9 17.

الجزر البريطانية هامشية تقع على حافة العالم القديم، عندما كانت مراكز الثقل في البحر المتوسط، و لكنها بعد اكتشاف العالم الحديث أصبحت في مركز متوسط في حوض المحيط الأطلسي الشمالي، بين غرب أوروبا و شمال شرق الولايات المتحدة أي بين مراكز كثافة السكان العظمى في الدوائر المعتدلة الباردة في العالم.[1]

فالموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها و يحدد اتجاهاتها، فمثلا الدول التي لها سواحل و حدود بحرية و انفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم، و تتمتع بعلاقات تجارية و سياسية نشيطة مع الدول الأخرى، أما الدولة المغلقة (الحبيسة) التي ليست لها حدود بحرية فهي واقفة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا و يحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى، و لذلك فهي تسعى للحصول أو الحصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر، و لذلك هي تركز قوتها على القنوات البرية و الجوية لتعويض عدم وجود البحر، في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية و التجارية على بناء الأسطول البحري القوي و كذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل،[2] و من جهة أخرى فالموقع الاستراتيجي يمنح الدولة مركز دوليا.

و لكن ذلك ليس شرطا أساسيا فهناك دول لها سواحل طويلة على بحار مهمة، و مع ذلك فهي ليست قوية، و لكن موقع الدولة الملائم عموما يكسب الدولة أهمية إستراتيجية

[1] صادق دولت أحمد و آخرون، الجغرافيا السياسية ، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط3 1985) 5 9 36.

[2] صادق دولت أحمد و آخرون، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط3 1985) 5 9 36.

خاصة و يزيد من قوتها، و خاصة ذلك الموقع الذي يشتمل على ممرات مائية، تصل بين بحرين مثل: مضيق جبل طارق، و قناة السويس بمصر، و في مقابل ذلك قد يجر الموقع الجغرافي على الدولة أحيانا مشاكل كثيرة، و قد يعرضها لفقدانها لاستقلالها أو لقوتها، فالدول القوية تطمع و تسعى دائما في الاستيلاء على المراكز الإستراتيجية، خاصة إذا كانت هذه الدول القوية لا تقع في مركز إستراتيجي دولي مهم لكونها بعيدة عن البحار مثلا :مما ينفعها إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية لهذه الدول الضعيفة.[1]

و يؤثر الموقع على نوعية السكان، حيث أن سكان المناطق البحرية و الساحلية يسعون و يميلون للتجارة والأسفار و الحركة و التنقل، و هذا كله يزدهم معرفة و علما و قدرة على التجارة1 و بالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم التي يمارسونها أو يرغبون فيها و لذلك فهم لا يحبون العزلة و الانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد و مثال ذلك الفينيقيون الذين اشتهروا بالتجارة و الانفتاح على العالم.

مجمل القول إن الموقع الجغرافي للدولة يشكل هلا أهمية دولية و بالتالي يعطيها القوة و المكانة بين الدول، ولكنه في الوقت ذاته يجعلها مطمع لدول أخرى تسعى للسيطرة عليها و التحكم فيها.[2]

[1] محمد ازهر السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة (جامعة الموصل 1993) 3 9 42.

[2] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية من منظور معاصر (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية 1989) 9 9 129.

و إضافة إلى أنه يعد أبرز ملامح إقليمها على الإطلاق و كلما اتسم موقع الدولة بمميزات إيجابية كما تعكس ذلك بشكل إيجابي على مدى قوة هذه الدول و أمنها.

ب- المساحة

هي عامل مهم و حاسم في تحديد مكانة الدولة، فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة و تجعلها عظيمة من قبل غيرها من دول صغيرة المساحة، و لكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي و شعب متحضر و متطور فإنها تكون عاملا إيجابيا و مؤثرا في حجم موقف الدولة و زيادة أهميتها أمام العالم.

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمراكز الصناعية الهامة في البلاد. و هذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطيت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتي (سابق)) عمقا دفاعيا لصالحه ضد الغزو الألماني لأراضيه.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال. بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى ارض الغير (إن كانت قوية)، و ذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها، و مراكزها التجارية و الصناعية و السكانية، أما من الناحية الاقتصادية، فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ و أحوال الطقس فيها، و بالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي و تنوع مواردها الطبيعية) و خصوصا إذا أحسن استغلالها و هذا يساعد الدول على تحقيق الاكتفاء

الذاتي و التحكم بهذه الموارد عالميا، و استغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانة هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية، و إن اتساع المساحات قد يضم تكوينات جيولوجية متعددة و ما يتبعها من صخور مختلفة و بالتالي وجود معادن مختلفة.[1]

و لكن في المقابل فإن المساحة الواسعة قد يكون لها جانب سلبي، خصوصا إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل :الصحاري و الجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها: أو انفصال مجموعات معينة كونها بعيدة عن المركز و رغبتها بالاستقلال، أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم، رغبة منها في الانفصال و كذلك التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى، و ذلك لسهولة اقتطاع أجزاء منها، لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل.[2]

ج- الحدود

هي الخطوط الفاصلة بين سيادة دولة و سيادة دولة أخرى، و الحدود لها تأثير في العلاقات بين الدول سلبيا وإيجابيا، و للحدود معاني متداخلة، قانونية و عسكرية و سياسية، فالحدود بالمعنى القانوني عبارة عن مناطق اتصال بين سيدات الدول و أنظمتها الشرعية، و في المفهوم

[1] قاسم دويكات، (العمق الجغرافي الاستراتيجي، مجلة الأقصى، ع 879، أكتوبر 1985) 5 9 77.

[2] حسين عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية، (بغداد: مطبعة أسعد، 1976) 9 58.

العسكرية هي المنطقة الأولى و الجهة الأولى التي يجب أن تحمى و التي ينطلق منها الهجوم و الدفاع عن إقليم الدولة و جميع عناصرها الأخرى.[1]

و تشكل الحدود خطوط دفاعية، و قد كانت الكثير من الدول تهتم بتحصين حدودها، و هذه الفكرة قديمة بقدم صور الصين العظيم..

و من الناحية الاقتصادي تساعد الحدود السلطة المحلية على فتح أبواب الاستيراد و التصدير و دخول البضائع و رؤوس الأموال و حرية الحركة التجارية، و فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات و في بعض الأحيان على الصادرات.

كما ان ظهور المنظمات الاقتصادية و الأحلاف العسكرية و الإيديولوجية و الاتجاه نحو ظهور الدولة الكبرى عن طريق تكوين اتحادات بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية، كل هذا أدى إلى حدوث تحولات مختلفة في الدور الذي تلعبه الحدود الدولية و مثال :ذلك قيام الاتحاد الأوروبي،[2] و بالمقابل ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين دولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم، و يتطلب المهارة و القوة والتحمل و الأعداد الهائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود.

[1] حسين عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية، (بغداد، مطبعة أسعد، 1976)6 9 101.

[2] المرجع نفسه، ص 108.

كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة لحماية حدودها، و منع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافة أشكالها، و هذا يشكل عبئا اقتصاديا و عسكريا لمثل هذه الدول.

و الحدود نوعان:

– **الحدود الطبيعية** و هي الحدود التي تتفق و الحواجز الطبيعية كالبحر و الصحراء و الأنهار.

2– الحدود الاصطناعية و هي إما حدود فلكية تتبع خطوط عرض أو خطوط طول أو تنشأ خطوط اتفاقية هندسية.

و المشكلة هي أن الحدود السياسية أحيانا لا تراعي طرق السكان و رغبات المواطنين، يقدر ما تراعي مصالح الحدود المستعمرة، و قليل جدا من الحدود السياسية في العالم تتفق مع الحدود الأنتوغرافيا، و يرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين للحياة.[1]

الاختلاط و التداخل بين الشعوب بعضها ببعض، بحيث لا يمكن عمل فاصل واضح و عازل بينهما، إن تخطيط الحدود عادة ما يتم على أسس غير أثنولوجية كالمصالح الاقتصادية و الحربية.

[1] محمد عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 118-119.

و للحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول. ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا، حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها، و بالتالي فإن الحدود السياسية للدول التي استقلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت حدود تاريخية، أي وضعت بواسطة الدول عندما كانت المنطقة خاضعة لها.[1]

لذلك فإن الصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة أخرى بل هي تصيب المجتمع الدولي ككل، و ذلك تلبية لغريزة السيطرة التي تطبع نفسية الإنسان.[2]

ثانيا الموارد الأولية.

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد و مواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها و إنتاجها خصوصا أنه لا توجد دولة مكتفية ذاتيا.[3]

إن الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم دعائم قوتها في سياستها الداخلية و الخارجية، و تشكل مسألة الحصول على الموارد أهمية قصوى بأغلب الدول بسبب كونها حيوية جدا، لذلك فالحصول عليها أصبح هدفا ملحا من أهداف السياسة الخارجية، و من الناحية

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية 9.1 9 1985)5 9 57.
[2] محمد عوض الهزايمة، الجغرافيا السياسية (عمان: دار وائل، 2004)4 0 95.
[3] عبد المولى هابل ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية (الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع، 2006)6 0 124.

التاريخية فإن ضرورة الحصول على الموارد غالبا ما كان تبريرا رئيسيا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الأقاليم المستعمرة.

أما اليوم فقد تغيرت الطريقة، حيث أصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من أكثر الطرق استخداما للحصول على الموارد الأولية، حتى باتت الدول تعتمد على التجارة من أجل الحصول على الموارد. طالما أنها بحاجة ماسة إليها، و طالما أنها لا تمتلكها و لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى و بسبب وجود فوائد متبادلة تتضمنها اتفاقيات التجارة، فأي طرف يسعى إلى الحفاظ على علاقات الصداقة.[1]

و هكذا أضحت الحياة الاقتصادية للدولة المشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الأولية1 و التي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية، و أصبح نادرا أن تنعم الدولة بمستويات عالية من الحياة.

أو أن يكون لها دور مركز هام في الشؤون العالمية إذا كانت تعاني من نقص و عجز في الموارد الأولية، والقوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفير المعادن.

و لا توجد اليوم أي دولة تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية، حيث لا يمكن لدولة مهما كبرت مساحتها أن تضم جميع أنواع البنيات الملائمة لإنتاج جميع أنواع الغذاء الضرورية

---

[1] فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة و دول الضعف، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1: 2005) 5 0 44.

للإنسان حاليا، و لهذا فإن أغلب الدول النامية و المتقدمة تواجه مشاكل النقص في الموارد الغذائية و الموارد الأولية،[1] فالموارد الأولية عامل مهم، و امتلاك الدولة لها يجعل لها مكانة و مركزا دوليا، و فاعلية أكثر في العلاقات الدولية، و كلما كانت الدولة فقيرة و بحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقفة تحت رحمة الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد، و يزداد تأثير الدولة كلما قادرة على استغلالها و السيطرة عليها سياسيا و أن يكون لها قرار سيادي عليها، و إلا فإنه لا معنى لامتلاكها لهذه الموارد.[2]

ثالثا العامل السكاني.

يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية، و من عوامل قوة الدولة و مدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أنه إذا كان عدد السكان كبيرا. و ترافق ذلك مع عوامل أخرى أهمها المستوى التعليمي الذي وصله السكان و التماسك الاجتماعي و الابتعاد عن التفرقة بين الأجناس و الأعراق.

إن أهمية العامل السكاني تتجلى في جانبين جانب عسكري و جانب اقتصادي فمن الناحية العسكرية كانت الدول تعتز بضخامة حجم سكانها لأنه يعد المصدر الرئيسي لوتها، و أن البعد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة، فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذ لم يكن وراءها عدد كبير من السكان، و رغم تقدم التكنولوجيا فإن

[1] نفس المرجع، ص 58.

[2] فاروق عمر عبد الله العمر، مرجع سابق ، ص 60.

الأعداد الكبيرة من السكان تبقى تقاتل في عدة حروب إضافة إلى ذلك فإن القوات المسلحة حديثة و كبيرة العدد و العتاد تحتاج إلى أعداد كبيرة من الرجال للتصنيع و الإمداد والعمليات، و تساهم في تصليح الأسلحة المدمرة، و تدبير الإسناد، و غي حالة الحرب طويلة المدى فإن العدد الكبير من السكان ضروري لإقامة العمليات العسكرية و الحفاظ على الاقتصاد الوطني، فهناك علاقة وطيدة بين حجم السكان و قوة الدول.[1]

إذ أن الدولة القوية في المجالات السياسية 1لها تعداد مناسب من السكان بحيث يتميز السكان بالتقدم العلمي و التكنولوجي 1و هذا الترابط بين حجم السكان و قوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا وفرنسا و ألمانيا و اليابان و غيرها، إن دراسة تأثير السكان على قوة الدولة و على سياستها الخارجية 1يتطلب تحديد بعض الظواهر ذات الصلة و هي: المستوى الثقافي، و نمو و تجانس السكان و الهجرات السكانية ومستوى الثقافة فهو مهم جدا لأنها تؤثر على مستويات مهارات السكان1 من الناحيتين الكمية و النوعية فبدون شعب متعلم لا يمكن بناء اقتصاد صناعي و الانطلاق من التنمية و التقدم التكنولوجي.[2]

أما بالنسبة للهجرة السكانية فهي ظاهرة قديمة، حيث تنتقل الجماعات البشرية من إقليم إلى آخر2و التي استمرت حتى بعد ظهور الوحدات السياسية عبر الحدود، و بعد أن تطورت العلاقات الدولية بدا أن الدول تعمل على الحد من هذه الحركات الجماعية للشعوب، و

---

[1] المرجع نفسه، ص 61.

[2] عبد الله محمد أمين، في أصول الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1977) ô ô) 149-150.

تصنيف مجالها، خاصة تلك الحركات التي تستهدف الاستيطان الدائم، و تعد الظروف الاقتصادية غير الملائمة .السبب الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى ترك بلدانهم طلبا لظروف معيشية أفضل في مناطق أخرى من العالم.[1]

أما بالنسبة لمسألة التماسك و التجانس الداخلي فهي مسألة غاية في الأهمية، حيث تشير مسألة الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة إذ تؤثر على استقرار الدولة فحينها تشعر الأقلية الإثنية بوجود خصائص تجمعها تختلف عند الجماعة أو الجماعات العرقية الأخرى الموجودة في نفس الدولة، فإنها قد تشير مطالب سياسية تهدد الدولة.

رابعا العامل العسكري.

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة .و المؤثرة في السياسة الخارجية، و دوره كمحدد للنصر والخسارة، و طالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فإن القوة العسكرية مسألة حيوية جدا من اجل البقاء، و القوة العسكرية وسيلة للسياسة الخارجية. تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، و أن غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات و الأدوار و الأهداف و أفعال الدول الأخرى.

[1] عبد الله محمد أمين، في أصول الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1977) 149-150.

المطلب الثاني العوامل الاجتماعية.

أولا الطابع القومي

العوامل المكونة لنظرية الطابع القومي :بما أن هذه النظرية تدخل في إطار العوامل المعنوية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: فهي مما لاشك فيه تتكون من مجموعة من المكونات و العوامل التي تشكل نظرية الطابع القومي. بمعناها الشمولي حسب علماء السياسة و منهم سنايدر و هي كالآتي:

أ- الإيديولوجية

هي كلمة لاتينية مشتقة من Idéal أي المثل أو المثال، و هي ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة و المجتمع و الفرد و يطبق بصفة دائمة[1] و هي أيضا منظومة من الأفكار تهدف إلى غاية عملية، فهي مجموعة من الأفكار عن العالم و عن الحياة و عن المجتمع تصلح قاعدة لعمل جماعي، لذلك فهي بعيدة عن خصائص التفكير الشخصي لأنها أقرب لأن تكون برنامج عمل،[2] فالإيديولوجية تهتم بتقديم أسس و قواعد عملية من اجل الوصول إلى أهدافها، يقول ماركس "إن الإيديولوجية تنشأ من قبل مجموعة اجتماعية (طبقة)، وذلك في محاولة منها لتقبل علاقتها بالآخرين، كما أن القضايا و المسائل الرئيسية التي تقسم الأمم و

[1] غسان محمد عبد المعطي، مقدمة في علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط2: 1987) 7 9 232.

[2] عبد الوهاب ألكيالي و زهير كامل، الموسوعة السياسية، الجزء الأول(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974) 4 9 99.

الشعوب هي أساسا إيديولوجية في طبيعتها و أن الإيديولوجيات المتصارعة هي السبب الرئيسي للحرب.

و تدور الإيديولوجيات حول أفكار و موضوعات تتسم بالقبول الاجتماعي كما ترتبط بمذاهب الناس مثل: التصورات و الأحكام العامة و القيم الاجتماعية الشائعة التي تسيطر على أنماط السلوك الثقافي و التقليدي طبقا لأنساق القيم و الثقافة و الدين، و وفقا لما يسود في بنية المجتمع من معتقدات و فنون و آداب.[1]

و فيما يخص الإيديولوجية كأحد عوامل نظرية الطابع القومي و أثره في السياسات الخارجية و في عملية صنع القرار 1فإن هناك رأيين متباينين، الأول ينكر دورها و يقلل من أهميتها و الثاني يرى أنها العامل الأكثر أهمية في تقرير السياسة الخارجية لوجود العديد من الطرق التي تعبر عن الأثر الإيديولوجي في مواقف صنع القرار في السياسة الخارجية منها:

- تساعد الإيديولوجية في بلورة الإطار الفكري أو العقلي حيث يرى واضعوا السياسات الواقع الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة للقرار.
- تضع الإيديولوجية متخذ القرار الخارجي في حالة تصور للمستقبل و تعين له أهدافه البعيدة و يرى جيمس داون أن الثقافة هي نسق من الرموز المشتركة بين جماعات من الناس تنتقل عبر الأجيال المتعاقبة، أما الشخصية فهي نمط السلوك الخاص الذي يشكله كل منها.

[1] إسماعيل قباري محمد، علم الاجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية و التحديث، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1980)0 9 244.

و تعتبر خبرات الشعب التعليمية عاملا مساعدا في تحليل الشخصية، و تفسير الثقافة في بيئة وطنية محدودة، و إمكانية تحديد الشخصية الوطنية للشعب الذي يشترك مع التحتية في خصائص هذه الشخصية التي تصنع السياسة الخارجية، و إن تلك الخصائص تؤثر بشكل معين على كيفية صنع القرارات السياسية الخارجية، و هي تختلف من شعب لآخر و من دولة لأخرى حيث أن الشخصية القومية للدولة هي التي تحدد أهدافها في سياستها الخارجية و في صنع قراراتها،[1] و يظهر تأثير الشخصية القومية و الثقافية في سياسة الدولة من خلال وحدتها الثقافية التي كلما زادت زاد معها الإصرار على تحقيق الأهداف المشتركة.

ب- التركيب الاجتماعي و التكوين القومي

هو عامل مهم من مكونات نظرية الطابع القومي حيث أن تجانس أو تنافر التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر بشكل ملحوظ في تكوين ظواهر المجتمع السياسية، إذ أن التجانس العنصري و العرقي و وحدة المعتقدات الدينية و التقارب حتى في المستويات الحضارية لا تعني المجتمع السياسي في صنع وحدته السياسية و تنمية روابط العضوية فحسب و إنما تؤهله أيضا لتوطيد أسس استقرار سياسي، ذلك لأن تباين المعتقدات الدينية و المهنية قد يبين المشكلات الاجتماعية التي تفضي إلى الصراع السياسي، فالدولة التي يحظى نظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادرة على المبادرة السياسة الخارجية و قادرة على صنع و تنفيذ قرارها

[1] ناجي صادق، السياسة: دراسة سيسيولوجية(دمشق: دار الجليل للطباعة و النشر، 1984) ô 149-152.

السياسي الخارجي و على العكس من ذلك في حالة انعدام أو قلة الدعم الاجتماعي الداخلي حيث يؤثر بشكل سلبي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي.[1]

و تعد القومية بمثابة القوة المحركة الأولى في المجتمع الدولي و هي من أهم الدوافع التي تتحكم في تشكيل السياسة الخارجية للدول و تحديد مصالحها القومية و هي بذلك شرط أساسي لفهم ظاهرة السلوك الدولي، فالقومية بمفهومها العام تعني ميلا أو شعورا بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة و رغبة في التجمع و الترابط في تحقيق غايات و أهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.[2]

ج- الثقافية و الشخصية

يعرف العلماء الثقافة على أنها كل متكامل الأنماط السلوك المكتسب المشترك بين أفراد المجتمع الواحد، أما تايلور فيعرفها بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و العقيدة و الفن و الأخلاق و القانون و المعرفة وغيرها "من القدرات و العادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع".

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، نظريات السياسة الدولية(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2 1985) ô)) 210-212.

[2] مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984) 4 9 97.

د- العامل التاريخي

المقصود به كل ما تتركه التجارب التاريخية و القيم و التقاليد الاجتماعية لمجتمع ما من تأثيرات على نوعية سلوك أفراده و كذا في علاقاتهم المتبادلة من جانب و نوعية تفسيرهم للماضي و تقويمهم للحاضر و نظرتهم للمستقبل من جانب آخر، و اكتساب التاريخ أو نقله نقلا خاصا على الحركة السياسية الخارجية يتوقف على نوعية إدراك صانع القرار للدلالات هذا التاريخ و على تحكم الصفات الثقافية و الإيديولوجية في تشكيل التنظيم الاجتماعي السائد، و رغم أن الدول و المجتمعات لها تجارب تاريخية خاصة بها، و لكن يمكن أن تكون قد عاشت تجارب مشتركة و محددة مما يجعل أنماط سلوكها متشابهة أو متقاربة.[1]

هـ- القيم

و هي كل الرموز التي يحملها الشخص بناءا على تصوراته (كالحرية و المساواة) (و حددها لاسويل و كابلان (على أنها نتيجة رغبة و هدف فهي ركن أساسي من أركان البيئة النفسية التي تشكل الجزء الرئيسي من نماذج إدراك صانع القرار فهي حسب هولستي نتاج عملية التنشئة السياسية و هي عملية تتأثر بطرق البيئة الاجتماعية و طبيعة النوعية المذهبية و الخبرات و التجارب التي يمر بها الأفراد و يحصلون عليها.

[1] مقلد إسماعيل صبري، المرجع السابق، ص 278.

حيث أن القيم الاجتماعية و السياسية السائدة في مجتمعه تؤثر على تصوره لتصرفات الدول الأخرى و من ثم يتبع السلوك السياسي الخارجي المماثل لقيمته.[1]

و بالإمكان التمييز بين الطابع القومي و الثقافة السياسية في نقطتين أساسيتين:

1- يرتبط الطابع القومي بقومية معينة، في حين أن الثقافة السياسية لها علاقة بجماعة مهنية أو طبقية.

2- الطابع القومي أشمل من الثقافة السياسية بمجتمع سياسي معين، حيث أن الثقافة السياسية لها علاقة مباشرة بالسلطة السياسية، فهي ثقافة فرعية من ثقافة الرأي العام في حين يشمل الطابع القومي الثقافة بمعناها العام.[2]

ثانيا الرأي العام.

هدف أي حكومة تعبئة أكبر قطاع ممكن .من الرأي العام لتأييد سياسة معينة و برنامج معين و بطبيعة الحال فإن المؤسسات السياسية الرسمية لها تأثير فعال على صنع القرارات في السياسة الخارجية. حيث أنها تمتلك أجهزة متعددة و وسائل أخرى و يتم ذلك من خلال الانتخابات، بما يمكن من إرسال إشارات إلى المؤسسة التشريعية أو أي مؤسسة أخرى. توضح

[1] نفس المرجع، ص 203.

[2] أحمد نوري النعمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2009) 9 0 127.

اتجاهات الرأي العام لدى صناع القرارات بما يؤيد أو يعارض قرار معين و هي في ذات الوقت إطار عام الذي يتحرك فيه الرأي العام بخصوص السياسة الخارجية.[1]

و الرأي العام حسب فلوريد و ألبرت هو تعبير لجمع الكثير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين إما من تلقاء أنفسهم أو بناءا على دعوة توجه إليهم يعتبر مؤيدا أو معارضا في مسألة معينة أو شخص معين أو اقتراع معين بأهمية واسعة.

بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد و درجة اقتناعهم. و تبيانهم و استمرارهم كافة لاحتمال ممارسة للتأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه الموضوع الذي يهمهم.[2]

و يرى "لاوي الوتيز" أن الرأي العام :هو مجموعة الآراء و الاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات و الأفراد اتجاه النظام السياسي بصفة عامة، و القضايا الجمهورية بصفة خاصة، و يتعين على القادة أن يأخذوا في اعتبارهم وجهات نظر هذه الجماعات المتباينة عندما يقومون بصياغة سياستهم الجديدة، و يكون للرأي العام تأثير في حالتين:

1- عندما يكون هذا الرأي غير منظم في شكل مزاج عام بين الحدود التي يمكن أو تدور السياسة داخلها.

[1] المرجع نفسه، ص 278.
[2] المرجع نفسه، ص 278-279.

2- عندما يعبر الرأي العام عن مصالح شرائح متعددة بطرق منظمة.

و الممارسة الديمقراطية تقتضي أن يقرر الشعب الأهداف العامة للسياسة الخارجية و بأن تتخذ القيادة السياسة و المتمثلة في السلطة التنفيذية و القرارات التي تحقق الأهداف بعد أن تقوم بتنفيذها و يرى دعاة الديمقراطية الأهلية و أحقية الشعب في تقرير الأهداف السياسية الخارجية و التأكيد على أن الدول الديمقراطية حققت أهداف خارجية عامة .أكثر من ما أظهرت الدولة الاستبدادية، و لكنه في ذات الوقت يسلمون أن الشعب أقل وعيا من الشؤون الداخلية مقارنة بشؤونه الخارجية.[1]

و الرأي العام هو نظام للقرارات القومية لقد ظهرت محاولات عدة لإبراز العلاقة بين الرأي العام و السياسة الخارجية و من بينها الدراسة التي قام بها غابريال ألموند و المسماة بنظرية المزاج. حيث أن الاهتمام بالسياسة الخارجية و الرغبة في تتبع التطورات المنخفضة عموما لكنها قابل للازدياد في وقت الأزمات و هنا يمكن ذكر مثال الولايات المتحدة و الرأي العام فيها و علاقته بالسياسة الخارجية .حيث أن تأثير الرأي العام الأمريكي في السياسة الخارجية ضئيل جدا .بل إن الاهتمام منصب على القضايا الداخلية كالأمن القومي و الاقتصاد و غيرها، و من ثم فإن الرأي نادرا ما يكون مصدر تغيير السياسة الخارجية،[2] و حسب جنس فإن الرأي

[1] ماكريدس روي و كين تومسون، النظريات السياسة الخارجية و مضلاتها، ترجمة: حسن صعب، بيروت دار الكتاب العربي، 1966 6 9 54.

[2] أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 283.

العام بدرجة تفوق تأثيره في النظم التسلطية على أساس أن الرأي العام في النظم التسلطية محصن ضد الدعاية التي يقوم بها صانع السياسة الخارجية. و تتميز النظم الديمقراطية بوجود أجهزة للتعبير عن المصالح و قنوات الاتصال السياسي يمكن أن يؤثر من خلالها الرأي العام على السياسة الخارجية.

و تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية. يختلف باختلاف درجة أهمية القضايا المطروحة فيزداد تأثيره إذا كانت القضية المثارة ذات أهمية مركزية بالنسبة له كقضية الحرب مثلا. أما القضايا الثانوية للسياسة الخارجية كعقد الاتفاقيات أو تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، فإنها لا تثير الرأي العام بدرجة تجعله يؤثر في السياسة الخارجية، و هناك ثلاث أشكال لتأثير الرأي العام على السياسة الخارجية.[1]

أ-التأثير على الأجندة السياسية الخارجية أي ترتيب أولويات القضايا لذا صانع السياسة الخارجية.

ب- التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية حيث يلعب الرأي العام دورا في وضع حدود معينة على إمكانية تحرك صانع القرار في اختيار بدائل معينة في السياسة الخارجية أي قدرته في وضع الإطار الأساس للخيارات الممكنة أي ما يطلق عليه Setting-param tre و في حالة تجاوز صانع القرار هذه الأمور، فبإمكان الرأي العام عدم قبوله و تنحيه.

[1] نفس المرجع، ص 296-297

ت- التأثير في الخيارات السياسية الخارجية في هذه الحالة يطرح تأثير الرأي العام على نوعية الخيارات Policy-setting التي يتم اختيارها من صانع القرار إلا أن النمط نادر الحدوث و الوقوع.[1]

ثالثا الأحزاب السياسية Pl tcal Pate.

يتأثر صنع القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي، فإذا كان النظام الديمقراطي تعددي .فهو يؤدي إلى المشاركة الواسعة في المشاورات عند مناقشة و تقويم القرار السياسي، و بالتالي تعدد مراكز صنع القرار والفاعلين فيه.عكس النظام السياسي. الذي يقوم على الحزب الواحد و الذي يحتكر صنع القرارات الداخلية والخارجية.

و الأحزاب كفاعل من الفواعل المؤثرة على عملية صنع القرار. عموما تسعى من خلال الانتخابات لعرض برامجها لانتخاب أعضائها من خلال تعظيم درجة التأييد و المساندة لدى جماهير الناخبين.[2]

و كانت الأحزاب في الماضي لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية، بل كان اهتمامها مركزا على السياسة الداخلية –التنمية، الاقتصاد، التعليم، الصحة...).

[1] مقلد إسماعيل صبري، المرجع السابق، ص 204-205.
[2] أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 296-297.

أما حاليا فقدت الأحزاب التنافس بينها عندما يتعلق الأمر بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية حيث يرى روزيناو "أن الأحزاب السياسية هي متغيرات غير حكومية مؤثرة في السلوك الخارجي للمجتمع".[1]

و هنا لا بد من التمييز بين الحالات التي يكون فيها الحزب ممسكا بزمام السلطة 1و بين حزب سياسي معارض فالأول دوره أكبر و تأثيره أقوى من الثاني 1و السبب يعود إلى وجود توافق أفكاره و انسجام رؤى بين أعضائه في الشؤون الداخلية و الخارجية للدولة 1في هذه الحالة تختار الحزب من بين السياسات الخارجية البديلة ما يتلاءم مع أفكاره و مبادئه. على عكس حكومة ائتلافية مكونة من عدة أحزاب فإن سلطة القرار فيها المراكز.

أما الأحزاب المعارضة فدورها يتحدد وفق طبيعة النظام السياسي. فنادرا ما توجد معارضة سياسية في دول تتبنى نظام الحزب الواحد أما الدول التي تتبنى نظام الثنائية الحزبية أو التعددية فتحاول استخدام المجالس التشريعية لأغراض دعائية فقط.

و للأحزاب السياسية دور مهم في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح و الانتخابات و يتبنى الحزب السياسي هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابات لذا فإن القرارات يتأثرون ببرنامج الحزب السياسي الذي يتم اختياره عن طريقه.

[1] نفس المرجع، ص 318-320.

رابعا جماعات الضغط Peuegu.

كل دولة و لاسيما الدول الديمقراطية[1] تشمل على منظمات و جماعات تتأثر بعلاقات الدول الخارجية تعرف بجماعات الضغط المصالح و التي قد تكون ذات طبيعة دولية و لجماعات الضغط وسائل عديدة تلجأ إليها لتحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية:

أ- تهتم أكثر بالسياسة الداخلية و إحكام قبضتها على القطاعات المختلفة للتأثير فيما بعد على صانع القرار في السياسة الخارجية.

ب- تحاول جماعات الضغط تعزيز علاقتها مع السلطة التنفيذية و التشريعية، حيث تؤثر على صانعي القرارات عن طريق الحكومة لتأييدها أو معارضتها لقانون معين و تحاول جماعات الضغط التأثير على السلطة التشريعية عن طريق تزويدها بمعلومات تساهم في توجيه التشريع بمصلحتها، إضافة لهذا يمكن أن تسمح السلطة التشريعية لبعض جماعات الضغط التعبير عن آرائها أمام لجان البرلمان كما يؤثر على صانعي القرار.

ت- تسعى جماعات الضغط لتعبئة الرأي العام بغية تحقيق أهدافها، و هذا نظرا لمواردها و الإمكانيات التي تتمتع بها لتوجيه الرأي العام نحو تحقيق أهدافها و حث الحكومة على تبني مطالبها و قضاياها، و من بين الوسائل في التأثير على الرأي العام: إصدار المنشورات و

[1] جماعات الضغط: هي منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض مسؤولية الحكم، و تعرف كذلك على أنها تجمع أفرادا ذوي مصلحة خاصة اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة عن اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل بهدف التأثير في اتجاهات و أنشطة السلطة الحاكمة.

توزيعها، عقد الندوات، إلقاء المحاضرات و استخدام الإذاعة و التلفزيون و قد حدد مالبرت المراحل التي تستطيع جماعات الضغط عن طريقها التأثير على صانعي القرارات و هي:

1- محاولة معرفة واضعي القرار و مساعديه، و الخطوات المرحلية لاتخاذ القرار و اختيار الوقت و المكان المناسبين لممارسة عملية التطبيق.

2- خلق علاقات تكنوقراطية (شخصية) مع صانعي القرار لأنها وسيلة لدفع القرار في الاتجاه الذي يريده هؤلاء.

3- محاولة إقناع صانعي القرار بأهمية المشكلة.

المطلب الثالث العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية.

إن نجاح أو فشل السياسة الخارجية للدولة لا يتوقف فقط على قوة سياستها الداخلية .بل هناك مجموعة من الظروف و الأطر و العوامل التي تقع خارج الحدود الإقليمية للدولة، و تؤثر على عملية صنع القرار السياسي فيها لاسيما القرار الخارجي:

و يميز هارولد و سبرا وت بين نوعين من المصادر الخارجية لهما:

– البيئة السيكولوجية (النفسية) و نشير لهذه البيئة على كيفية التعريف الفرد لاختياراته و اتخاذه للقرارات. أي تحليل الاتجاه الإيديولوجي للنظام و لتصورات صناع القرار لبيئتهم الواقعية المحيطة بهم.

2– البيئة الفعالة و هي البيئة التي تشير إلى الحدود التي يتم تنفيذ القرار داخل إطارها.

أ- الرأي العام الدولي **Intena tnal Publc Onn**

الرأي العام الدولي هو الاتفاق الذي يتجاوز حدود الدولة القومية و يتقاطع و يشارك في المسائل الأساسية للسياسة الدولية، بحيث يظهر على شكل اتفاق دولي في الرأي و يظهر على شكل رد فعل تلقائي عالمي نحو أي تصرف يصدر من أي دولة.[1]

3- الشركات المتعددة الجنسيات

إلى جانب المنظمات الدولية بصفتها الإقليمية و العالمية و طابعها الرسمي هناك منظمات عالمية غير رسمية في النظام السياسي الدولي، تؤثر في السياسة الخارجية للدول،و من بينها الشركات متعددة الجنسيات.التي تضاربه الآراء حول تعريفها، و لم يتوصل الاقتصاديون و لا اللغويون إلى وضع تعريف شامل مختصر و واضح، يكون محل اتفاق يرضي كل الأطراف و ذلك يرجع بالأساس إلى اختلاف النظرة إلى تلك الشركات التي قد تنعت بأنها متعددة الجنسية أو عابرة للحدود القومية أو الدولية أو الوطنية ذات الأفق الدولي.[2] و قد أطلقت عليها عدة تعريفات من بينها: هي التي تمارس نشاطاتها في أكثر من بلد و إنها هي التي تمارس نشاطاتها في أكثر من بلد وإنها هي الشركات التي تسيطر على عدة وحدات إنتاجية للعديد من السلع و الخدمات و تسيطر على منافذ التوزيع في كثير من البلدان، أو هي التي تستمر مباشرة في عدة بلدان أو هي التي يكون المساهمون في إدارتها ينتمون إلى عدة جنسيات و غيرها من التعريفات.

[1] مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق الأساسية، المرجع السابق،

[2] المرجع نفسه، ص 344.

أنواع الشركات المتعددة الجنسية

أ- الشركات المتعددة الجنسية الأولية

سميت بالأولية لأن أغلب نشاطاتها تنحصر أساسا في القطاعات الأولية المنجمية أو الزراعية.[1] مثل استخراج النفط و مختلف المعادن أو الإنتاج الزراعي و هذه الشركات هي الشكل الأول و المبسط للشركات المتعددة الجنسية، و مثل أمثلة هذه الشركات شركة أكسون (xone) الأمريكية الأصل و الشركة الفرنسية للنفط Française des Pétroles.

و قد تتجلى آثار رد الفعل لهذا بالتسبب في فرض عقوبات على الدول المخالفة و الرأي العام الدولي هو الرأي العام الذي يتعدى الحواجز الدولية و يتكون بين مجموعات تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة.[2]

و هناك عاملان مؤثران في توحيد اتجاهات الرأي العام و هما: العامل السيكولوجي و العامل التكنولوجي بالنسبة لأهمية العامل السيكولوجي، يلاحظ أن الطبيعة الإنسانية تولد الاعتقاد العام و المشترك في عدد من القيم و المبادئ الأخلاقية و الأدبية، من ناحية عدم تأثيرها بالاختلافات القومية أو العنصرية فحسب دراسة مارجريت و هارولد فإن الفرد يدرك الواقع من خلال مجموعة العقائد و القيم و الصور التي كونها عبر مدة من الزمن والإدراك الناشئ عن هذه العملية ما أطلق عليه البيئة النفسية.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص 457.

[2] محمد علي العويني، العلاقات الدولية في النظرية و التطبيق (القاهرة: د.د.ن 1980) 0 9 52.

أما بالنسبة للعامل التكنولوجي فإن التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا و الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية و ما أعقبه من تطور في وسائل الإعلام قد مهد لانبثاق ظاهرة الرأي العام الدولي، و ساهم إلى حد كبير في تقارب الطبقات، و عبر الحواجز القومية و العقيدية للدول.[1]

2- المنظمات الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور المنظمات الدولية و الإقليمية زاد النشاط الدبلوماسي بين الدول و زاد تنسيق الآراء و المواقف اتجاه المشاكل الدولية المختلفة، مما أدى بالدول إلى اختيار بدائل معينة تتوافق مع سياستها الخارجية.

و التي لا تتعارض في الغالب مع ما تلتزم به هذه الدول. بمواثيق المنظمات الدولية و من الممكن للمنظمات الدولية أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار من جهة و تعبئة الرأي العام من جهة أخرى حيث ساهم خلق عصبية الأمم و من بعدها الأمم المتحدة بكل الأجهزة المتخصصة التابعة لها في التمهيد لنقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولي، و يمكن القول أن قدرة المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على قوة هذه المنظمات، و مدى اهتمام صناع القرار بالانضمام إليها، و مراعاة وجهة نظرها.

و يمكن إيجاز أهم وظائف المنظمات الدولية في مجال اتخاذ القرار فيما يلي:

[1] حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية (القاهرة: المكتبة الحديثة، 1969) 9 9 77.

أ- إن المنظمات الدولية عاجزة على اتخاذ المبادرة و عدم قدرتها على فرض الالتزام الصارم بالقانون، فقد تتدخل طبقا لبعض الظروف لإضفاء نوع من الحجية على بعض الأوضاع القائمة- و تدخلها في إطار من الشرعية مما يجعلها بعيدة عن أطماع و هجمات اللاعبين الآخرين.

ب-إن المنظمات الدولية تتيح للدول إطارا دائما لإجراء الحوار.

ج- تقوم المنظمات الدولية بعمليات ميدانية تمتلك فيها سلطة فعلية في اتخاذ القرار و قراراتها ملزمة مثل: التصويت على الاعتمادات المخصصة لبرنامج المعرفة و التنمية و الصحة و غيرها.

د- القدرة الإعلامية المتاحة لهذه المنظمات و هذا بالنظر لحجم الوثائق الإحصائية التي تنشرها كل عام في مختلف الميادين السكانية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و الثقافية.[1]

ب- الشركات المتعددة الجنسية ذات الإستراتيجية التجارية

و هي سائدة حاليا في العالم حيث أن الإنتاج في البلد المضيف بواسطة الشرطات النوعية الإنتاجية. يرمي إلى تزويد الأسواق المحلية (الوطنية و الإقليمية لتلك البلدان) بالسلع المشابهة التي تنتجها الشركات الأم.

[1] أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 337-343.

ج- الشركات المتعددة الجنسية ذات الإستراتيجية الإنتاجية

تعتمد على إنشاء وحدات إنتاجية على النطاق الدولي، و ذلك بتنظيم الإنتاج دوليا مثلما هو الحال مثلا بالنسبة لتنظيم إنتاج السيارات و التلفزة و غيرها بين شركات فرعية و يختص كل منها بصنع جزء من المنتوج النهائي، و بتركيب العناصر المتكاملة التي تقدمها مختلف الوحدات الإنتاجية التابعة للشركة الأم.[1]

د- الشركات المتعددة الجنسية ذات الإستراتيجية التكنولوجية المالية

و هي شركات المستقبل التي ستكون لها هيمنة، و الفكرة الأساسية لهذه الشركات تعتمد على فرضية أن الشركات المتعددة الجنسية ستخرج من بوقعة الإنتاج بسبب أن الدول المتقدمة صناعيا ستركز مستقبلا خططها على قطاع الخدمات و الفروع التي تتطلب رصيدا عاليا من العلم و التقنية المتطورة جدا، و في المقابل تستعمل الدول المضيفة (التي هي في غالبيتها هي دول نامية) تدريجيا على السيطرة قوميا على عملية الإنتاج الصناعي.[2]

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 458.

[2] أحمد النعيمي، المرجع السابق، ص 344

خلاصة

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، إن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي، من الناحية النظرية . إطارا منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول ظاهرة واحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها.

الفصل الثاني:

تمهيد

إن الحديث عن البعد الجديد في السياسة الخارجية الجزائرية و السياسة الخارجية المغربية: يقودنا أولا قبل كل شيء، إلى الحديث عن القاعدة التي بنيت عليها والتي تمكننا من فهم وتقصي التوجهات الجديدة.

المبحث الأول سياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت صيبا كبيرا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياسيتها الخارجية ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها إلا أنه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها ومكانتها الإقليمية الدولية . فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي حتى في الفترات التي كان الاهتمام يحمل بعدا عالميا ، أو كان ذا بعد داخلي وهدا نظرا لأهمية المغرب العربي باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الأمر الذي استدعى من صانع السياسة الخارجية الجزائرية أن يبدل قصارى جهده أن تكون السياسة الخارجية الجزائرية متوافقة والعديد من الارتباطات أهمها مبادئ السلم والتعاون ومقتضيات المصلحة الوطنية خصوصا في ظل دولة علاقتها بسلب السيادة غير بعيدة الأمد.

المطلب الأول النظام السياسي الجزائري

أحدثت مسالة الدولة الوطنية في الفكر السياسي العربي الاهتمام الكبير من الدراسة و التأليف، ولعل السبب يعود إلى حداثة المفهوم ليس كوجود وإنما كطبيعة والأشكال تمحور حول الدورة الوظيفية، السلطة السياسية الشرعية، الديمقراطية.[1]

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظرة السياسية العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة الغربي، 2005) 5 0 107.

إن طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يبقى نظاما من أنظمة العام الثالث القائمة على فرض مركزية الدولة وسلطتها في مختلف جوانب الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية،وفرض مركزية القائد أو الزعيم داخل أجهزة الدولة و البناء المؤسساتي على قاعدة الولاء الشخصي وليس المؤسساتي ولهذا مما أدى انتقاء مؤسسات سياسية قوية .

فالحديث عن المؤسسات والبناء المؤسساتي .يعد في النظام السياسي الجزائري من ناقلة القول فالتطرق إلى دور المؤسسة التشريعية. الممثلة في البرلمان بغرفتيه في الصناعة السياسية الخارجية ومراقبة أدائها ليس له مجال أو حضور .كذلك التكلم عن مشاركة سياسة للأحزاب أو المجتمع المدني في إطار سياسة القرار الوطني انطلاقا من قاعدة الحوار الوطني. من خلال منطق تشاركي ينتفي بشكل قاطع.[1]

إن مركزية رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة في النظام الجزائري السياسي منصوص عليها دستوريا ومعمول بها وظيفيا رغم تعدد مصادر شريكتها أو حلول بعضها أو انتقاء بعضها حسب الحاجة ومن وقت لأخر أو وجود أزمة أو انفراج داخل النظام.[2]

[1] بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا في: مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005) 5 0 149.

[2] نفس المرجع، ص 174.

المطلب الثاني مرحلة الأحادية الحزبية.

- **تكوين مبدأ الحكم بواسطة الحزب الواحد.**

لقد كانت فكرة الحزب الواحد هي الفكرة الراسخة في عقول المسئولين الجزائريين منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954، والرئيس أحمد بن بلة كان يعتقد إن مواصلة جمع الشمل في إطار جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الوحدة الوطنية وتجنب الصراعات السياسية التي تؤثر سلبا على المجهدات المبذولة لانتهاج سياسة مستوحاة من رئيس الدولة وزعيم الحزب الواحد ،ولهدا نلاحظ في دستور 1963 . إن المادة 23 من ذلك الدستور تنص :أن جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر و في نفس الإطار أكدت المادة 24 من الدستور: أن جبهة التحرير هي التي تقوم بتحديد سياسة الأمة، ومنها ينطلق العمل في الدولة. وبالتالي فان جبهة التحرير الوطني هي التي تراقب العمل الذي يقوم به البرلمان والحكومة [1].

و باختصار فان فلسفة الحكم في الجزائر حسب تصورات احمد بن بلة تقوم على أساس انه ليوجد نظام تعدد الأحزاب ، وان السلطة التنفيذية (أي الحكومة) لتتنافس مع السلطة التشريعية (البرلمان) وجميع أعضاءها بين السلطتين يتم تعيينهم في مناصبهم من طرف الحزب ، ولهدا لا

[1] bdelkader Yefhas, a uestion du pouvoir en lgérie, EN P, 1990, P 132 .

يوجد خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، و إذا حدث أن وقع خلاف بين هاتين السلطتين ، فان الحزب هو الذي يفصل في هده المسالة وليس الشعب.

وعليه فان حرية التعبير وتوجيه الانتقادات للحكومة أو معارضة سياستها .غير مسموح بهما إلا في إطار الحزب الواحد والمؤسسات الحكومية الخاضعة لوصايته.

وبعبارة أخرى ، فان أعضاء الحكومة الذين يخضعون السلطة رئيس الحكومة سواء في التعيين أو الطرد من مناصبهم، يخضعون للامين العام للحزب الذي يرأس المكتب الولائي.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن أعضاء البرلمان الدين يخضعون التعليمات الأمنية العام للحزب ورئيس الدولة في أن واحد، ولهدا فان قضية فصل السلطات وتمتع كل سلطة بنو فدها وحق أعضاءها في محاسبة أي سلطة أخرى، غير مقبولة، وعليه أن التزام كل عضو في الحكومة أو البرلمان بتعليمات رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت الذي هو في نفس الوقت رئيسا للحكومة والأمين العام للحزب وهي قضية مفروغ منها . ومن شمول نفسه محاسبة أعضاء الحكومة فانه يتعرض بصفة آلية إلى عقاب اليم من طرف لجنة التأديب في الحزب وعزله من منصبه إن كانت درجة العصيان تقتضي ذلك ، كما أن عملية الطرد من الحكومة والبرلمان قد يأتي من رئيس الحكومة أو البرلمان ، فالرئيس الذي يختار أعضاء حكومته ، يستطيع أن يطرد أو يعزل أي وزير يختلف معه في أي قضية ونفس الشيء يمكن لأي عضو بالبرلمان يتمرد على السلطة ونجد مصاعب لها حيث أن هناك لجنة برلمانية متكونة من 20 عضو بدراسة ملف أي عضو من البرلمان

ورفع الحصانة عنه حتى يتسنى للسلطات الأخرى محاسبته إذ اثبت انه ارتكب مخالفات تمس بالمصلحة العليا للدولة .[1]

ونستخلص من ما قدم ،أن الأمين العام للحزب الذي يرأس المكتب السياسين هو الذي بيده القرار السياسي في البلاد. وذلك باستعمال الحزب الواحد كوسيلة لتعيين أنصاره في مناصب حساسة في الدولة وإبعاد خصومه الذين يحملون أفكار معارضة أو مضادة للسياسة التي ينتهجها وتأكيدا لهذه الحقيقة . نصت المادة 59 من دستور 1963 :على إعطاء رئيس الدولة صلاحيات سياسية كبيرة في مجال اتخاذ القرارات حيث يسمح له الدستور باتخاذ إجراءات استثنائية في حالة تعرض البلاد إلى خطر.[2]

وفي يوم 3 أكتوبر 1963 بعث رئيس الدولة برقية إلى البرلمان أطلع فيها أعضاءه بأنه قرر تطبيق المادة 59 من الدستور وتحمل جميع السلطات واتخاذ القرارات التي تحمي المصلحة العليا للوطن ، وقد كانت المناسبة لاستيلاء على السلطة والانفراد بها هي تمرد ابن احمد والعقيد محمد والحاج بمنطقة تيزي وزو . وحافظ رئيس الدولة على هذه السلطات الاستثنائية إلى غاية تنحيته و أبعاده من كرسي الرئاسة يوم 19 جوان 1965 ويلاحظ هنا أن الرئيس هواري بومدين قد استعمل نفس الإجراء عند الإطاحة بالرئيس احمد بن بلة ، وهو إنشاء مجلس الثورة وذلك وفقا

[1] Jean eca et Jean Claude Vatin, l'algerie politi ue institutions et regime, Paris fondation National des sciences politi ue, 1975, P 67.

[2] مرجع سابق.ص69.

للمادة 59 من دستور 1963 التي تسمح لرئيس الدولة إيقاف العمل بالدستور وتسيير البلاد بقرارات استثنائية .

- **الصراع السياسي بين بن بلة و أيت أحمد**

لقد استفحل الصراع على السلطة في عهد الرئيس احمد بن بلة وخاصة منذ 28 سبتمبر 1963 وهو اليوم الذي اصدر فيه رئيس الجمهورية قرار يحظر على "حزب جبهة القوى الاشتراكية" ممارسة أي نشاط سياسي مع العلم أن زعيم هذه الجبهة السيد حسين أيت أحمد وأنصاره" قد دخلوا في صراع مسلح ضد حكومة السيد أحمد بن بلة منذ سبتمبر 1963 و ذلك يقصد وضع حد للفوضى الحكم والارتجال في اتخاذ القرارات ، وإرساء قواعد ديمقراطية صريحة وإطلاق صراح جميع المعتقلين.[1]

وقد اعتبر حسين أيت أحمد تمره على السلطة بمثابة احتجاج على كيفية معالجة الدستور 1963 ومناقشته خارج المجلس التأسيسي المنتخب شرعيا وكذلك استقالة فرحات عباس من الهيئة التشريعية المؤقتة؛[2] وإذا كان أبت أحمد قد أسس حزب يقصد مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية ،فقد كان ذلك في رأيه يقصد تنظيم المقاطعة الصحيحة في استفتاء على الدستور غير أن هذا الصراع على السلطة بين أحمد بن بلة وحسين أبت أحمد ، قد تقرر تجميده لمدة وجيزة من

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر، دار الحكمة 1990 0 9 ص 120-121.

[2] حسين آيت أحمد في حديث مع الصحفي سعد بوعقبة، المنشور بجريدة العالم السياسي (الجزائرية)، يوم 22 مارس 1999 9 9 06.

الوقت وذلك بعد أن تم أتفاق بين زعيم حزب "جبهة القوى الاشتراكية " وزعيم المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري السيد أحمد بن بلة ، على إنهاء الخلافات السياسية بين الطرفين" التصدي لحكومة المغرب الأقصى التي قامت يشن هجوم عسكري على الحدود الجزائرية يوم 9أكتوبر 1963 .

كما قال أحد المسئولين في جبهة القوى الاشتراكية "إنه بمجرد سماع الأخبار بالاعتداء السافر على قطرنا قررنا وفق نشاطاتنا السياسية والعسكرية ووجهنا جميع قواتنا وجهودنا إلى جبهة القتال".

وهكذا توقف الصراع على السلطة مؤقتا بين بن بلة و أيت أحمد يوم 19 أكتوبر 1963 .

واتفق الزعيمان على ما يلي :

1 إطلاق جميع المعتقلين السياسيين.

2 إعادة تشكيل القيادة العامة للجيش الوطني الشعبي بحيث يشارك فيها عضو من أعضاء الولايات الستة.

3 توزيع الأراضي على المجاهدين.

4 قيام بمبادرة لعقد المؤتمر العام لجبهة التحرير الوطني.

5 إعلان هذا الاتفاق فورا عن طريق وسائل الإعلام.[1]

إلا أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا وانهار بمجرد انتهاء المعارك بين الجزائر و المغرب . بما أن الرئيس أحمد بن بلة تجاهل مطالب أبت أحمد ونهمك في تنفيذ البند الخاص ويعقد مؤتمر الوطني للحزب في مطلق 1964 فقد تأزم الوضع من جديد بين الحكومة والمعارضة والتحاق أيت أحمد من جديد جبال القبائل لاستئناف تمرده على سلطة أحمد بن بلة .وكانت نتيجة هي إلقاء القبض على حسين ايت أحمد يوم 17 أكتوبر 1964 من طرف الجيش الوطني الشعبي والذي عثر عليه مختبئا عند أحد العائلات في مناطق القبائل بعد محاكمة السريعة له في أفريل 1965(صدر حكم على حسين أبت أحمد بالإعدام الذي لم ينفذ لأن كل طرف كان يحرس على إيجاد حل سلمي للأزمة . ونظرا لصعوبة التفاوض في داخل الجزائر فقد أرسلت جبهة التحرير الوطني الجزائري . وفدا إلى فرنسا يقوده السيد يحياوي والزبير بوعجاج وتفاوض هذا الوفد هناك مع وفد من "حزب جبهة القوى الاشتراكية " . وتوصلت الأطراف المتفاوضة إلى اتفاق نشرت محتواه الصحافة الجزائرية يوم 6 جوان 1965 . وبقي أبت أحمد في السجن إلى غاية 3 أفريل 1966 .وهذا اليوم الذي هرب فيه من السجن متنكرا في لباس امرأة.وبقي في الجزائر شهرا تم غادر الجزائر باتجاه مرسيليا ، وهناك أخبره الفرنسيون بأنهم ليريدون بقاءه بفرنسا لأن ذلك يخلق لهم مشاكل مع الجزائر فواصل سفره إلى سويسرا حيث استقر هناك مع ابنته بشرى التي كانت تعالج هناك (1) ولم

[1] بورقعة، المرجع السابق، ص 127.

يعد أبت أحمد إلى الجزائر إلى غاية صدور الدستور 1989 وقيام التعددية الحزبية والسماح في حرية التغيير في النظام الديمقراطي.

- **بداية المواجهة الحاسمة بين بن بلة و هواري بومدين**

إنه لمن الواضح أن وجهات نظر العقيد بومدين ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء و وزير الدفاع ، تتقارب كثيرا مع وجهات نظر أحمد بن بلة رئيس الحكومة وأمين عام حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، فكلاهما كان يعتقد عن قناعة بأن الجزائر في حاجة ماسة إلى إقام نظام سياسي يقوم على أساس:

1- وجود حزب واحد يوجه ويرشد الحكومة ويجند الجماهير على مستوى القاعدة على أن يكون مناضلوه من المناضلين الموظفين بالدولة الذين يتقاضون رواتب حكومية .

2- العمل على انتقال من مرحلة الثورة الوطنية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية وإنشاء دولة قوية وقادرة على مواجهة البرجوازية وأصحاب الأموال. بحيث يستحيل على أصحاب الثورة الاستحواذ على السلطة واستغلال العمال والفلاحين والضعفاء في البلاد.

3- توحيد جميع الفئات الاجتماعية وتجنيدهم لتدعيم الوحدة الوطنية حتى تسود العدالة الاجتماعية لأن التغلب على التناقضات الاجتماعية ويتطلب وجود انسجام بين جميع الأفراد

المجتمع والعمل في إطار جماعي على التعاون بقصد منع أصحاب الملكية الخاصة من إثراء أنفسهم على حساب الفئات المحرومة.[1]

وباختصار فقد كان هناك تقارب كبير بين وجهتي الرئيس بن بلة ونائبه الأول الذي يشغل أيضا منصب وزير الدفاع في نفس الحكومة غير أن المشكل الذي يبقى مطروحا , ووجهات نظر هما لا تلتقيان بشأنه هو ومن يقود البلاد ويكون له الثأثير على مصير البلاد وإذا كان من الواضح وفقا للنصوص القانونية ، أن للحزب أولوية على بقية مؤسسات الدولة فإنه من غير الواضح من ناحية العقلية . إذ كان رئيس الحكومة أو وزيره للدفاع هو الذي يتولى زمام الأمور بصفته هو القائد الذي يرجع له الفضل إعلاء شأن أحمد بن بلة وتمكينه التربع على كرسي رئاسة الجمهورية.

وكيفما كان الحل ، فإن الصراع الخفي على السلطة بين رئيس الحكومة ووزيره للدفاع لم يكن بارزا للعيان وذلك بسبب احتياجهما لبعضهما البعض ، فالرئيس أحمد بن بلة كانت تواجهه تمردات في بلاد القبائل ونزاع متواصل مع المغرب بشأن الحدود ، ورجال المعارضة يتحالفون ضد نظامه إلى درجة أنه معزولا ولا يوجد من يسانده من قادة الثورة الأوائل أمثال محمد بوضياف وفرحات عباس وحسين أبت أحمد لأن جميعهم دخلوا السجن في عهد الرئيس أحمد بن بلة بسبب مواقفهم المعارضة للسيد رئيس الحكومة ولهذه الأسباب كلها كان الرئيس أحمد بن بلة بحاجته الماسة إلى الجيش الذي يقوده العقيد هواري بومدين لتهدئة الأوضاع والتغلب على خصومه

[1] حسين آيت أحمد في حديث مع الصحفي سعد بوعقبة، المنشور بجريدة العالم السياسي (الجزائرية)، يوم 22 مارس 1999 9 9 .06

وإخضاعهم للسلطة الشرعية.[1] كما أن العقيد هواري بومدين كان يشعر بحاجة ماسة إلى وجود قائد ثوري عنده سمعة وطنية ودولية ، وينتمي إلى مجموعة القادة الأوائل للثورة 1 نوفمبر 1954 وذلك لكي يتصدى للقادة الذين كانوا يتزعمون الحكم المؤقت للجمهورية الجزائرية ، وشغلهم الشاغل هو عزل قيادة الأركان والتخلص من قائد الجيش وتحويل القوات المسلحة إلى شبه مؤسسة مدنية ، تابعة للقيادة السياسية وتأخذ أوامرها من قادة المدنيين بدلا من العسكريين.[2]

وتحقيق الهدف المشترك بين الزعيمين بن بلة وبومدين ، وهو الوضع حد لنشاط الزعماء المتمردين على قيادة بن بلة وبومدين نصت المادة 8 من دستور 1963 على بقاء الجيش وفيا للتقاليد الوطنية المتمثلة في العمل لتحرير الوطن وخدمة الشعب وللاستجابة لأوامر الحكومة ، كما يقوم الجيش بالدفاع عن التراب الوطني ويشارك في النشطات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار الحزب.

و إنطلاقا من فكرة مشاركة الجيش في عمليات التنمية وعدم تقليص دوره وعزله في الثكنات العسكرية ، وضرورة خضوعه للحزب وتلقيه الأوامر من المدنيين في الحكومة ، بدأ كل طرف يعمل من أجل تجسيد هذه المادة من الدستور لصالحه ، فالرئيس أحمد بن بلة أصبح شغله الشاغل 1964 وهو ترويض الجيش وجلبه إلى العمل في إطار الحزب وخضوعه لسلطة قياد المدنيين ،

[1] بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاتبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا في مجموعة المؤلفين الاستبداد في أنظمة الحكم (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005) ص 179.

[2] نفس المرجع، ص ص 181-182.

بينما كانت وجهة نظر العقيد بومدين تتمثل في المحافظة على وحدة الجيش وعدم عزله في الثكنات وبقاءه في خدمة الشعب تحت قيادة وزارة الدفاع.[1]

وخلاصة القول أن مواجهة الصعبة التي كلفت السيد أحمد بن بلة ثمنا باهظا هي محاولة التخلص من وزير دفاعه القوي والعنيد ، العقيد هواري بومدين فإذا كان الرئيس أحمد بن بلة قد تمكن من عزل خصومه التقليد بين بسهولة حيث أجبر السيد محمد خيضر على الاستقالة من المكتب السياسي لجبهة التحرير يوم 16 أفريل 1963. واستطاع أن يلقي القبض على السيد محمد بوضياف يوم 21 جوان 1963.والتخلص من السيد فرحات عباس .[2]الذي قدم استقالته من رئاسة المجلس التأسيسي يوم 12 أوت 1963 .وزج بالسيد حسين أيت أحمد في السجن يوم 17 أكتوبر يوم 1964 .فإنه بالتأكيد لم يتغلب على جماعة وجدة التي كانت يتزعمها العقيد هواري بومدين .وزير الدفاع في الحكومة بن بلة وفي الحقيقة أن الصراع على السلطة بين الرئيس أحمد بن بلة ووزيره للدفاع العقيد هواري بومدين الذي كان يتزعم القيادة العامة للجيش.[3]

قد ابتدأ بصفة علنية يوم 3 جويلية 1964 وهو اليوم الذي أصدر فيه رئيس الجمهورية المرسوم 64-192 المؤرخ في 2 جويلية 1964 والذي تضمن نقل صلاحيات وزارة الداخلية إلى

---

[1] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، عين ميلة، دار الهدى، 1975 5 9 61.

[2] عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر، خلفيات و حقائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990 .22-21

[3] Ferhat bas, 'indépendance confis uée, Paris, Flam marion, 1984, PP 62-65.

رئاسة الجمهورية ، وبذلك تم حرمان وزير الداخلية السيد أحمد مدغري من التحكم في الولاة وإخراجه من دائرة السلطة.[1]

وفي مرحلة لاحقة قام رئيس الجمهورية بمحاولة عزل السيد عبد العزيز بوتفليقة وإبعاده عن وزارة الخارجية وذلك أثناء غياب العقيد هواري بومدين وتواجده بالقاهرة لتمثيل الجزائر في مؤتمر القمة العربي. المنعقد في القاهرة في الفترة الممتدة من 26 إلى 30 ماي 1965 والذي كان منعقد لمناقشة القضية الفلسطينية .

- **الأسباب الحقيقية لانقلاب 9 جوان 965**

إنه من الواضح أن رئيس أحمد بن بلة قد استعمل أسلوب الثوري المتمثل في عزل خصومه و إبعادهم عن الساحة السياسية الواحد تلوى الأخر ، كما حاول أن يحصل على تأييد الجماهير والتغلب على المؤسسات الموجودة وخاصة التي لا يسيطر عليها الجيش ، كما استخدم الحيلة يقصد استقالة العقيد طاهر الزبيري إلى صفة وذلك لأنه من قادة الجيش في الداخل و لا ينتمي إلى جماعة وجدة ملتقية حول وزارة الدفاع العقيد هواري بومدين ، ومن جهته لخص العقيد بومدين سبب قيام بانقلاب عسكري ضد بن بلة بسبب عدم قدرته على الالتحام بالقوى الوطنية والتقدمية في الجيش التي عارض أسلوبه في الحكم الفردي.[2]

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة في الجزائر، دار الحكمة، 1990 0 9 137..

[2] لطفي الخولي، عن الثورة،في الثورة و بالثورة، عين ميلة، دار الهدى 1975 5 9 68.

وبصفته وزير للدفاع لحكومة بن بلة فقد أكد أنه لم يكن، هناك أي وزير في حكومة بن بلة يشارك في صياغة أو إتحاد أي قرار، والوزراء كانوا يبلغون القرارات بعد أن يكون صاحب الرسالة المقدسة قد اتخذها ونفذها دون مشورة أحد أن وزراءه كانوا يتابعون سياسة خارجية وداخلية من الصحف،. مثله مثل القارئ العادي . وباختصار قال العقيد هواري بومدين أن بن بلة كان بطبيعة تكوينه يقاوم كل قيد وكل حساب .وكل نقد ليستأثر بمفرده بكل سلطة.[1] وحسب وجهة نظر العقيد هواري بومدين فإن أخطأ الرئيس أحمد بن بلة التي دفع ثمنها غاليا تتلخص فيما يلي :

1 الحيلولة دون تكوين حزب يواري طلائع يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساسي اشتراكي.

2 عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجسيد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية وينتج عنه عزل العناصر الانتهازية.

3 تجريد المواطنين حريتهم والقبض عليهم وتعذيبهم دون مبررات وأسباب وبعث الرعب في نفوسهم على دوافع شخصية.

4 بعثرة أموال الدولة والشعب واستخدامها لأغراض شخصية ومساومات سياسية.

5 فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة ، نتيجة التداخلات بن بلة التعسفية وإخفائه للأخطاء المرتكبة.

[1] نفس المرجع، ص 84.

6 الانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردية الذي أسقطته الثورة عندما حطمته الزعامة المصالية.[1]

ونتيجة لهذه الأخطاء التي ارتكبها رئيس الجمهورية قال العقيد هواري بومدين : قررنا تبرئة أنفسنا سعيا وتاريخيا من هذه الأخطاء وأحسسنا بأنه من الحظ تقديم الاستقالة هذه المرة. لأن ذلك يعتبر عملا سلبيا وعلينا التصدي لبن بلة وإيقافه فننجده قبل أن يعم الخطر وتغرق الجزائر في هذه الفوضى والانقسامات المدمرة وبدافع هذه المسؤولية قمنا بحركة 19 جوان 1965.[2]

- **توجهات السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه الدول المغاربية في عهد بن بلة**

لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات دول المنطقة التي عرفت بعض الثوثرات والنزاعات ومن لعل أبرزها في عهد بن بلة كان النزاع الحدودي الجزائري المغربي والجزائري التونسي.

- **التصور المغربي للحدود**

يستمد المغرب في تصوره الحدودي إلى أطروحة الحق التاريخي تستند إلى بعض الحجج التاريخية أبرزها اتفاقية لالة مغنية المبرمة بين فرنسا الحكومة والملك المغربي بتاريخ 18 ماي 1845. وقد نصت على عدة بنود أهمها:

[1] لطفي الخولي، عن الثورة،في الثورة و بالثورة، عين ميلة، دار الهدى 1975 5 9 68.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 90-91.

- تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.[1]
- تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسة بين الجزائر والمغرب انطلاق من سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة المسماة .
- الإبقاء على الصحراء مشتركة وقد تم هنا إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب وهذه الأخيرة ترى الحدود يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسلطات المغربي على أساس البيعة .مما يعني أن السلطة الحقيقية للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل بلاد المعرفة. على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية .

ولهذا فإن المناطق الجنوبية بما فيها موريتانيا أدرار ، الساورة ، القنادسة ، تندوف أو ما يسمى بالمغرب المغاير.[2]

تعود المطالب المغربية الرسمية لمسألة تسوية الحدود تاريخها إلى العهد الاستعماري فأثناء الثورة التحريرية ظهر ما يسمى خريطة المغرب الكبير التي هي من تصميم علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال ، والتي عبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره في نوفمبر 1956 والمغرب كما حدده علال الفاسي يضم أجزاءه بلاد موريتانيا بشار ، تندوف الخاصة للدولة الجزائرية حاليا

[1] عتيقة نصيب، دور العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص مقانة، جامعة خيضر محمد بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم السياسة و العلاقات الدولية، 2012/2011 2 0 77

[2] عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 77.

وجزء من مالي والسنغال وكذلك سبتة وميلة تحت السيادة الاسبانية بالإضافة إلى إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.[1] قد عبر علال الفاسي عن مواقفه في هذا الكتاب .الذي جاءت فيه الخريطة وكذلك لعديد من الخطب ولعل من أبرزها التي ألغيت يوم الأربعاء 7 مارس 1956 وجاء فيها مادام النظام الدولي قائمان منطقة طنجة والصحاري الاسبانية إلى الجنوب من تندوف إلى عطارد و الأقاصي الجزائرية المغربية التي لم تنتزع عنها الوصايا فاستقلالنا يبقى ميسورا وواجبنا الأول هو متابعة العمل من اجل تحرير البلاد وتوحيدها .

ولدعم فرضيتها ركزت الحكومة المغربية على ما جاء في البروتوكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 06جويلية 1961 نظمت الاتفاق السري الذي وقع من طرف حسن الثاني وفرحات عباس على ما يلي :

- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير مشروطة للشعب الجزائري وكفاءته من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية .

تعترف من جبهتها الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط حدود المفروضة تعسفيا بين القطرين سيجد له حلا بين الحكومة والمملكة المغربية والحكومة الجزائرية

[1] رياض بوزري، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و العولمة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011-2012 ô ô 55-56.

المستقلة وقد وفسر الطرف المغربي هذا الاتفاق على أنه اعتراف الجزائري بأن المغرب حقوق سيادية جزء من أراضي جنوب الجزائري ، ولهذا يجب الاحترام الاتفاق والوفاء به[1].

وبعد استقلال الجزائر تم طرح مشكلة الحدود في زيارة الملك المغربي حسن الثاني للجزائر في مارس 1963. وذكر الرئيس الجزائري بن بلة اتفاقية 06 جويلية 1961 ليطلب الرئيس الجزائري تأجيل القضية إلى أن يصبح للجزائر دستور تتعامل مع هذه القضية.[2]

- **التصور الجزائري للحدود**

تتصور الجزائر حدودها وفق المبدأ القائل ما تملكه استمر في امتلاكه، ويعتبر هذا المبدأ من المبدأ المستقرة في القانون الدولة العام وهو متكون من قسمين :

الأول السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا لممارسة سيادتها عليه.

الثاني مكان الحدود حيث يبين ينبغي أن يكون عليه خط حدود الدولية للإقليم أنه المبدأ الذي بموجبه يجب أن يحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة عن الاستقلال تبقى الحدود على حالها.

---

[1] عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 78.

[2] كفسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطوره و مستقبلها 1963-1994 مذكرة ماجيستر، تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ، 2012-2013 3 0 16.

وهذا أيضا مبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لذا الفقهاء الذي يهتمون بمشكل الحدود التي تقول الدولة الوارثة تكسب موروثها فقط. وذلك الإقليم الذي كانت تملكه الدولة الموروثة فالدولة الوريثة لا ترى المعاهدات بل الحدود.[1]

لقد اعتبر المسئولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أي صيغة قانونية التزاميه ما دام الأمر يتعلق بوثيقة دبلوماسية .ولا اتفاق دولي ولا بعد و أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراح جانبي. لا يتوفر احدهما على الصلاحيات التي تحول له مراجعة حدود البلاد وبتغيير الأوضاع السياسية في الجزائر بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة 1962 فالحكومة الجزائرية غير ملزمة باحترام التزامات الحكومة المؤقتة الجزائرية .

– اندلاع الحرب الجزائرية المغربية (حرب الرمال)

لقد كان أول رد رسمي على طلب الملك المغربي في قضية الحدود من خلال أعلاه الدستور الجزائري الذي جاء في نصه أن الوحدة الترابية غير قابلة للتجزئة ومن كم على لسان الرئيس الجزائري بن بلة حيث قال في كلمة ألقاها ببشار 03 أكتوبر 1963 إن حدود الجزائر هي الحدود الذي تركها الاستعمار وقبلها لقد أعلن بأن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى كل من تونس والمغرب على التوالي .[2]

[1] نفيسي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

هذا فضلا عن النشاطات الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تتحرك في كل الاتجاهات وعلى عدد من المستويات والأصعدة إضافة إلى مجموعة عدم الانحياز والمجموعة الاشتراكية حيث وجدت الدبلوماسية ملاذا قاريا لمعالجة قضايا الحدود .حيث أنه قبل اندلاع حرب الرمال بعد أشهر وبالضبط 28 ماي 1963 وقعت كل الدول الإفريقية التي تبنى مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار وذلك من مادة الثانية .ولعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في تثبيت هذا المبدأ وهو ما تحفظت بشأنه المغرب خلال المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.[1]

إن النشاطات الدبلوماسية الجزائرية واجهتها المغرب بتصعيد عسكري حيث رصدت مصادر جزائرية تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية. وصلت إلى حاسي البيضاء في سبتمبر 1963 حيث أخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية إلى مسافة 50 كلم. مما أدى إلى الاشتباك في ثلاث مناطق هي تندوف بشار عين فعجيج بالمغرب وأنجز عن ذلك 130 قتيلا.[2]

- مساعي التسوية

بينما اشتد التوتر بين البلدين التقى وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مع نظيره المغربي أحمد رضا جديرة في مدينة وجدة واتفق الطرفان على الأتي :

[1] المرجع نفسه، ص 59.

[2] كفيسي نجلاء، نفس المرجع، ص 20.

- المواطنون في كل من الدولتين الموجودين في إقليم الدولة الأخرى ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.
- تتعهد الدولتان بعدم قيام من الطرفين لدعاية ضد الطرف الأخر ويؤكدان على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .
- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بين البلدين.
- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد جراء مقابلة على مستوى الرؤساء.[1]

كل هذه الاتفاقية كانت فاشلة مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 07 و 09 أكتوبر 1963. واستيلاء المغرب على جزء من الأراضي النزاع ونتيجة الفشل في استعادة المناطق المحتلة قامت باستيلاء على مركز حدودي مغربي في منطقة "ايش". وهنا بدأ النزاع في التطور مما يتطلب تدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 بمحاولة إيقاف الحرب لكن رفض الطرف المغربي أدى غلى فشلها في حل النزاع القائم ومن فشل مبادرات أخرى للوساطة التونسية سورية عراقية ومصرية.[2]

وفي ضل فشل المبادرات العربية نجحت الدبلوماسية الإفريقية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية حيث طلبت الخارجية الجزائرية من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963 بعقد دورة

[1] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 60.
[2] عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 79.

عاجلة لمجلس الوزراء المنظمة للبث في موضوع النزاع واستطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور أثيوبيا هلاسي أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية كما شكلت المنظمة لجنة خاصة بيم اكو لمتابعة النزاع.[1]

- **السياسة الخارجة للجزائر في خلال 965- 978.**

نفذ بومدين انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة منهما إياه بالاستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى بالجزائر. ولهذا بعد رئاسة لمجلس الثورة والحكومة قرر كل ما انبثق عن سياسة بن بلة ووضع سياسة داخلية وخارجية جديدة.

- **السياسة الخارجية للجزائر في عهد بومدين**

اهتمت الجزائر في عهد بومدين بالدفاع عن القضايا العادلة: في العالم وكانت السياسة الخارجية للجزائر تهدف إلى:

- الدفاع عن الاستقلال الوطني واستعادة الهوية الوطنية.
- رفض كل أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول وإلغاء قواعدها العسكرية.[2]
- التضامن الفعال مع حركات التحرر الوطني.
- نبذ سياسة التكتل والأحلاف العسكرية.

---

[1] كفيسي نجلاء، نفس المرجع، ص 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976 79-80.

كما أن اهتمام بومدين بالسياسة الخارجية أكسبه شعبية في داخل الجزائر التي كانت ضعيفة بفعل الانقلاب وماضيه الثوري والتاريخي المجهول لدى الجزائريين.[1]

- **علاقة الجزائر مع المعسكر الشرقي الغربي**

كانت للجزائر علاقات وطيدة بالاتحاد السوفيتي في المجال العسكري فهو الذي كان يزود الجيش الجزائري بالعتاد والأسلحة والمدربين العسكريين والأساتذة.

إلا أن هته العلاقة لم تتخطى مبدأ الحياد وعدم الانحياز للنظام الشيوعي.[2]

يقول بومدين " التجارب وخاصة في أوقات الشدة وعلى الرغم مما يكون هناك خلافا حول بعض وجهات النظر، أنه صديق حقيقي"[3] أما العلاقات الاقتصادية كانت ضعيفة فلم تتجاوز التبادلات التجارية بنسبة 10%.[4]

أما بالنسبة لعلاقات الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية 4كانت جيدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي، فبرغم من قطع العلاقات معها بسبب الحرب 1967 فإنها أعيدت سنة 1974. وقد حافظ بومدين على هته العلاقات إلى درجة عقد اتفاقية مع شركتها سنة 1969 والتي تنص على بيع الجزائر سنويا 10 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، البيع للولايات الأمريكية لمدة 25 سنة

[1] إبراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هوراي بومدين إلى الرئيس الشاذلي، دار هومة، الجزائر، 2012 2 0 15.
[2] رابح لونيسي، نفس المرجع السابق، ص236.
[3] لطفي الغولي، عن الثورة، المصدر السابق، ص199
[4] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص237.

مقابل حصولها على التكنولوجيا الخاصة بالبترول، وقد وصلت العلاقات التجارية مع البلدان الفرنسية الرأسمالية 80%.

- **علاقة الجزائر مع فرنسا**

كان اعتقاد الرؤساء الفرنسيين بدءا من ديغول، بأن رئيس الجزائر بعد الاستقلال سيكون أول الزائرين إلى فرنسا على غرار كل الرؤساء المستعمرات الفرنسية الذين منحوا الاستقلال وارتبطوا بفرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، لكن بعد مرور عشر سنوات من استلام بومدين الحكم تأكدوا بأن بومدين عنيد ولن يزور فرنسا، ومن ثم جاءت زيارة الرئيس الفرنسي "ديشان جيسكار" في 10 أفريل 1975 كمحاولة لاختيار معتقداته بأن الجزائر ستظل فرنسية.[1]

منذ تولي بومدين حكم الجزائر عمل على إزالة كل مخلفات الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد في جميع المجالات، فقام بتفكيك المواقع التجريبية للقنابل النووية بعين إيكر ورقان وبشار عام 1967، واسترجاع المرسى الكبير عام 1968. وقام بتأميم الشركات البترولية الفرنسية بنسبة 51% ومنابع الغاز بنسبة 100%، وفي المقابل تعويض الشركات المعينة بتزويد السوق الفرنسية بالبترول والغاز على أساس الأسعار المعمول بها في السوق العالمية.[2]

[1] عمار بومايدة، بومدين وآخرون –ما قاله وما أثبتته الأيام–، تقديم عبد الحميد سهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008. ص16.

[2] hmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.cit, pp1, 397 .

وبهذا كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتخللها بعض المشاكل خاصة في المجال اقتصاديا، وكان رد فعل فرنسا على قرارات بومدين خفض عدد العمال الجزائريين والمرخص لهم التوجه لفرنسا، ورفض بعض متعاونين فرنسيين للجزائر خاصة في مجال التعليم.[1]

وانخفضت نسبة المساعدات الفرنسية 1من مليار فرنك فرنسي سنة 1963 إلى 200 مليون سنة 1968.[2]

أما على الصعيد السياسي 2ساءت العلاقات بسبب وقوف فرنسا إلى جانب المغرب تشوب قضية الصحراء الغربية سنة 1975، وبهذا فإن الجو العام للعلاقات الجزائرية الفرنسية .ظل ثقيلا وباردا تقريبا، إلا أن في بعض الأحيان أثناء الزيارات الفرنسية للجزائر سواء من طرف الوزراء أو الرئيس جيسكار شخصيا.[3]

ج- علاقات الجزائر مع الوطن العربي والقضية الفلسطينية

قضية فلسطين تعتبر في نظر الرئيس بومدين القضية المركزية للعرب، وأن الشرق الأوسط لا يمكنه أن يعيش في سلام إلا لحل هذه القضية، ففلسطين بالنسبة لبومدين هي قلب العرب

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص238.

[2] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق ص96-108.

[3] hmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, P302.

وإسرائيل هي داء السرطان فكان يحذر من انتشار ذلك الداء، وكان صاحب المقولة الشهيرة "نحن مع فلسطين ظالمة ومظلومة".[1]

وفي يوم 08 جوان 1967 شنت إسرائيل هجوما غادرا على بلدان المشرق العربي وهي: مصر، سوريا، الأردن، العراق، مستهدفة القوات العربية الجوية (طائرات) والبرية (دبابات)، فأعلن بومدين قائلا "شعبنا مستعد لكي يشارك بجميع الوسائل في المعركة المقدسة من أجل تحرير فلسطين"، وقام بإرسال وحدات عسكرية جزائرية إلى المشرق العربي لصد العدوان الإسرائيلي") وشملت 47 طائرة حربية وهو كل ما تملكه الجزائر آنذاك، ولم يبق منها إلا 06 طائرات.

وقام بحشد القوات الجزائرية المتوجهة إلى الجبهة في ثكنة عسكرية وخطب فيهم قائلا: "العدو يتحرش بالقوات العربية وقد جعلوا إسرائيل خنجرا في قلب الأمة العربية ..... وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية"، وبعدها تحركت القوات الجزائرية بالشاحنات العسكرية وروحهم المعنوية عالية جدا فقد كانوا يتحرقون شوقا لمقاتلة الصهاينة، كما أرسلت الجزائر باخرة محملة بالأسلحة والذخائر العربية ومواد التموين الضرورية للحرب ونقلت على ظهرها 30 دبابة وثلاثة فيالق.[2]

كان لهذا القرار ضربة موجعة لأمريكا وطلب السفير الأمريكي بالجزائر مقابلة بالرئيس الجزائري بومدين يوم 06 جوان 1967، وقال له: " أن أمريكا لا تنظر بعين الارتياح لقراركم

[1] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص96-108.

[2] الطاهر الزوبيري، نصف قرن من الكفاح –مذكرات قائد الأركان جزائري- تحرير: مصطفى دالع، الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 160.

القاضي بتزويد مصر بالطائرات الحربية الجزائرية"، فأجابه بومدين: "أيها السفير يجب أن تعرف أن تعرف أن الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر والدول الصغيرة تطيع قد انتهى".[1]

انتهت الحرب بشكل نهائي في ستة أيام بعد تدخل الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نكسة شديدة للعرب فقد تمكنت إسرائيل من مضاعفة مساحة أراضيها على حساب فلسطين.[2]

وقام بومدين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية2 ووضع شركاتها تحت رقابة الدولة ومنع جميع صادراتها بما فيها البترول، وإغلاق ميناء الجزائر في وجه أعداء الأمة العربية.[3]

وفي 28 سبتمبر 1970 توفي الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحزن عليه الرئيس بومدين، وتولى أنور السادات الحكم بمصر، هذا الأخير الذي بدأ يفكر في شن هجوم على إسرائيل وتم ذلك 06 أكتوبر 1973 حيث شنت الطائرات المصرية هجوما كاسحا على المواقع الإسرائيلية وأوقفت بها العديد من الخسائر.[4]

---

[1] رابح عدالة، هواري بومدين، رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013 ô55.

[2] الطاهر زوبيري، نصف القرن، المرجع السابق، ص162.

[3] hmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, P304.

[4] رابح عدالة، المرجع السابق، ص63-69.

وأرسلت الجزائر قوة عسكرية كبيرة إلى جبهة القتال، واشترى بومدين أسلحة لكل من مصر وسوريا قدرت قيمتها بـ200 مليون دولار، كما بعث رسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة منددا فيها بالاعتداءات المتكررة والتي تشنها إسرائيل على الأراضي العربية.[1]

كما قام الرئيس بومدين في 06 مارس 1975 بتسوية الخلاف الحدودي القائم بين العراق وإيران.[2]

وتم اتفاق رسم الحدود، وظلت تلك الاتفاقيات التاريخية سارية المفعول حتى بعد وفاته.[3]

د- علاقات الجزائر مع المغرب العربي

كان أمل الرئيس بومدين جعل المغرب العربي منطقة سلام واستقرار وحمايته من الخطر الأجنبي وكان همه أن يقيم علاقات حسن الجوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة في التقريب بين الشعوب بشرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها.[4]

ويقول بومدين: "المغرب العربي لابد أن يبنى في يوم من الأيام سواء يبنيه جيلنا أو تبنيه الأجيال القادمة .... فمصلحة أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم وتحتم

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص23.

[2] يعود الخلاف بين إيران والعراق إلى فترة الاستعمار البريطاني فهو أول من زرع هذه الفتنة الحدودية عندما وقع اتفاقية سنة 1937 مفادها أن منطقة شط العرب ليست الحدود البحرية بين العراق وإيران، كانت الحكومات الإيرانية ترفض هذا الترسيم وفي سنة 1965 أعلن العراق بأن شط العرب كله مياه إقليمية عراقية وتصاعدت المناوشات بين البلدين (ينظر: عمار مايدة، بومدين، المرجع السابق، ص191).

[3] نفس المرجع السابق ص191.

[4] hmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.CiT, Pp 354 -355.

عليهم أن يعملوا من أجل خلق مجموعة متكاملة.[1] وبهذا أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون مع موريتانيا سنة 1966، أما المغرب وتونس فكانتا في صراع مع الجزائر حول الحدود والتي حلت بالتوقيع على ترسيم الحدود الجزائرية ما بين 1969-1972، كما تم عقد معاهدة للتعاون وحسن الحوار مع تونس وليبيا في فيفري 1969، وفي ديسمبر 1969 اعترفت المغرب رسميا بالجمهورية الموريتانية وهذا تحت إلحاح بومدين، فقد كان هو المحفز على جميع المساعي الرامية لبناء المغرب العربي.[2]

لكن في عام 1975 انتقلت مشكلة الصحراء الغربية، والتي تمثلت في عودة الأطماع المغربية لاسترداد ما تعتبره أراضي لها، وهذا ما دفع بالجزائر للوقوف في وجهها ودعم شعب الصحراء الغربية، مما أدى إلى سباق نحو التسلح لكل من المغرب والجزائر لمواجهة ما يعتبرونه تهديدات وتحرشات على الحدود، ونشبت بينها معارك سنة 1975 [3] وتمسكت الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

هـ- علاقات الجزائر مع إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

على الصعيد الإفريقي بذلت الجزائر منذ استرجاع جهود التحرير الشعوب الإفريقية: من السيطرة الاستعمارية والعنصرية، كما قامت بمساندة حركات التحرر ودعت الدول الاستعمارية

[1] سعد بن البشير العمامرة.

[2] hmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op,CiT, Pp 358.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المرجع السابق، ص52.

تطبيق ما جاء في وثيقة حقوق الإنسان وسباق هيئة الأمم المتحدة المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفعلا ساهمت الجزائر بقسط كبير في استقلال أنغولا وغينيا وبيساو وجزر الرأس الأخضر، من الاحتلال البرتغالي، والحفاظ على الوحدة الترابية لنيجريا والسودان وناميبيا.[1]

وفي قارة آسيا وقفت الجزائر بجانب قضايا التحرر، فساندت كفاح الهند الصينية (الفيتنام) وكمبوديا ولاوس، ضد الاستعمار وعملت على الاعتراف دوليا بالحكومة الثورية الشعبية(لجمهورية الفيتنام وبالحكومة الوطنية الموحدة لكمبوديا.[2] ودعت حكومة الكوريتين الشمالية والجنوبية لوقف إطلاق النار وإيجاد حل سلمي للقضايا المتنازعة عنها، ورحبت بانضمام جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة في مجلس الأمن وامتلاكها حق الفيتو.

وفيما يخص الصراع الذي كانت تعاني منه دول أمريكا اللاتينية .فقد دعت الجزائر المجتمع الدولي للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لفك الحصار الاقتصادي. الذي فرضته على كوبا، والكف عن تدخلها في شؤون الداخلية لدول القارة خاصة الشيلي والأرجنتين واستكمال التحرر الاقتصادي بالنسبة لفنزويلا.[3]

– من خلال ما سبق نجد أن بومدين يهتم لبناء دولة حديثة لكثرة أعماله، وهذه الإجراءات كانت تهدف إلى إقامة دولة قوية لا تزول بزوال الرجال كما كان يكرر دائما.

---

[1] رابح عدالة، مرجع سبق ذكره.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، جهود، المرجع السابق، ص52.

[3] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص234.

ولكن الجزائر أصبحت تحت قيادة الجيش دون منازع، الذي يهتم بالمشاكل الإدارية للبلاد وثم السيطرة عليها من قبله، كما أن اللامركزية طبقت نظريا فقط فكل القرارات تأتي من السلطة وكل من يخالفها يعاقب، كما تم تهميش الحزب الوحيد الذي كان يسير البلاد ولم يعد إلى عهده إلى بعد إعلان دستور 1976، وكل هذه الإجراءات كان المقصود منها سلطة النظام وتركيزها في يد الشخص الحاكم بومدين، أي أنه وقع في نفس خطأ بن بلة في الحكم الفردي.

- **السياسة الخارجية في عهد الشاذلي بن جديد**

بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978 تولى رئاسة الدولة رئيس مجلس الشعب – البرلمان– رابح بيطاط ذلك أن الدستور الجزائري نص على أنه :في حالة وفاة رئيس الدولة يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية لمدة سنة وأربعين يوما، يتم اختيار رئيس الجمهورية، وكان الوصول إلى الرئاسة في الجزائر. يتم بعد تركيبة من المؤسسة العسكرية حيث نجح هواري بومدين في بناء مؤسسة عسكرية متينة.

وقد ساهمت المؤسسة العسكرية. في ترجيح الكفة لصالح الشاذلي بن جديد أن قاصدي مرباح مدير جهاز الاستخبارات العسكرية دعم الشاذلي بن جديد، لم يسبق للعقيد الشاذلي بن جديد أن مارس عملا سياسيا وأقصى ما عرف عنه عقب انتخابه رئيسا أنه كان ضابطا في جيش التحرير الوطني، ولم يكن له دور كبير أثناء الثورة الجزائرية، وبعد الاستقلال واصل عمله في السلك

العسكري إلى أن تم ترقيته إلى رتبة عقيد.[1] وبمجرد تعيينه رئيسا للدولة قال العارفون بالبيت الجزائري أنه بين البومدينية والشاذلية كبين موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة، وقد قرر بن جديد وأصحاب النفوذ الجدد الذين كانوا خلفه أن ينعطفوا بسفينة الجزائر بنسبة 180 درجة لتصير في مسار مناقض عما كانت عليه مسار السفينة الجزائرية في عهد هواري بومدين.

وكانت خزينة الدولة في بداية عهد الشاذلي بن جديد، تضم حوالي ملياري دولار أمريكي والديون لم تكن بحجم 26 مليار دولار والتي تراكمت في عهد الشاذلي بن جديد.

فقرر الشاذلي صرف الكثير من هذه الأموال على مشروع من أجل حياة أفضل .وذلك من خلال استراد الكماليات والمطربين لإيهام الشعب الجزائري بأن مرحلة الإيديولوجية رجعت وجاءت حياة مغايرة فيها الكثير من نكهة الغرب.[2]

ولم يكن هناك أدنى تحسب لطارئ انخفاض أسعار النفط، حيث يشكل النفط والغاز في الجزائر أهم مصدرين للمداخل الجزائرية بالعملة الصعبة.

فإن المرحلة الشاذلية شكلت بداية القطيعة من الانجازات التي تحققت في عهد هواري بومدين، فمشروع الثورة الزراعية تبدد، ومشروع التصنيع انتهى إلى طريق مسدود والثورة الثقافية تم الاستعاضة عنها بثورة الرأي وثقافة الفن.

---

[1] هدى متيكس "توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"، المستقبل العربي، العدد 172 ô1 993 ô1 ص34

[2] المرجع نفسه، ص35.

لقد قرر الشاذلي بن جديد أن يخوض معركة الانفتاح على الغرب، لكن ذلك ما كان بدون إعادة ترتيب البيت السياسي والقضاء على الامتداد البومديني في المؤسسة العسكرية ودوائر القرار، وبهذا الشكل وجد رجال هواري بومدين أنفسهم على الهامش وأحيلوا إلى التقاعد قبل حلول السن القانونية كبلعيد عبد السلام وعبد العزيز بوتفليقة وغيرهما.[1]

وبين 1980-1984 كان الشاذلي يعمل على إعادة رسم خارطة سياسية جديدة للجزائر1 واشغل أركان النظام الجديد الواقع الجديد فأثاروا ثراء فاحش .وقد أوجدت هذه الحقبة 6000 مليار أغلبهم من أركان النظام والمؤسسة العسكرية، وبعد إعادة ترميم العلاقات الجزائرية مع الغرب بات شغل الشاذلي الشاغل هو كيفية التحول إلى اللبرالية في أقرب وقت.

وهذه الاضطرابات بين الرأسمالية والاشتراكية، والرأسمالية أهل النفوذ والاشتراكية الرغبة، ونفاذ أموال خزينة الدولة الجزائرية. أدى إلى بداية تراكم الديون ومستحقاتها، ومع انخفاض أسعار النفط بدأت الأزمة الاقتصادية الخانقة تطرق أبواب الجزائر والذي ساهم في تعميقها ترك الإنتاج وعلى الاستهلاك وترتب عن ذلك أزمة تضخم وارتفاع عدد البطالين وإفلاس القطاع العام.[2]

وبدأت الحركة الإسلامية تخرج من قممها، كما بدأ التيار البربري يستعد هو الآخر لرفع أولوية، وبدأت العلاقات الأولى لتزلزل الجزائر2 ترسم في الأفق لكن الرسميين في الجزائر كانوا يفضلون على تحذيرات الاستراتجيين والمحللين.

---

[1] سعد بوشعير- النظام السياسي الجزائري- عين ميلة، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990 ô179.

[2] سعد بوشعير –النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص180.

- **بروز التيار الإسلامي**

في 12 نوفمبر 1982 دعت الحركة الإسلامية الجزائرية إلى تجمع ضخم في الجامعة المركزية في الجزائر العاصمة، وضم التجمع آلاف المعتصمين من الإسلاميين الذين طالبوا رئيس الدولة الشاذلي بن جديد برفع الظلم عنهم وتحصين المجتمع الجزائري من إفرازات الغزو الثقافي الغربي.

وكان أحد الصحافيين الغربيين قد كتب تقريرا سنة 1981 جاء فيه: ".... قريبا ستصبح المساجد هي الصناعة الأولى في البلاد، وهي تثبت في كل مكان".

وفي تلك الفترة سنة 1982 زار جورج بوش الجزائر عندما كان مديرا للمخابرات المركزية الأمريكية، وألقى محاضرة في كلية الشرطة في منطقة الأبيار جاء فيها أن الخطر الذي يهدد الجزائر يكمن في التيار الأصولي وليبيا.

2- التداول على السلطة

عرفت الجزائر تجربة الإصلاحات التي أقرها الرئيس الشاذلي بن جديد: بعد الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد. حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989، الذي يبني رسميا مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية، بإقرار حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي، ويعد هذا التغيير

منعطف قانونيا جذريا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر شكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا.[1]

فالمبدأ المتعارف عليه أنه لا وجود للتداول على السلطة1 إلا في إطار التعددية الحزبية ولا يمكن أن يلمس التجسيد لهذا المبدأ إلا في الأنظمة السياسية التي عدمت على غيرها في المجال التعدد التنظيمي المفتوح، ما يسمح بوجود تنافس على رئاسة الدولة بين عدد من المرشحين يكون فيها الاختيار الحر للرئيس عن طريق انتخابات نزيهة.

الحكم النهائي بدل التعيين أدى الاختيار المسبق عن طريق الاقتراح، كما يكون التنافس على تشكيل الحكومة بين تيارات حزبية مختلفة وللحزب الحاصل على الأغلبية الحق في تشكيلها.

فمن خلال هذا يمكن إبراز مدى تحقق مبدأ التداول على السلطة في الجزائر .في هذه المرحلة خاصة وأن دستور 29 فيفري 1989 المعدل في سنة 1996. أرسى مجموعة من مبادئ الفكر الديمقراطي، أبرزها التعددية الحزبية وضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراح كآلية لتداول السلطة، كما أرسى العديد من الأسس والشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية تقف في مقدمتها الانتخابات التعددية.[2]

[1] بن دعبة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 67.

[2] بن دعية عبد الله، التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص68.

وذلك من خلال استعراض مختلف المواعيد الانتخابية التي عرفتها الجزائر من إقرار التحول الديمقراطي، للحكم على مدى تجسيد هذا المبدأ في هذه المرحلة.

تعتبر الانتخابات المحلية التي عرفتها الجزائر في 10 جوان 1990 أول امتحان للتجربة الديمقراطية الناشئة، جاءت لتصنع مبادئ دستور 23 فيفري 1989. على محك التجربة بإعطاء الشعب حرية اختيار ممثليه، حيث شكلت بالفعل أول تداول على السلطة على المستوى القاعدي بطريقة ديمقراطية حدة، سمحت بفوز عريض لأكبر حزب معارض آنذاك هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية البلديات المقدرة بـ855 بلدية وبـ32 مجلسا ولائيا[1] ولقد تعددت ردود الأفعال واختلفت حول نتائجها، تراوحت بين من قاطعها و دعا إلى انتخابات تشريعية، و بين من راح يشكك في نزاهتها و يراها عودة لنظام الحزب الواحد، و بين من اعتبرها تجسيدا للديمقراطية الفعلية.

استمرت الجبهة الإسلامية للاتقاد في مقابل ردود الأفعال هذه و تنوعها، اجتياحها و ضغوطها على الرئيس بن جديد يوم 26 ديسمبر 1991. تاريخ إجراء الدور الأول منها، على أن يجري الدور الثاني ثلاثة أسابيع بعد ذلك، و وعد بتوفير كل الظروف و الشروط الضرورية من اجل السير العادي لها، كما التزم بالتعاون مع أي حزب يفوز فيها مهما كان لونه السياسي.[2]

[1] سعد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الرجع السابق، ص181.

[2] مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة: دار المعرفة 1998 8 9 302.

وبالفعل تم إجراء الدول الأول منها في موعده المحدد، و أسفرت نتائجها عن فوز ساحق و غير متوقع للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا مقابل 25 مقعدا للجبهة الاشتراكية و 16 مقعدا لصالح جبهة تحرير الوطني.[1]

اعتبرت الانتخابات الخطوة الأولى نحو تجسيد الديمقراطية بمبادئها، من تعددية سياسية و انتخابات تعددية وتداول على السلطة، لكي لم يكتب لها الاكتمال بعد تدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة لتأجيل الدور الثاني منها، و تحول التأجيل الرسمي في ما بعد إلى إلغاء فعلي، دخلت بعده الجزائر في مرحلة انتقالية بمؤسسات انتقالية مستحدثة، أهمها المجلس الأعلى للدولة و المجلس الوطني الاستشاري و هيئات أخرى، تولى المجلس الأعلى للدولة اختصاصات رئيس الجمهورية1 بعد إعلان الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته بموجب المادة 02 من بيان 14 جانفي 1992. و منحت له وفق المداولة رقم 92/02 المؤرخة في 14 أفريل 1992، سلطة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرارية الدولة و تنفيذ برنامج الحكومة، حتى يعود السير العادي للمؤسسات و النظام الدستوري.[2]

استمرت المرحلة الانتقالية بعد تعيين السيد اليمين زروال رئيسا للمجلس الأعلى للدولة و وزيرا للدفاع في 31 جانفي 1994، حيث بدأت منذ سلمه المجتمع المدني، عرفت العديد من الانتكاسات و التراجعات.

---

[1] رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999 9 9 545.

[2] رياض الصيداوي، المرجع نفسه 5 5 ص 546-547.

انتهت هذه الجولات بإجماع كافة الأطراف السياسية على ضرورة العودة إلى المسار الانتخابي من جديد لإنهاء إشكالية المؤسساتية، و إجراء انتخابات رئاسية و تشريعية تعددية .في إطار نظام سياسي جديد مبني على مبادئ الجمهورية التي وقع عليها الإجماع، تتضمن أساسا التعددية السياسية، و حرية الصحافة و الحريات الأساسية الفردية الجماعية و حقوق الإنسان و مبدأ التداول على السلطة عن طريق الاقتراع العام.[1]

ومع مطلع 1996 باشرت السلطة جلسات حوار ثنائية مع القوى و الفعاليات السياسية بما ساعد على تهيئة الأجواء لعقد ندوة الوفاق الوطني الثانية في 15-16 سبتمبر 1996 وكان استكمال البناء الديمقراطي حسب الرئيس اليمين زروال، لا بد أن يمر عبر استكمال المسار الانتخابي بانتخابات تشريعية لتشكيل المجلس الشعبي الوطني، جرت في 05 جوان 1997 بعد مراجعة و تعديل دستور 1989 .و إحداث تعديل على قانون الجمعيات السياسية خرج في شكل قانون عضوي للأحزاب .بحجة أن الأزمة التي عرفتها الجزائر و ما زالت تعرفها كان سببها عدم الوضوح الموجود في دستور 1989. حيث عبرت هذه الانتخابات عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة.[2]

المطلب الثالث مرحلة الاستقرار.

I. علاقة الاستقرار السياسي بالتحول الديمقراطي.

[1] رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999 ، 64-65..

[2] رشيد بن يوب، المرجع نفسه ، 67-68.

أ- دور القيادة في تفعيل عملية التحول الديمقراطي.

إن البحث في مدى اتجاه الجزائر في تحقيق الديمقراطية والعمل على ترسيخها باعتبار الديمقراطية آلية سياسية ونتاج فكري يتضمن التداول على السلطة وحسم الاستثمار وتوزيع الثروة يتطلب دراسة طبيعة الدولة القائمة منذ الاستقلال حتى يمكن معرفة موقعها وتعاملها ديمقراطيا فالدولة كحق للتجارب السياسية وجهاز ومؤسسات، أي كإطار سياسي مؤسسي يلعب دورا دافعا أو معرقلا أو مدبرا لعملية التحول الديمقراطي.[1]

الاتجاه الأول

اتجاه يرى أن القيادة هي عملية متبادلة من النفس تتم بواسطة أشخاص لديهم قيم و دوافع معينة يمتازون بامتيازات معينة اقتصادية وسياسية واجتماعية وإمكانيات متعددة .في إطار المنافسة لتحقيق أهداف معينة. لذلك يستطيع القادة تشكيل تجسيد دوافع وأهداف وقيم المحكومين من خلال دورهم المؤثر في حياة الشعوب.[2]

الاتجاه الثانية

اتجاه أقر أن القيادة هي عملية إقناع حيث هناك نمط مختلف من القادة يستخدم أنماط متعددة من التكتيكات والاستراتيجيات فقناع المحكومين بأهدافهم السياسية والاقتصادية وترتبط القيادة بعملية التنمية.

[1] عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010 0 0 352.

[2] عبيد النور ناجي، مرجع نفسه 0 0 354.

وعلى ضوء هاذين الاتجاهين نجد أن النظم التي تحاول تفعيل عملية التحول الديمقراطي وارتكاز شخص واحد في الساحة السياسية ويكون صاحب القرار واختياره للتحية السياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية لرفع كفاءة ممارسة الحكم بشفافية ونزاهة.

يقع هذا المثل على الواقع الجزائري .منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم أكد أنه سوف يقوم بممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة وأحاط بنفسه نخبة تتوفر فيها مقاييسه الخاصة. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المفترض وفقا للدستور أن يقوم رئيس الحكومة بإعداد برنامج الحكومة واختيار أعضاء الحكومة إلا أنه يتم عن طريق رئيس الجمهورية حيث يقوم هذا الأخير بتعيين الوزير الأول وإعداد البرنامج الحكومي.

ومن ناحية أخرى لعب السيد عبد العزيز بوتفليقة دورا هاما .في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر[1]. وذلك باعتباره شخصية تاريخية في الجزائر مرتبطة بفترة هواري بومدين والانجازات الكبرى التي قام بها وذلك من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية، ودبلوماسية المحتكة في التعامل في شكل ثنائي سواء داخليا أو خارجيا.

[1] عيد النور ناجي، مرجع سابق ص354.

المبحث الثاني سياسية خارجية المغربية.

نجد في المغرب أن ملك البلاد لا يخضع لأية رقابة من أي نوع أو طبيعة كانت، سواء تعبق الأمر بالمراقبة السياسة أو القضائية، إذ في الحدود التي يتولى فيها الملك ممارسة رقابة عامة على جميع أجهزة الدولة. باعثا وممثلا أسمى للدولة يكون من غير المنطقي أن يتحول هو بدوره إلى موضوع مراقبة كيف ما كان مصدرها[1]. وهكذا على غرار مؤسسة رئاسة الدولة في باقي دول العالم الثالث، ظلت المؤسسة الملكية في المغرب المحور والمركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طوال التاريخ المغربي القديم والحديث، واستمرت في تصدر الأحداث والقضايا الكبرى باعتبارها المؤسسة الوحيدة عن طل الحياة العامة في المغرب[2]، وهذا ما انعكس على الدبلوماسية المغربية التي كانت تظهر دائما كعمل رئيس الدولة[3]، بحيث سجل الملك في المغرب بعد الاستقلال3 حضورا متميزا وقويا في مجال السياسة الخارجية وهذا ما سنتناول في هذا المبحث.

[1] العزي سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، ط01، المركز الثقافي العربي، 1978 9 81 147.

[2] أزواغ محمد، اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1978 9 81 197 ص 244.

[3] المرجع نفسه، ص 14.

المطلب الأول المحددات النظرية للسياسة الخارجية عند الملك الراحل حسن الثاني.

لتحليل تصورات الملك الراحل الحسن الثاني السياسية الخارجية، سنعتمد على خطبه وأحاديثه وكلماته الرسمية. التي كان يلقيها في المناسبات المختلفة، إضافة إلى تصريحاته الصحفية، وبناء على ذلك سنلقي نظرة على بعض جوانب الفكر السياسي للملك الراحل الحسن الثاني، ثم نتناول نظرته الخاصة لسياسة الخارجية.

أولا الفكر السياسي للملك الراحل الحسن الثاني.

يشكل الفكر السياسي للقائد ومعتقداته السياسية. عاملا هاما في منهجه وتعامله السياسي، ذلك أن مواقف القائد وقدراته هي في الواقع انعكاس وتجسيد لأفكاره السياسة والإيديولوجية.

وهذه القاعدة تسري على سلوك القائد في المجال الداخلي كما في المجال الخارجي حيث تمثل المعتقدات السياسة والفكرية .محددا أساسيا في صنع السياسة الخارجية، على اعتبار أن هذه المعتقدات الشخصية .هي التي تؤسس نظرة القائد للعالم وثم تؤثر على سلوكه في تقرير السياسة الخارجية، وبالتالي هي تحدد في النهاية نوعية وطبيعة التعامل مع الدول والأطراف الخارجية ولدراسة الفكر السياسي للملك الخارجي الحسن الثاني سنشير إلى بعض المفاهيم الأساسية .في الفكر السياسي الراحل والتي ستفيدنا في دراسة نظرة الملك الراحل للسياسة الخارجية، مركزين على مفهومين السلطة والمؤسسة الملكية.

– السلطة في الفكر السياسي للملك الراحل الحسن الثاني

يعد الملك الحسن الثاني من رجال السياسة القلائل في العالم العربي :الذين لهم إلمام ثقافي واسع، وتكوين سياسي عالي، الأمر الذي سمح له بإعادة صياغة المفاهيم السياسة السائدة :مكونا بذلك فلسفة خاصة به.

ولمقاربة مفهوم السلطة عند الملك الراحل سنتناول في البداية نظرته للسياسة بشكل عام[1]، ثم سنلقي بعد ذلك نظرة لتصوره لدور السياسة الملكية.

أ– مفهوم السياسة عند الملك الراحل الحسن الثاني

كان الملك الراحل يؤمن بأن السياسة لا تشبه الحساب، ويقول بهذا الشأن " فمثلا عندما تقسم إثنين لا نحصل إلا على واحد أما بالنسبة للسياسة فقد نحصل على 2 0.5، لقد استنتجت من ذلك درسا أن بإمكان الجراحة اليوم أن تحقق نتائج فارقة، تزرع الأعضاء وإعادة المبتور منها، فإنه يستحيل تماما، لم شتات حزب وقع فيه شقاق"[2]، فالسياسة في نظره ميدان بالتفاعل والتغيير الدائمين ولا يقبل الجمود على قواعد معينة، "من الطبيعي أن تختلف الوسائل، وتتنوع المناهج، وتتأثر بالسياسات نفسها بما يحيط بها من ظروف، وتتطور تبعا لتطور المفاهيم

[1] النازي عبد الهادي، الحسن الثاني اعظم سفير للشعب المغربي، في: جلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، ص 165 ص 178.
[2] الحسن الثاني، ذاكرة الملك، ط01، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرباط، 1993 3 9 34

والمقاييس وتحدد الواقع والأحداث"[1]، إذ أنه من الخطأ الإعتقاد أن الإنسان يستطيع أن يخطط على مدى ثلاث وأربع سنوات، فقد نجد أنفسنا في أي لحظة أمام أمر لم نكن نتوقعه"[2].

ويرى الملك الراحل أنه مهما بدت الأجواء مظلمة والأفاق مسودة، فإن على رجال السياسة أن يثبت بالأمل واقتراح الأوضاع، وعليه فإن الملك الراحل الحسن الثاني كان يقدر صعوبة ممارسة مما يستدعي في نظرة ضرورة اتصاف رجل السياسة بالمرونة في التعاطي مع الشؤون السياسية.

يظهر فيما سبق أن الملك الراحل كان يرى بأن السياسة هي فن من الممكن ومجال شيء ومطلق، وهو سيدات يتسم بتفاعل وتحول دائمين ومتواصلين، وأن على رجل السياسة أن يكون متفائلا مما يحدث الأجواء مسودة وتدعو لليأس، كما عليه أن يلتزم بالمرونة في العمل الذي يباشره.

2. نظرة الملك الراحل الحسن الثاني لدور المؤسسة الملكية

إن مفهوم وممارسة الملك الراحل الحسن الثاني للحكم :يقومان على ملكية حاكمة يسود فيها الملك ويحكم ولا وجود لفضل السلطة على مستواه[3]، بل إن كل السلط تنبثق منه وهو لايقوم بتغويتها، بل يفوضها[4] وفي هذا الإطار يستحضر الملك الراحل دائما التصور الإسلامي التقليدي

---

[1] مقتطف من خطاب العرش، 03 مارس 1962، انظر: انبعاث أمة، ج507 011، المطبعة الملكية، الرباط، 21962 9 18.

[2] الحسن الثاني، ذاكرة الملك، المرجع السابق، ص 32.

[3] أكد الملك في خطابه بمناسبة اجتماع المجلس الاستشاري الجهوي للمنطقة الوسطى الشمالية بفاس في 24 أكتوبر 1984 على أنه:"اذا كان المغرب يمارس فصل السلطات. ففي مستوى ملك المغرب لا يوجد فصل السلطات"، أنظر" انبعاث امة، ج529 1011 المطبعة الملكية، الرباط، 41984 9 411.

[4] معتصم محمد، النظم السياسية المعاصرة، ط01، منشورات ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 21992 9 197.

الذي يعتبر أن السلطة هي كل لا يتجزأ والتي لا يمكن أن تكون إلا في يد الخليفة وهذا التصور الدور المؤسسة الملكية يشغل على الدوام الإطار المرجعي للأفكار السياسة للعامل المغربي الراحل، والتي كان يؤكد عليها يشكل ستمر ودائم من خلال خطاباته وأحاديثه[1]، فهو يفرض بشكل قاطع مبدأ الفضل بين السلطات1 بل أكثر من ذلك يعتبر الممتحنين مجرد مستشارين له يختارهم الشعب[2]، وقد أشار الملك الراحل شكل واضح وجلي لمفهوم وحدة السلطة وتمركزها في لله[3]، في المناسبات عديدة ونذكر على سبيل المثال من أكده في الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب بتاريخ 09 أكتوبر 1987 .والذي جاء فيه " قلت وكررت ولا زلت أكرر أنه بالنسبة للعبد الضعيف خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل للسلطات، أنا أبو الجميع، أب المشرع وأب منفذ...."

وبالتالي أن كل ما يتحمل مسؤوليته في أجهزة الدولة ما هو إلا منفذ لأوامر وتعليمات الملك.

باختصار فإن الملك الراحل الحسن الثاني. يرى أن المؤسسة الملكية في المغرب يجب أن تضطلع بدور مهيمن في إدارة دفة البلاد.

وهذه النظرة للدور المركزي للمؤسسة الملكية .لم يكن أمرا محددا بل يعبر النظام السياسي والمغربي .في الحقيقة عن استمرارية تاريخية للوضعية القانونية للسلطان واختصاصاته في المجال الديني

---

[1] شاقير محمد، القرار السياسي في المغرب، ط01، دار الألفة، 1992 2 9 179.

[2] معتصم محمد، النظم السياسية المعاصرة، المرجع السابق، ص 200.

[3] SON (C.F), spects constitutionnels et politi ues du Maroc indépendante , R.D.P, septembre/octobre 1975, PP 1281-1301

والدنيوي[1]، فالمغرب على عكس الكثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وعلى خلاف بعض الدول المغربية، حافظ على استمرار التقاليد التي ظلت وبشكل قوي، تحكم التصرفات والممارسات الفردية والجماعية[2]، ولم يكن الملك الراحل الحسن الثاني يتوانى عن التأكيد على هذا البعد مقدما بذلك2 تعريفا خاصا للملكية الدستورية القائمة عن الأسس التعليمية ورغم إحتكاك المغرب بالدول الأوروبية، وتأثر الملك الراحل الحسن الثاني بالأفكار الغربية الليبرالية فإن هذه التقاليد لم يطرأ على جوهرها أي تغيير، بل ظلت حاضرا في ممارسة الملك الراحل للحكم. وهكذا بقيت مؤسسة رئاسة الدولة في المغرب الحور والمراكز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة طول التاريخ المغربي القديم الحديث.

ثانيا السياسة الخارجية في الفكر السياسي للملك الراحل الحسن الثاني

شكلت فلسفة الملك الراحل الحسن الثاني في السياسة الخارجية الإطار العام للسلوك الخارجي المغربي[3] إذ تظل توجه السياسة الخارجية المغربية تابعا وبشكل حقيق لرؤية الملك الراحل للعالم ولأحداثه، فهو الذي كان يقدر هذا الاتجاه نظرا لامتلاكه لكل العناصر التي سمحت له باتخاذ القرارات اللازمة في السياسية الخارجية[4].

[1] أزواغ محمد، إختصاصات رئيس الدولة.....مرجع سابق، ص 70.
[2] المرجع نفسه، ص 40.
[3] الحسن الثاني، ذاكرة الملك، المرجع السابق، ص 430
[4] المرجع نفسه، ص 443

وتجدر الإشارة إلى أن الملك الراحل الحسن الثاني أثنى بتصور السياسة الخارجية يختلف في كثير من الجوانب مع ما كان سائدا في عهد والده الملك محمد الخامس الذي لم يكن متمرسا في هذا المجال بسبب ظروف الاستثمار وهذا ما أكره الملك الراحل في جوابه عن السؤال القرارات الأولى التي اتخذتها والتي لا يمكن اعتبارها امتداد لسياسة والده أجاب بأن: "الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية، لقد بدأت أنهج سلوكا مستقلا عن بعض مواقف جامعة الدول العربية وبلدان المشرق الأوسط، أما والدي كان مهتما بالشؤون الخارجية فقد اقتصر طوال حياته على ما كان يسمعه ويقرأه في الصحافة .علما بأن الحماية كانت قد جعلت الدفاع والخارجية من اختصاص المقيم العام".[1] وقبل أن نحلل نظرة الملك للسياسة الخارجية، نرى ضرورة استعراض المحطات الأساسية في التجربة العملية للملك الراحل على المستوى يثير الشأن الخارجي قبل توليه الحكم.

– تجربة الملك الراحل الحسن الثاني في السياسة الخارجية عندما كان وليا للعهد.

قليل هم الساسة الذين سمحت لهم ظروفهم بالاحتكاك مع القضايا الدولية في صغرهم، ويعد الملك الراحل الحسن الثاني من هذه القلة التي تستند على خبرة في مجال الشؤون الخارجية، ذلك أن الملك الراحل محمد الخامس) لم يكتف بتلقين إبنه الحسن الدروس النظرية بل يسر له كل ما يصقل مواهبه في ممارسة الشؤون السياسة عمليا، فكان يحضره منذ صغر سنة في اجتماعات مجلس

[1] أزواغ محمد، اختصاصات رئيس الدولة، المرجع السابق، ص 81.

الوزراء، وفي لقائه مع الجانب الفرنسي ومع الزوار الأجانب[1] بل أكثر من ذلك حضر الملك الراحل الحسن الثاني.

– وهو لم يتجاوز أربعة عشر سنة، لقاء التاريخي بالدار البيضاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى جانب رئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "وينسون تشرشل" وقد سمحت له هذه المناسبة ، بإحاطة بما كان يروج في تلك الفترة الهامة من صراع بين الدول الغربية وإدراك آليات الواقع الدولي، والقرى المتحكمة فيه، والتأكد من أن السياسة الدولية لا تقوم على مبادئ الأخلاق بل على القوة والمصالح المادية للدول.

– وقد واصل الملك الراحل بعد الاستقلال وقبل وفاة أبيه احتكاك بالشؤون الدولية للمغرب، وتتجلى أهم المؤسسات السياسة التي اضطلع بها خلال تلك المرحلة في ما يلي:

– في سنة 1956 شارك مع والده، المفاوضات من أجل الاستقلال.

– في فبراير 1956 بعد الاستقلال مباشرة، عينة أبوه قائلا للأركان العامة للقوات المسلحة.

– في نهاية 1959 عندما زار الرئيس الأمريكي، الجنرال إيزنهاور المغرب شارك الملك الراحل الحسن الثاني بشكل مباشر وفعال في المفاوضات التي أجراها أبوه مع إيزنهاور، وكان هو رئيس الدولة الحقيقي..

[1] الحسن الثاني، ذاكرة الملك، مرجع سابق، ص 13

وفي 1960 عينه أبوه نائبا لرئيس الحكومة، وفي نفس السنة ترأس الوفد المغربي الذي شل المغرب في الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة[1].

وهكذا فقد رآكم الملك الراحل خلال هذه الفترة تجربة واسعة وخبرة كبيرة بالواقع الدولي في أبعاده المختلفة أهلته للاضطلاع بمسؤوليات متعددة في العالم العربي والإسلامي، فإذا أخذنا مثلا: أوساط الثمانينات نجد أن الملك الراحل كان في نفس الوقت رئيسا لمؤتمر القمة العربية الثانية عشر، ورئيسا للجنة السباعية المنبثقة عنها، ورئيسا للمؤتمر الإسلامي، ورئيسا للجنة القدس[2].

ونشير في ختام فرضها لتجربة الملك الراحل الحسن الثاني في مجال السياسة الخارجية .خلال فترة توليه للعهد. إلى أن مجمل العوالم السابقة من معرفة وعلم وخبرة طويلة وتمرس في مواجهة الأزمات، تجل أي رئيس دولة أكثر قدرة على فهم لعبة الأمم وصياغة سياسة خارجية وقرارات فاعلة.

2- خصائص السياسة الخارجية عند الملك الراحل الحسن الثاني

إن أهم ما يميز السياسة الخارجية المغربية :عند الملك الراحل الحسن الثاني والإنفتاح والحياد وعدم التدخل .ففي ما يخص سياسة الإنفتاح، فنظرا لما يتمتع به المغرب من موقع جغرافي

[1] الحسن الثاني، ذاكرة الملك، مرجع سابق، ص 19.

[2] بوقنطار الحسن، السياسة العربية للملكة المغربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، باريس 1997 7 9 53.

وإستراتيجي صاغ سلاطينه شد القديم سياسة خارجية قائمة على الانفتاح والتعاون مع الشعوب الأخرى[1]، وفي هذا يقول الملك الراحل: من أجل ما في للمغرب من مؤهلات وما له من موقع جغرافي وما له من تقاليد تاريخية، فإن بلادنا كانت وما تزال بلدا متفتحة على العالم تكره العزلة وتأبى الانطواء على النفس، وهكذا أدركنا منذ الزمن البعيد ما يمكن يعود إلى المغرب من عوائد بفضل تعاون دولي واسع يحترم (....) سيادتنا واختياراتنا الإسلامية وحرية قرارنا المطلق (...)"[2]

وقد اعتمد الملك الراحل في تأكيد سياسته الإنفتاح والتعاون على ما يقره الإسلام2 من ضرورة انفتاح الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم إذا كان أنه كان دائما حريصا "على تطبيق تعاليم الإسلام في انفتاح وسماحة، تقيدا بالإسلام الحق، وعملا علة أن يظل المغرب النافذة المفتوحة على العالم، والمنعطف الواصل بين القارات.....[3].

أما ما يتعلق بالحياد، فإن السياسة التي نهجها الملك الراحل الحسن الثاني في هذا المجال، كانت في الواقع استمرار للنهج أبيه في تعامله مع الصراعات الإيديولوجية والسياسية التي طبعت العلاقات الدولية في تلك الفترة، حيث امتنع الملك محمد الخامس على الانضمام إلى أي من الأطراف المتصارعة[4]، إذا كان يرى أن عدم الانحياز بالنسبة لدولة صغيرة كالمغرب، هو شرط

---

[1] بوقنطار الحسن، السياسة العربية للملكة المغربية، المرجع السابق، ص 56.

[2] مقتطف من خطاب الملك الراحل إلى مجلس النواب بتاريخ 26 جويلية 1983.

[3] خطاب العرش لسنة 1983، أنظر: خطب الملك الراحل الحسن الثاني 1983-1984.

[4] جاء في خطاب العرش الذي ألقاه الملك الراحل محمد الخامس في 18 نوفمبر 1960، أنظر: انبعاث أمة، الجزء السادس، الطبعة الأولى، المطبعة الملكية، الرباط، 1960-1961 1 9 50.

ضروري لكي يتمكن من أين يلعب دورا ويكون مسموحا من طرف القوى العظمى[1]، ويعني مبدأ عدم الانحياز عند الملك الراحل "أن الإنسان المغربي في سياسة الخارجية عليه أن يركب طريق الفضول، فكل مشكل من المشاكل التي لا تهمه جغرافيا كان أو عقائديا عليه أن يبقى بمنعزل عليها، وأن ينحاز إلى جانب نظرا لصداقة أو نظرا لجوار، ولكن إذا أصبح المشكل مشكل مبادئ – والمغرب متشبث بها ملتزم بها – أصبح المغرب غير منحاز بل عليه أن ينحاز"[2]، يظهر هذا الخطاب ومن غيره، أن الملك الراحل قد يؤمن بما يسعى بالحياد الإيجابي[3]، الذي يسمح للمغرب بالمساهمة في إيجاد الحلول للنزاعات الدولية، ويقول في هذا الشأن: " لا يعني حيا ونال....) اعتزالا أو عدم أكثر بجزء من البشرية 3بل يعني على العكس من ذلك قبول كل ما هو عادل وحق في نطاق الفكر البشري، إنه حياد نشيط متحرك لا يستهدف إلا المحافظة على القيم الإنسانية، ولا يعمل إلا لهم السلام وتقدم النوع البشري"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الملك الراحل الحسن الثاني أعلن في فترة مبكرة من حكمه عن هذا الفهم لمبدأ عدم الانحياز وذلك في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر الدول غير المنحازة ببلغراد في 08 سبتمبر 1961، والذي جاء فيه: " إن هذا لا يعني أن مبدأ عدم الانحياز يقتضي نكران الأفكار

---

[1] Déclaration rapportée par le Monde du 04/01/60, cité par : HZ INE (El Hassan), a politi ue marocaine de non-alignement de 1961 1979, Mémoire de DES en droit public, Université Hassan II, Casablanca, 1985, P 127.

[2] خطب وندوات الملك الحسن الثاني، مارس 1977، مارس 1978 8 9 56 ص 57.

[3] الحياد وعدم الانحياز، ظاهرة من الظواهر السياسية للعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية: أنظر زيرنابيلي عبد المنعم، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، مطبعة وزارة التربية، دمشق، 1977 7 9 05 ص 09.

[4] بن منصور عبد الوهاب، الحسن الثاني، حياته وجهاده ومنجزاته، ج101 1969 9 9 284.

الرشيدة لثمرة البناءة الآتية من أحد المعسكرين أو يستوجب - لكي نكون غير منحازين – أن نجهد أنفسنا أمام كل مشكلة بحثا عن حال ثالث لا يجود عند الشرق أو الغرب وإما نرى أن الحلول كيف ما كانت، فيها ما يقابل وما يرخص، لكن الاختيار ينبغي أن يرتكز على الموضوعية الدائمة، ويكون مستوحى من الضمير الدولي "[1] 9 9بالتالي فلا يمكن تصور الحياء كموقف سلبي ضد الأفكار الصالحة سواء كان مصدرها الشرق أو الغرب"[2].

أما بخصوص مبدأ عدم التدخل فإن الملك الراحل الحسن الثاني كان يرى أن لمبدأ عدم التدخل بعدين، فإلى جانب تأكيده الدائم بعدم التدخل في شؤون الآخرين، كان يرفض أن يتدخل أحد في شؤون المغرب الداخلية"[3].

ولعل أوضح تجسيد لهذا المبدأ من جانب المغرب. يمثل في خفض السلطات المغربية الطرف عن مساندة الجزائر لجبهة "البوليساريو"" فرغم إيواء الجزائر لعناصر "البوليساريو" ومساعدتهم والسماح لهم باتخاذ بعض المناطق الجزائرية معاقل لهم للهجوم على المغرب، فإن المغرب لم يسبق له أن اقتحم المناطق الجزائرية التي يستعملها الانفصاليون كما لا يسجل على المغرب أنه في وقت من

[1] انبعاث امة، ج6ô6􏰀01، المطبعة الملكية الرباط، 1960-11961 9 164.

[2] المرجع نفسه، ص 1921.

[3] كريمي علي، الدبلوماسية المغربية وسياسة المحاور، مجلة البحاث، العدد 808 51985 9 52.

الأوقات حاول إثارة نزاعات أو فتن، أو إذ كان خلافات قائمة داخل الجزائر ورغم توفر كل شروطها الموضوعية[1].

3- دور المغرب على المستوى الدولي

كان الشغل الشاغل للملك الراحل الحسن الثاني على المستوى الدولي :هو العمل على تزعم العالمين العربي والإسلامي، وذلك بنهج دبلوماسية نشيطة محورها الدفاع عن القضايا العربية الإسلامية.

فعلى الصعيد العربي، سعى الملك الراحل، خاصة بعد وفاة جمال عبد الناصر، إلى الأوضاع بدور الزعامة في النظام العربي، ويشيد بعض الباحثين إلى أنه رغم أن الغرب عبر من مساندته للقضايا العربية مباشرة. بعد حصوله على الاستقلال، ورغم مشاركة الملك الراحل في المؤتمر العربي الأول المنعقد في يناير 1964، فإن الملك الراحل لم يشرع في وضع اللمسات الأولى لسياسة المغرب العربية إلا في مرحلة ما بعد مؤتمر الدار البيضاء 1965.

لكن على الرغم من هذا الذي قدمه الملك الراحل الحسن الثاني على الصعيد العربي، والذي يجعلنا لا ننكر بروز المغرب. في مرحلة من مراحل تطور النظام الغربي كعنصر مؤتمر في الساحة العربية، ومن أسباب ضعف الدور المغربي عربيا، ما اتسم به خطابه السياسي من اعتدال ومحافظة جعلته لا يستجوب لطموحات الجماهير العربية، وأمام ضعف إمكانية تحقق الدور القيادي وما كان على

[1] ذاكرة الملك، المرجع السابق، ص51

المغرب إلا أن يشتغل حضوره السياسي من اعتدال ومحافظة جعلته لا يستجيب لطموحات الجماهير العربية، وأمام ضعف إمكانية تحقق الدور القيادي ما كان على المغرب إلا أن يشتغل حضوره السياسي القوي في الساحة العربية ونهجه الإعتدالي في تحركاته الدبلوماسية لكي يقوم بدور المحاور الأساسي على الصعيد العربي والإسلامي بشكل خاص وعلى الصعيد الدولي بشكل عام[1].

وتجدر الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية الأولى التي استأثرت بانشغال الدبلوماسية المغربية، كما أن أهم القرارات العربية والإسلامية. بشأن القضية الفلسطينية اتخذت في المؤتمرات التي اعتمدت في المغرب ،لا سيما ما يتعلق بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في 1948، ووضع خطة السلام العربية التي وافق عليها القادة العرب بالإجماع 1982.

إن إنشغال الملك الراحل الحسن الثاني بالقضايا الإفريقية ومناصرته للحركات التحررية الإفريقية. جعلته يقدر وزارة خاصة لهذه القارة في حكومتي 1961 و1963 .وهذا الإهتمام لم يكن مبنيا على بعد الإنتماء الجغرافي لهذه القارة فحسب، بل كان مؤسسا كذلك على الرابطة الإسلامية بين المغرب وباقي الدول الإفريقية الأخرى .وهذا ما صرح به الملك الراحل في عام 1980، حيث أكد بأنه " لو سمحنا النظام مادي أو غير إسلامي أن يكون حاجزا بيننا وبين السنغال وبين مالي

[1] عنيس عبد الرحيم، السياسة المغربية، الشرق-اوسطية 1956-1990، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد ابن عبد الله، فاس، 1991 1 9 278.

وبين النيجر وبين تشاد وبين غينيا وبين الدول الإفريقية الأخرى، ستكون في آن واحد قد تقاعسنا عن الواجب التاريخي، الملتقى على عاتقا والأمانة التي إيقاعها مسلمو الشرق على مسلمي الغرب للحفاظ على الإسلام بل لتوسيع رقعته والزيادة في تفهمه وفهمه"[1].

المطلب الثاني سياسة خارجية عند محمد السادس.

أن السياسة الخارجية المغربية اتسمت في الكثير من أبعادها الدائمة، واستراتيجياتها العامة باستحضار مفهوم المصلحة بما فيه الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي. ويختلف تأثير الجوانب حسب الدول وما تقتضيه دينامية العلاقات الدولية بشكل عام[2]، إن هناك شبه إجماع على أنه من بين أهداف السياسة الخارجية تستأثر خمسة منها بتأكيد واسع تتمثل في إستكمال الوحدة الترابية تأميين الأمن الغذائي، جلب الإستثمارات الأجنبية، إكتساب أسواق خارجية، تحسين صورة المغرب في الخارج، وأخيرا تأمين وتقوية الدفاع الوطني[3].

لقد تزايد الإهتمام بالأوضاع السياسة في المغرب .بعد مجيء حكومة التناوب في 1998 .وكذلك بعد رحيل الملك الحسن في 1999، وقد دشن المغرب عهدا جديدا. يتولى الملك محمد السادس مقاليد الحكم، حيث دخل المغرب بفضل هذه التحولات إلى مرحلة جديدة أطلق من خلالها العامل الجديد إشارات وقرارات ذات إيحاءات قوية ترمي إلى الدخول في سلسل إصلاحي،

---

[1] حناش حميد، كمالي نجيب، الدكتور عبد الكريم الخطيب، مسار حياة الطبعة الأولى، 1997 ص ص 84-85

[2] اول خطاب العرش للملك محمد السادس بتاريخ 30 جويلية 2000: خطب وندوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منشورات وزارت الاتصال من 23 جويلية 1999 إلى 18 جويلية 2000 0 0 08.

[3] محمد العربي المساري، تبادل التأثير في رسم السياسيات الداخلية والصور الخارجية، 1997 ô 45 ص46.

يرتكز على مفهوم جديدة للسلطة يطال مختلف الميادين السياسة والاجتماعية وتلبي بذلك النقاش السياسي من أجل الاصلاح من قبل الطبقة السياسية والنخبة الثقافية، حيث ترتب عن خلال طرح العديد من القضايا قيد النقاش بإبرازها الإشكالية الانتقال الديمقراطية إلى الملكية الدستورية التحديث السياسي وقضية التعليم والمرأة[1].

فعلى المستوى الداخلي تشدد الملك محمد السادس في خطاب العرش على أن أسس السياسة الداخلية بارزة المعالم وواضحة السمات وأن المطلوب هو ترسيخها ودعمها، لذا فنحن متشبثون أعظم ما يكون تشبثا بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية والسياسة الجهوية واللامركزية، وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الإستقرار للجميع[2].

وكما ورد في خطاب الملك، فإننا سنجد التداخل والتأثير الكبير بين رسم السياسات الداخلية للدولة وممارستها الخارجية، وقد أصبح ذلك بغرض نفسه. من خلال العبارة الواردة في ديباجة الدستور " المبادئ المتعارف عليها عالميا". حيث تحتل مسألة حقوق الإنسان مكان الصدارة، إلى جانب قواعد تنظم التجارة وتساهم في تنظيم العلاقات الدولية، مما يفرض على المغرب ممارسات معينة وهذا ما أكدته الإدارة الملكية من خلال بروز هذا الترابط بين السياسات الخارجية والداخلية

[1] شؤون مغربية، العدد 08، بتاريخ جوان 1996، حيث وردت لائحة بالدول الموقعة على اتفاقيات دولية تتعلق بحقوق الإنسان.ص7

[2] عادل مساوي، التحول السياسي المغربي وقضايا السياسة الخارجية أية أفاق؟، مجلة، وجه نظر، ص30.

للدول، ونشأت في السابق دائما صعوبات نتيجة تداخل عوامل شتى تؤثر على مسار التداخل بين هذه السياسات[1].

يحدث الترابط بين الدول بحكم أن العلاقات الدولية. مبنية على الإقرار بضرورة التعاون ليأتي تنظيم تبادل المصالح ويتم هذا الأمر بنوع من التوازن فيما بين الدول المتكافلة وعموما بين دول المركز أما دول الهامش فلا بد لها في الحساب عند صياغة سياستها الداخلية، أن يكون سلوكها مقبولا من قبل المجتمع الدولي.لقد أشرق المغرب في الفترة الواقعة ما بين 90و93 على الأخذ بإصلاح ودستوري وسياسي هام، فرغم أن ممارسة وتطبيقات حقوق الإنسان أمر داخلي فإن الخطب الرسمية والتقارير الدولية التي صدرت هنا وهناك وإن كان ذلك يتم في إطار من اللباقة واحترام الشكليات.

وفي هذا السياق أيضا، يمكن الحديث عن المشروطية الاقتصادية كمعيار واقف لربط العلاقات مع بلدها، حيث أن مصادقة البرلمان الأوربي على إتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي إقترت بالشرط احترام المغرب الحقوق الإنسان[2].كما أن تقرير البنك الدولي، تضمن ملاحظات صريحة بشأن وضع الإدارة المغربية وخطورة بعض الممارسات المنحرفة والانعكاسات السلبية لتركيز السلطة أو الثروة، وهذا يقيد أن المغرب منفتح إلى المفاهيم الدولية.

[1] أول خطاب للعرش للملك محمد السادس، المرجع السابق، ص08.

[2] مقتطفات من خطاب العرش بتاريخ 30 جويلية 2000، المرجع السابق، ص10.

إلا أن صورة المغرب في الخارج والرغبة في تطبيع علاقته مع المجتمع الدولي راجعة إلى إعتبارات موضوعية لذا فإن انسجام دولة مع المبادئ والقواعد الدولية يسمد قوته من إنساجمها مع مقتضيات توازناتها الداخلية.

ولقد ركز العامل المغربي محمد السادس على حل الملفات الشائكة. التي سادت بخصوصها نظرة سلبية من خلال التقارير والدراسات الأكاديمية، حيث أشار " فوكوياما " إلى أن المغرب لا يدرج ضمن فئة الدول الأخذة بالديمقراطية ، وضمن لجنة حقوق الإنسان بحيث لم يكن ملف المغرب ضمن الملفات الناصعة.

وعلى المستوى العربي والإسلامي، فقد أكد العاهل المغربي في خطاب العرش على إعتبار أن التوجه العربي والإسلامي. من المرتكزات التي تقوم عليها المملكة، من خلال قوله: "يجب أن تولى عناية بمختلف مشاكل أشقائنا العرب.....، وما نرمي له جميعا من مصالحه وتعاون في تجاوز سلبيات الواقع والنظر بعيدا إلى المستقبل"[1]، على أساس تاريخيا الحافل المشترك1 ومن مقوماتنا الحضارية والثقافية، وأن من القيم التي يزخر بها ديننا الحنيف في وسطيته وإعتداله. لقد بات واضحا أن الإنخراط ضمن دائرة العالم العربي والإسلامي كان ولا يزال محور إهتمامات العاهل المغربي، ومن المؤكد اليوم وأكثر من أي وقت مضى تزداد الحاجة إلى ضرورة بلورة إستراتيجية واضحة وتصور شمولي لنوعية هذه العلاقات الضاربة بجذورها في التاريخ، لكن دون أن ترقى إلى

[1] مرجع سابق، ص 11.

مستوى إنجاز تكتل إقليمي قوي، ساهم في الرفع من حجم التفاعلات مع العالم الإسلامي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المبحث الثالث العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

لقد اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعة خاصة، نرى أنها أثرت بشكل كبير على مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية، إذ لم تعرف العلاقات استقرارا واضحا، وتميزت بالتوتر في بعض الأحيان والانفراج في أحيان أخرى وباعتبار المكانة الممثلة للجزائر والمغرب في المنطقة المغاربية كما ورد في كتاب: النظام الإقليمي العربي[1]، حول تصنيف الدول العربية الفاعلية فإن أي توتر في العلاقات بينهما يؤثر مباشرة على التحالفات القائمة وعلى البناء الوحدوي المغاربي بصفة عامة.

وإن كان التحليل المنطقي الواقع العلاقات المغربية الجزائرية يوحي بوجود تنافس حاد بين الدولتين ولعب دورا المحور على المستوى الإقليمي فإن النقاط الأساسية التي جسدت هذا التنافس تمحورت حول:

1- مشكل الحدود الذي بلغ المغرب يحس بالا توازن الجغرافي أمام الجزائر مستقلة بمساحة شاسعة وصحراء غنية.

2- النزاع الصحراوي المغربي وموقف الجزائر منه.

[1] جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 01980 9 32.

المطلب الأول مشكل الحدود.

لقد كان مفهوم الحدود الثابتة في شمال إفريقيا إبان المرحلة الاستعمارية أثرا كبيرا على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها[1]، حيث تجسدت الحدود الاستعماريةا1 الناجمة عن تقسيم مناطق نفوذ بين القرى العظمى وشكلت بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول المجاورة.

لقد نسيت مشكلة الحدود في إضطراب العلاقات الجزائرية المغربية منذ إستقلال الجزائر، ووصلت حد المواجهة المسلحة سنة 1963، بعدما ألحت المغرب على المطالبة بـ"تندوف" وقف به بوتوكول إتفاق الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة "فرحات عباس" في 06 جويلية 1961، لكن هذا الاتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الإستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني التي أعلنت أن الجزائر وحدة واحدة لا تتجزأ كما سمعت الدبلوماسية الجزائرية على صعيد أخر لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقرر المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار.

لقد وقعت الجزائر على الميثاق في حين رفضت المغرب، ليظهر الخلاف على الواجهة بعد اعتلاء الحسن الثاني الحكم، حيث حاول الإتصال بالرئيس بن بلة لخصوصية الوضع حسب بروتوكول 1961 غير أن هذا الأخير طلب منه إنتظار وضع الدستور في سبتمبر، لكن الدستور الجزائري رفضت رفضا قاطعا للمطلب المغربي وهو ما عبر عنه بـ" الجزائر موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب"، وهو أثار سخط الملك المغربي، وما أعتبره خيانة لما اتفق عليه، مما أدى إلى

[1] المرجع نفسه، ص37.

شؤون النزاع المسلح على الحدود، ورغم تدخل منظمة الوحدة الإفريقية لوضع الشراع، إلا أنها لم تستطع حل الخلاف نهائيا.

بقي مشكل الحدود عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما استعمل ورقة ضغط سياسي في سبيل تغيير بعض المرافق المناولة لطرف ما. ولتحقيق نوع من التوازن في المنطقة[1].

ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا حتى سنة 1989 أين تم إتفاق بشأنها*، وشهدت الجزائر والمغرب مرحلة من الانفراج لم تدم طويلا لأن قصة الصحراء الغربية، بامتداد جذورها في الماضي، بقيت شكل رهانا إستراتيجيا ودافعا أساسيا لخلق التوتر بين الجارتين[2].

المطلب الثاني القضية الصحراوية والعلاقات الجزائرية المغربية.

شكلت القضية الصحراوية موضوع الخلاف الشأن بين الجزائر والمغرب .نظرا لما تكسبه هذه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الإستراتيجي. بمنطقة الصحراء الغربية، وكذلك لتضارب مصطلح كلا الدولتين شأنها، وهو ما عكس على مواقفها المتناقصة إلى حد النزاع.

---

[1] Boualem Bougneteuia. es fronti res Meraticenales De l lgérie .études et Décrets. lger Sed 1981.p33.

* لقد تم الاتفاق على تسوية الحدود المغربية الجزائرية عبر عدة محطات ومراحل: التقى الطرفان بالرباط بمناسبة انعقاد منظمة الوحدة الإفريقية بين 12-15 جوان 1972، حيث امضى الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني اتفاقيتين لرسم الحدود، تمت المصادقة عليهما من طرف الجزائر في 17 ماي 1973، ومن طرف المغرب 14 ماي 1989.

[2] عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 6 9 38.

لمعرفة أصل الخلاف يجب علينا قراءة تاريخ الصحراء الغربية منذ التواجد الإسباني بها، حيث أعلنت إسبانيا الحماية على الصحراء الغربية عام 1884 بموجب الأمر الملكي الصادر في 26 ديسمبر 1884، غير أن القرار كان سببا في حدوث خلاف مع فرنسا نتيجة أطماعها في الساحل الأطلسي، وهو ما أسفر عن جولات من المفاوضات لتقسيم من مناطق النفوذ الاستعماري، وكان ذلك تحديدا 1912 حيث تم رسم حدود إقليم الساقية الحمراء وواد الذهب6 وموريتانيا.

ورغم المقاومة الشعبية الصحراوية .للتواجد الإسباني التي امتدت إلى غاية 1935 إلا أن واصلت احتلالها للمنطقة بمساعدة فرنسية إلى غاية 1975 حين انسحبت بموجب إتفاق مدريد الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا. وذلك في 14 نوفمبر من سنة 1975[1]، وقد كان من أسباب الانسحاب تأسيس جبهة البوليساريو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب'4 ومطالبها الداعية للاستعمار التام عن المغرب.

أ- الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية

لفهم موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية، جدير بنا الرجوع إلى سنة 1955، حين طالب زعيم حزب الإستقلال المغربي علال الفاسي بتحقيق خريطة "المغرب الكبير" ثم جاء بعده محمد الخامس الذي طالب صراحة يوم 25 فيفري 1958 في خطاب ألقه بالجنوب المغربي بضرورة

[1] مصطفى مصابيح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربي، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1996 67

وتكثيف الجهود لاسترجاع الصحراء إلى المغرب وتكرس ذلك المطلب سنة خلال دستور 1961 الذي أشار إلى ضرورة توحيد الأراضي المغربية لتصبح الصحراء الغربية في تصور المغرب جزءا لا يتجاوز من خريطتها وتوحيد من حدودها التاريخية.

إن هذا الموقف أقر بعدم إرتفاع المغرب بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار .وهو ما جعله هي مواجهة مسلحة أولى من نوعها أمام الجزائر تمثلت فيما سمي بحرب الرمال سنة 1963.

رغم تراجع المغرب عن مطالبة في موريتانيا، وإعترافه الرسمي بذلك بالرباط في 8 جوان 1970 إلا أن أطماعه في ضم الصحراء الغربية ما زالت إلى يومنا هذا[1].

لم يكن الموقف المغربي مبنيا على أسس تاريخية مطلقة بل كانت الأهداف الإستراتيجية دافعا رئيسيا. دفع بالمغرب إلى الإصرار على مطالبتها، خاصة بعد اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير المتواجد، بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي، لقد تطور الوقف المغربي تجاه القضية الصحراوية وفق ما عرفته من أحداث إذ حاولت المغرب في بداية الأمر التحالف مع كل من أسبانيا وموريتانيا منذ سنة 1976 من أجل ضمان مصالح الدولتين.

لكن اعترف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 07 مارس 1976 كان نقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجراء بالتوتر

[1] مصطفى مصابيح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربي ،المرجع سابق 6 9 67 ص-68

العسكري بين الجيش المغربي وجهتهم لبوليساريو ثم جاء بعد ذلك انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في 22 فيفري 1982 والاعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.

سعى المغرب جاهدا إلى عرقلة المساعي الصحراوية لها دقة إلى مكسب الاعتراف الدولي والتواجد الحقيقي على الساحة الدولية .إلا أنه رضخ إلى الأمر الواقع وقبل بالمقترح الأممي والداعي إلى إجراء إستفتاء تقرير المصير. الذي تتبثه الأمم المتحدة وفق ما سمى بخطة السلام الأممية وذلك في 30 أوت 1988.

ومنذ تلك الفترة لم يعد المغرب وفيا للإلتزاماته بخصوص القضية بل طبع موقعة لتماطل والتراجع في أغلب الأحيان، وهو ما جعل مخطط السلام يحقق فشلا في تسوية النزاع.

ب- الموقف الجزائري

تعبر منظمة الأمم المتحدة الجزائر طرفا مهتما بالقضية الصحراوية :لأنها لم تكن لديها أي مطالب في المنطقة غير أنها دعت إلى ضرورة تصفية الإستعمار منها :وهو ما تراه مهددا للسلام والأمن الدوليين: وخاصة على المستوى الإقليمي، إن الموقف الجزائري كان مبنيا على أسس وما بدئ السياسة الخارجية الساعية إلى مساندة الحركات التحررية في العالم وحق تقرير المصير وهو ما جعل الجزائر تساند المقترح الأممي القاضي بإجراء إستفتاء تقرير المصير واعتباره لوسيلة الناجعة لسنوية القضية الصحراوية.

غير أن هذا الوقف كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب وصل حد المواجهة العسكرية وقطع العلاقات الدبلوماسية في أكثر من مناسبة كاعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 06 مارس 1976 وهو ما أدى بالمغرب إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها حتى سنة 1988.

لقد كانت سنة 1988 سنة المصالحة المغربية حيث استطاعت الجزائر أن تجمع القادة المغاربة الخمسة بزرالدة في 10 أكتوبر 1988، واعتبر هذا اللقاء كإطار التعاون والتكامل، وذلك بمراكش المغربية في 23 فيفري 1989[1].

كان لهذا الحدث أثر في تحقيق حدة الخلافات التي عرفتها المنطقة، غير أن المواقف بشأن القضية الصحراوية بالنسبة لكل من المغرب والجزائر لم تتغير وكانت مؤشرا لقنبلة موقوتة قد تنفجر في أي مناسبة.

[1] العايب محسن، رسالة ماجستر: البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992 2 9 84.

خلاصة

تبرز دراسة البيئة المؤسساتية لعملية صياغة و أداء السياسة الخارجية الجزائرية سيطرة مؤسسة الرئاسة وظيفيا ودستوريا على مسار السياسة الخارجية وبالتالي تصبح مؤسسة الرئاسة العلبة السوداء في نموذج ديفيد ايستن للنظام السياسي، الأمر الذي يعطي صورة واضحة بانتفاء دور الأجهزة الفنية والخاصة التي تتولى على العموم صياغة وأداء السياسة الخارجية.

الفصل الثالث:

تمهيد

للوقوف على الآليات والظروف التي صنعت نشاط الجزائر في منطقة الاتحاد الإفريقي: وبالتالي مكانتها، وكيف يمكن أن ينعكس على خدمة مصالحها لابد من معرفة كيفية مساهمة هذه الظروف والآليات ولذالك سوف نسلط الضوء هذا الفصل على السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في إفريقيا بالنسبة للجزائر :التداعيات الأمنية والاقتصادية والخارجية أما بالنسبة للمغرب، سوف نتطرق إلى عزلة المغرب لإفريقيا وسياسة الاقتصادية إضافة إلى عودة المغرب إلى الساحة السياسة الإفريقية.

المبحث الأول المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة الإفريقية.

منذ أن سجلت الجزائر عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمام بالقضايا الإفريقية حضورها وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر جزء من مشاكل إفريقيا وهذا ما سوف نستنتجه في هذا المبحث.

المطلب الأول التداعيات الأمنية

إن الجزائر غداة التمهيد لعودتها القوية إلى الساحة الإفريقية واسترجاع دورها الريادي، استطاعت أن تشغل القمة الـ35 على ترابها لتؤكد من خلالها للأفارقة والعالم، على استعادتها لمكانتها الطبيعية في إفريقيا.

وتمكنت من إقناع الأفارقة بتبني وجهة نظرها فيما يتعلق بالإرهاب .من أجل كسبهم للوقوف بجانبها وإعانتها من أجل التصدي لهذه الظاهرة على الساحة الإفريقية، خصوصا بعد أن اتضح أن ظاهرة الإرهاب بدأت تأخذ بعدا دوليا، واختتمت هذه القمة بالموافقة على المشروع الاتفاقية لمكافحة الإرهاب، وكانت تهدف من خلال هذه الاتفاقية إلى إحراج الدول الإفريقية التي ظلت ترعى خلفية الإرهاب في إفريقيا. ومن جهة أخرى السعي من أجل تحقيق التعاون الإفريقي يمكن أن يساهم في تخفيف هذه الظاهرة، كما سعت إلى تسويق تصورها حول الإرهاب مفاده التعريف بين حركات التحرر الوطني والإرهاب، وهذا ما يعني إقرار شرعية العنف من أجل العمل التحريري حتى لا تدرج أي منظمة تحررية في خانة الإرهاب، وبالتالي يمكن أن تحرج الموقف الجزائري الداعم

لحركات التحرير والإرهاب، وهذا ما يعني إقرار شرعية العنف من أجل العمل التحريري حتى لا تندرج أي منظمة تحررية في خانة الإرهاب وبالتالي يمكن أن تحرج الموقف الجزائري الداعم لحركات التحرر خصوصا إذا تعلق الأمر بالصحراء الغربية التي تجد اهتماما خاصا في السياسة الخارجية الجزائرية، علما أن مفهوم الإرهاب بدأ يشهد جدلا حدا وبدأ يخضع لمصالح لكل دولة تشهد هذه الظاهرة لكن الاهتمام الأكبر سوف يكون بعد هجمات 11 سبتمبر.

بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي بقيت الجزائر تدفع باتجاه تحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة التي سوف تتضح معالمها أكثر ويزداد الاهتمام بها أكثر فأكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث أن بعد هذه الأحداث زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل أسرع من ذي قبل سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وقد ساعد ذلك الجزائر لتسريع الخطى في هذا الاتجاه وبعد مرور سنة على ذلك الأحداث تمكنت الجزائر من إطلاق أول تظاهرة إفريقية في الجزائر العاصمة بهدف صياغة ووضع السبل الكفيلة لحماية القارة السمراء من خطر الإرهاب، وعلى مدار أربعة أيام نقاش وزراء الداخلية الأفارقة والمسئولون عن الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الذي تأسس في يوليو عام 2001 إلى جانب المسئولون عن اللجان المختصة في شؤون الإرهاب في الاتحاد الأوروبي والأنتربول سبل تنفيذ الاتفاقية (معاهدة) الإفريقية لمكافحة الإرهاب.[1]

[1] حسين بوجيهة: بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار: مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء، العرب، 05 أفريل 2008 13.

في إطار سعي الجزائر لتحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة كانت تسعى على إيجاد قنوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها في التوصل إلى هذه الخطة توجهت مساعيها بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب في أكتوبر 2004 وبالإضافة إلى حرص الجزائر على أن يكون هذا المركز على ترابها. انطلاقا من خبرتها في هذا المجال جاء دعم الدول الإفريقية لذلك اعترافا لدور الجزائر في محاربة هذه الظاهرة، ولهذا المركز سوف يسهل للجزائر عملية رصد الظاهرة على المستوى الإفريقي وحتى على المستوى الدولي من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية، وحتى على المستوى الدولي من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية، وبهذا المركز أصبحت الجزائر تتحكم في جميع القنوات والمشاورات حول هذه الظاهرة قاريا كي يجعلها قريبة من كل التصورات التي تثار حول مفهوم الإرهاب مما يعطيها القدرة على التعامل معها وبهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهد الإفريقي لمحاربة هذه الظاهرة في الإطار الإقليمي.[1]

إذن بتسويق الجزائر وجهة نظرها عربيا وإفريقيا1 دعمت موقفها في الحوار مع الأوروبية، وفرضت منظورها إفريقيا لدحض كل التشويهات التي تعرضت لها من قبل الإعلان الغربي، لتعود إلى مكانها الطبيعي في السياق الإفريقي والحيلولة دون استخدام ذلك من أي وجهة قصد

[1] حسين بوجمعة، مرجع سابق، ص14.

تشويش وإفشال دور الجزائر إفريقيا، والذي سوف يتنامى شيئا فشيئا بداية بالوساطة الناجحة التي طلبت الجزائر القيام بها في قمة للحد من الحرب في القرن الإفريقي.[1]

المطلب الثاني التداعيات الإقتصادية.

- **العوامل الاقتصادية**

تتكون التداعيات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف: بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتتغير من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول،[2]وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز، والموارد النووية) والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية كالقطن.

والواقع أن توفر هذه الموارد للدولة لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي. ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤكد على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، وإنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستثمار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد المدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية.[3]

[1] محمد سالم: الجزائر تنجح في إقناع دول الساحل بمحاربة الإرهاب دون تدخل أجنبي، الشروق اليومي. 18 مارس 2010)03.

[2] وهيبة دالع. "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2008/ ص08.

[3] السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل، 2001) . "155.

والجزائر من الدول تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط، وهو بطبيعته قابل للنقاد الأمر الذي يجعلها عرضتا لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية لمادة الخام، ومن ذلك أن السعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر وخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة،[1] وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثرا عميق على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب والأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر لهذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار.[2]

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض2 الذي تجنيه عن ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيارها اقتصاديا كما أن من شأن أي انخفاض في الأسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على مرحلة تحويل الموارد الأولية إلى منتوجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير،

---

[1] السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية.ص102

[2] عبد الرحمان يوسف حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999: ص28.

فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قوتها العسكرية دون اللجوء للاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر عل تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتوجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر.

فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو إثني أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج في الأسلحة المتطورة لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في الإقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.[1]

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية ولا يمكنها القيام بأي مهمة لأي أفريقا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من العوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر.

[1] السيد سليم، المرجع السابق، ص157

المطلب الثالث التداعيات الخارجية

أ- تداعيات السياسة الخارجية الجزائرية الفرنسية في إفريقيا

تعرضت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى الكثير من التطورات في سياق للتحولات الدولية الجديدة التي تلت نهاية الحرب الباردة، كما تعرضت العلاقات الثنائية بين البلدين في الفترة المحددة للدراسة (2002-2010) إلى العديد من المؤشرات والأزمات المرتبطة بالأبعاد التاريخية، السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية، وصلت في بعض الأحيان إلى الجمود الدبلوماسي، وتزامنت هذه التطورات مع الصعود اليمين المتطرف(بقيادة "**جان ماري لوبين**" في الساحة الإعلامية والسياسية والإعلامية في فرنسا.

تعد مخلفات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي شمال إفريقيا من الثوابت في السياسة الخارجية للبلدين، باعتباره تراثا تاريخيا مشتركا تمثل لهذه المخلفات في ملفات منها: نزاع الصحراء الغربية.

) ملف نزاع الصحراء الغربية

يشكل هذا النزاع موضوعا ساخنا بين أطراف النزاع من جهة وبين دول الجوار1 من جهة ثانية فلقد كانت دائما محل جال بين مؤيد لحق تقرير مصير، ومعارض له، ورغم صدور العديد من اللوائح الأهمية لحل هذه القضية، إلا أن تعدد العراقيل التي تواجهها، وتشابك المصالح الجيواستراتيجية في المنطقة تقف أمام الحل النهائي لهذا الصراع، لقد أدى عدم تجاوب الطرف

المغربي، وتدخل الأطراف الغير المباشرة[1] في عرقلة مخطط السلام الذي طرحه المبعوث الأممي "جيمس بيكر" (James Backer) إلى تعطيل مهام الأمم المتحدة يدخل نهائي وسلمي للنزاع، ويقضي هذا المخطط بإجراء استفتاء تقرير مصير في الأرضي الصحراوية، والاختيار بين الاستقلال التام أو الاندماج مع المغرب، ونتيجة لهذه العراقيل هدد الأمين العام للأمم المتحدة بإنهاء مهمة المنورصو الإنسانية في الصحراء الغربية مع نهاية شهر أفريل 2002.[2]

ومهما كانتا الظروف أو الأسباب التي تقف وراء تعطيل مسار الأمم المتحدة هي تطبيق مبدأ تقرير المصير الشعب الصحراوي، فقد طرح كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة أربعة خيارات لتسوية هذا النزاع، وهي:[3] خيار الاستفتاء، خيار الحكم الذاتي، خيار التقسيم، خيار انسحاب الأمم المتحدة.

وبعد أن كان الاستفتاء هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لحل النزاع، أصبح هذا الأخير أحد خيارات الأربعة المطروحة للتفاوض بين المغرب وجبهة البوليساريو منذ سنة 2000 وفي هذا الإطار تقف كل من الجزائر، فرنسا على طرفي نقيض قضية الخيارات الأربعة لحل النزاع الصحراء الغربية.

[1] إسماعيل مستغراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة .... والحديث عند الشرعية الدولية؟ الجزائر: دار هومة، 2010 171

[2] المرجع نفسه، ص248.

[3] المرجع نفسه، ص242-247.

2) المواقف الجزائرية والفرنسية إزاء حل النزاع

لقد كانت الجزائر دائما، منذ اندلاع الصراع بين الشعب الصحراوي والمملكة المغربية، مع خيار الاستفتاء كأداة مصير الشعب الصحراوي :حيث ترى الدولة الجزائرية في ملف الصحراء الغربية، قضية من قضايا تصفية الاستعمار.

وتذهب إلى تأييد ودعم الشعب الصحراوي. في المطالبة بحق تقرير مصيره، وتدعو المجتمع الدولي، وأطراف النزاع إلى تطبيق مبادئ الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ تقرير مصير، وهي إذ تقف هذا الموقف، فإنها تعبر عن احترامها لمبادئ الشرعية الدولية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

هذا المبدأ الذي يعتبر مبدأ ثابتا في السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها، وهو المبدأ الذي سمح للجزائر أن تقرر مصيرها بعد 132 سنة من الاحتلال والاستغلال والدمار، ومن جهة ثانية فهي تدعم جبهة البوليساريو لكون الجزائر دولة مجاورة لطرفي النزاع، لذلك هي معنية مباشرو بالقضية، ويمكن تحديد عناصر الموقف الجزائري حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية كما يلي[1]:

- تنفي الجزائر نفيا قاطعا أي مطامع بالنسبة للإقليم الصحراوي.

- تتمسك الجزائر بضرورة خروج الاستعمار من المنطقة استنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا).

[1] إسماعيل معراف، مرجع السابق، ص113.

– تحترم الجزائر إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر والبعيد عن المساومات.

– تعتبر الجزائر أن مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يتم من منطلق تجربتها الثورية المريرة، كما يستمد شرعيته من المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

تتمثل المواقف الفرنسية بخصوص ملف الصحراء الغربية، من خلال الدفاع عن الأطروحة المغربية والمتعلقة بخيار الحكم الذاتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي كل التجمعات الدولية الأخرى، وهي تصويت لصالح الأطروحات المغربية في مجلس الأمن، آخرها كان بمناسبة الأحداث التي وقعت في مدينة العيون المحتلة في ديسمبر 2000.

تأسيسا عل ما سبق، يمكن القول أن الخلافات السياسية بين الجزائر وفرنسا حول ملف النزاع في الصحراء الغربية، يعود بالأساس إلى دعم الحكومات الفرنسية المتعاقبة للنظام المغربي وتأييد سياساته التوسعية، من خلال تحمسه لمشاريع التقسيم أو خيار الحكم الذاتي في الإقليم الصحراوي في إطار السيادة المغربية، وبذالك يبقى نزاع الصحراء الغربية من أهم القضايا الخلافية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والذي يؤثر سلبا على تطورها إلى الأحسن.

ب- تداعيات السياسة الخارجية الجزائرية الأمريكية

في يوم 15 أكتوبر 1962م بدأ الرئيس الجزائري **أحمد بن بلة** موافقته لزيارة الو.م.أ بدعوى من الرئيس الأمريكي **جون كيندي** بعدما استجاب الرئيس **بن بلة** كذلك لدعوى الرئيس الكوبي **فيدال كاسترو** بعد أربعة وعشرين ساعة فقط من إبرام موافقته لزيارة واشنطن، وذلك ما أثار

غضب الرئيس **كيندي**، فبرزت حملة أمريكية لإلغاء زيارة الرئيس **بن بلة**، بعدما كتبته صحيفة "دايلي نيوز" حيث اعتبرت "استضافة متعاطف شيوعي درب من الجنون"، ورغم ذلك زار الرئيس الجزائري **بن بلة** واشنطن والتقى الرئيس الأمريكي **جون كيندي** واتفق الرئيسان على تقديم مساعدات للجزائر حيث قدرت هذه المساعدات سنة 1962م بحوالي 38 مليون دولار، وبلغت 39 مليون دولار سنة 1963م، وفي 1964م بلغت المساعدات الأمريكية للجزائر حوالي 43 مليون دولار.[1]

مع هذا لم تتراجع الجزائر على سياستها الخارجية القائمة على دعم ومساندة حركات التحررية في العالم. في عهد الرئيس **بن بلة** الذي كان مصدر قلق بالنسبة لواشنطن، والتي رحبت بانقلاب العقيد **هواري بومدين** في جوان 1965 وضنت أن الرئيس الجديد سوف يضع حدا لما سمته "المغامرة الجزائرية" لكن بومدين لم يتراجع عن الخيارات الإيديولوجية للجزائر" بل على العكس تماما فقد كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بقوة بجانب حركات التحرر وتصفية الاستعمار والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي يساوي بين دول الشمال والجنوب، هذا ما صبغ العلاقات الجزائرية الأمريكية في هذه الفترة بنوع من التوتر بسبب الخطاب الجزائري الرسمي لمعارضة الإمبريالية الأمريكية في إفريقيا والشرق الأوسط.[2]

[1] نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005م) ص22.

[2] نور الدين حشود، المرجع نفسه 27.

وإذا كانت التطورات الدولية التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي. قد أرست مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية لم تعد الجزائر بمنأى عن هذه المتغيرات، ما دفعها إلى تبني رؤية جديدة تساير التطورات من خلال تنويع العلاقات التعاون مع مختلف الشركاء، وفق مبدأ تكريس برغماتية التعاون تخدم مصالح المشتركة هذا المبدأ الذي كرسه مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. إلى سده الحكم في الجزائر، بعد أن كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية توصف بالمحتشمة لانحصارها في مستوى التعاون الطاقوي خلال عقود طويلة تغيير اتجاه هذه العلاقات إلى التعاون الأمني بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ولبروز ظاهرة الإرهاب.

هذا ما جعل العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد ديناميكية سياسية ونشاطات مكثفة، إضافة إلى هذا تكمن أهمية العلاقات الإستراتيجية بين واشنطن والجزائر في تأكيد السفير "دافيد بيرس" الذي أثار مؤخرا إلى أن استقرار الجزائر وازدهار هام جدا لاستقرار المنطقة كلها مضيف إلى أن الو.م.أ تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف، وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال معربا عن أمله .في تكوين العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة "شراكة الديمقراطية تخدم السلام والازدهار والاستقرار بين البلدين.[1]

[1] مرجع سابق 40.

المبحث الثاني السياسة الإفريقية للمغرب

أصبحت القارة الإفريقية في السنين الأخيرة بفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة) والاقتصادية (تحسن أسعار المواد الأولية وتحسن المناخ الأعمال).

تعرف نموا اقتصاديا قويا جعلها في قلب المعترك الإقتصادي وأرضية للتسابق بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين، وهذا ما سوف نستنتجه من خلال هذا البحث ذلك بالتطرق إلى عزلة المغرب إفريقيا والسياسة الاقتصادية للمغرب في إفريقيا إضافة إلى عودة المغرب للساحة السياسية الإفريقية.

المطلب الأول عزلة المغرب لإفريقيا.

يحتل التوجه الإفريقي مرتبة مهمة في الدبلوماسية المغربية، وذلك لعدة أسباب موضوعية وذاتية، أهمها الوضع الجغرافي للمغرب كدولة إفريقية بالأساس، في أقصى شمال الغربي للقارة، بالإضافة إلى التكتلات الاجتماعية والثقافية لعناصر السكانية، والتي فرضته الجانب الإفريقي أصلاء الأمازيغي والزنجي، مع لما تواصل معه واختلط به من العناصر عربية ومسلمة قائمة من الجزائر العربية وعمق الشرق الأوسط وعبر مصر وعلى طول الشمال الإفريقي، ومتوسطية بكثافة وحضارتها الأندلسية وكذا الأوروبية في بعض الأحيان مما جعل مجال المغربي والمغاربة عموما من

موريتانيا إلى ليبيا، مجال تشارك واختلاط الحضارات والثقافات والأجناس وإن كان للانتماء الإفريقي نوع من الأولوية بحكم منطق الجغرافيا والتاريخ.

مع المرحلة المعاصرة وبعد الاستقلال عن الاستعمارين: الفرنسي والاسباني، سيستثمر المغرب بشكل كبير في سياسته الإفريقية، وذلك عبر نطاقين: نطاق حكومي بترسيم وزراء للشؤون الإفريقية على رأسها الدكتور عبد الكريم الخطيبي[1] في الحكومة السابقة كما بعد الاستقلال 02 يناير 1963. وكان د. الخطيب مكلف بالعلاقة بين الملك والعديد من الحكومات وحركات التحرر الإفريقية.

بعد ذلك سيستمر المغرب في سياسة الإفريقية بالرغم من الحصول العديد من المتغيرات أهمها: فشل مجموعة الدار البيضاء في الاستمرار كقوة فاعلة في الساحة الإفريقية بسبب التصدع الداخلي من المجموعة ودخول المغرب من التوجهات التقدمية لينحاز إلى المواقف المغربية مقابل من اختار المسار المواقف للاتحاد السوفيتي آنذاك كما أن القوى الاستعمارية الأوروبية نجحت في فرض الأمر الواقع على القارة بسبب الارتباطات الإقتصادية والثقافية والأهمية التي فرضها الاستعمار السابق الدول المستقلة حديثا.

وبرغم من ذالك استمر المغرب يهتم بضرورة حضور القارة في السياسة الخارجية، خاصة أنه ظل طيلة الستينيات من القرن الماضي. في الصراع مع إسبانيا تحت حكم الديكتاتور **فرانكو** من

[1] د. شكراوي خالد، السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والإقليمية والدولية. مركز الجزيرة للدراسات. 13 يوليو 2014.

أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المغربية تحت إمرة الاستعمار الإسباني سواء في شمال المملكة أم في جنوبها الثاني قضية الصحراء سنة 1975، والتي بدأت المناورات حولها سنة 1961، مع تشكيل البوليساريو كحركة تحررية مدعمة من لدن العقيد القذافي أولا، أدى استرجاع المغرب للصحراء بتعاون مع موريتانيا في البداية[1] إلى ظهور شرخ كبير في العلاقات المغربية الإفريقية بين مؤيد ومعارض للطرح المغربي، والصراعات القوية في المجال، أدى في النهاية إلى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كعضو كامل العضوية[2] الشيء الذي دفع بالمغرب إلى مغادرة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 .وهو مساس في عمق العلاقات البيئية المغربية الإفريقية.

المطلب الثاني السياسة الاقتصادية في إفريقيا.

حاليا ومنذ 1978 سيعمل المغرب على تطوير التعاون الإقتصادي جنوب/جنوب مع القارة/ فهذه الأخير وفي زمن الأزمة الاقتصادية الأوروبية بالخصوص تحقق في المعدل نسب نمو تعادل 5%، كما تحتوي القارة على 30% من الاحتياطي العالمي للمعادن وضمنها 80% من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و12% من الاحتياطي العالمي للمحروقات، و42% من الاحتياطي العالمي للذهب الخام و60% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة هذا أن القارة تعاني من خطر الفقر والجوع وعدم الاستقرار لهذه الأسباب والإشكاليات وغيرها من

[1] إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص257.
[2] المرجع نفسه 7 2632-264.

الإيجابيات التي تمنحها القارة يتم تطوير الاستعمار المغربي في القارة علما بأنه مازال ضعيف جدا بالمقارنة مع ما هو متاح، وهذا لا يشكل التبادل الاقتصادي والمغربي الإفريقي سوى 10% من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي مع الخارج في انتظار التوقعات التي قد تصل إلى 20% سنة 2018.

وعليه فالتوجه الإقتصادي المغربي نحو إفريقيا تمليه أسباب موضوعية بالأساس كما يندرج هذا الحضور الإقتصادي المغربي بالقارة الإفريقية في أفق بناء علاقات إستراتيجية بيئية إفريقية، من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثلاثية والتي تحاول في المستقبل القريب. وآنيا جعل المغرب مركز التقاء للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين وشركاء العرب خاصة في بلدان الخليج، وربما أيضا الشركاء في الشرق الآسيوي، كما تتجه هذه السياسة إلى ملئ الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية في شمال إفريقي وخاصة دول اتحاد المغرب العربي، جامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء لذلك لا يشكل هذا العمل أية تنافسية مع الجزائر مثلا بحكم تكاسل اقتصاد البلدين، حيث تعتمد الجزائر بنسبة 90% على التجارة واستخراج المحروقات، الشيء الذي لا يتوفر عليه المغرب، بل على العكس بإمكان هذا النموذج من التعاون أن ينفتح على الجزائر، افتراضيا أن يمثل قوة اقتصادية كبرى على الأقل لو تم التفكير في شراكة إستراتيجية موضوعية بين هرم الاقتصاد في الجزائر (سوناطراك للمحروقات) وهرم الاقتصاد في المغرب (مكتب الشريف للفوسفات).

- **البعد الاقتصادي للدبلوماسية المغربية في إفريقيا**

المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا

يظل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة مهمة في إستراتيجية المغرب بإفريقيا حيث انعكس إيجابيا على الاستثمارات المباشرة في إفريقيا وحجم المبادلات التجارية انتعاش ملحوظا ومتساوي خلال الخمس سنوات الأخيرة مما سيمكن المغرب من فرض نفسه كقوة قارية قادرة على المساهمة بشكل إيجابي في الدينامكية الاقتصادية للقارة الإفريقية.

أ- **المبادلات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية**

تشكل القارة الإفريقية شريكا استراتيجيا للمغرب سواء من حيث المبادلات التجارية أو المالية. وقد عرفت هذه المبادلات تطورا مهما في السنوات الأخيرة بخصوص السلع.

ضمن الحجم المالي للمبادلات التجارية للمغرب الذي بلغ 58601 **مليار درهم** سنة 2014، تمثل المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا 4 6% أي 3716 **مليار درهم** سنة 2014 مقابل 2814 **مليار درهم** سنة 2010 أي بزيادة 3214 خلال السنوات الخمس الماضية.[1]

[1] مجلة مالية ملف علاقات المغرب إفريقيا، العدد 28 أوت 2015 وزارة الاقتصاد والمالية. الرباط، ص16.

1- **الواردات المغربية من القارة الإفريقية**

تشكل الواردات المغربية من القارة الإفريقية 265% من مجموع الواردات في سنة 2014 حيث وصلت في نفس السنة إلى 3020 **مليار درهم** مقابل 6017 **مليار درهم** سنة 2010.وتتشكل بالخصوص من الغاز النفطي والمحروقات الأخرى المستوردة أساسا من الجزائر، مصر وتونس التي تمثل أكثر من 50% من الواردات الغربية من القارة الإفريقية.

يظهر التوزيع الجغرافي للواردات المغربية احتلال الجزائر الصدارة .حيث بلغت نسبة الواردات من هذا البلد 5511% من مجموع الواردات من القارة الإفريقية متبوعا بمصر 7 22% وتونس 865% وجنوب إفريقيا468%.

2- **الصادرات المغربية إلى القارة الإفريقية**

يعد المغرب من بين الدول الإفريقية، ليست الأكثر تصديرا وهو من بين البلدان الإفريقية القليلة :التي تتوفر على عرض متنوع مقارنة بصادرات الدول الأخرى التي تتشكل أساسا من الموارد الأولية.

عرفت الصادرات المغربية والبلدان الإفريقية تطورا ملحوظا .خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقلت من367 **مليار درهم** سنة 2004 إلى1703 **مليار درهم** سنة 2014.

سجلت الصادرات المغربية نحو القارة الإفريقية سنة 2014 ارتفاعا بنسبة572% أي079 **مليار درهم** مقارنة بسنة 2013.[1]

وتتشكل الصادرات المغربية أساسا من المواد الغذائية1والتي انتقلت من 30% سنة 2010 إلى2916 سنة 2014 متنوعة بالمواد نصف المصنفة بنسبة2813% ثم المواد الاستهلاكية التي بلغت حصتها1713%.

تجدر الإشارة إلى أن حصة إفريقيا ،إجمالي الصادرات المغربية ارتفعت بـ474 نقطة في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من472% في سنة 2004 إلى876% سنة 2014.

في سياق آخر بلغ عدد المصدرين المغاربة إلى بلدان القارة الإفريقية 1916 مصدرا سنة 2014 مقابل 1640 سنة 2013 و 1040 سنة 2005.[2]

- **الميراث التجاري**

مكن التطور الإيجابي للصادرات المغربية نحو بلدان القارة الإفريقية: من تقليص حجز الميزان التجاري مع هذه القارة ليصل إلى 3 **مليار درهم** سنة 2014. مقابل678 **مليار درهم** سنة 2010. مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة5612% كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ24 نقطة متنقلة من6113 سنة 2010 إلى 85 3% في سنة 2014.

[1] مجلة المالية، مرجع سابق ص18.

[2] مجلة المالية، مرجع نفسه، ص21.

ب- **الاستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية**

عرفت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا: انتعاشا ملحوظا في السنوات العشر الأخيرة بفضل التدابير المتخذة من طرف مكتب الصرف خصوصا تلك المرتبطة بالاستثمارات المغربية بالخارج. والتي تسمح للأشخاص المعنيين من إنجاز استثماراتهم بالخارج في حدود 100 **مليون درهم** سنويا.[1]

الاستثمار/ السنـــــــة	200	20	202	203	204
الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا	4625	921	1727	2050	1413
الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج	5016	1710	3532	3019	3960
حصة الاستثمارات المغربية في إفريقيا	9262	5363	3969	6769	3567

وسجلت الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا على مستوياتها في سنة 2010 حيث بلغت 426 **مليار درهم** مشكلة بذلك222% من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج.

[1] د. يحي يحياوي- تقرير التوجيهات الإفريقية الجديدة للغرب- مركز الجزيرة للدراسات- 29 يونيو 2015 22 062.

ج- **التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا**

يبرز التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا احتلال ساحل العاج للصدارة خلال السنوات الأخيرة بنسبة1 52% من مجموع الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا سنة 2012 .ثم2113% سنة 2013 و2116% سنة 2014.

د- **التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا** قطاعات المصرف، العقار، و الإتصالات السلكية ولاسلكية.

يتبين من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات المغربية في القارة الإفريقية هيمنة قطاعات المصارف، العقار، والاتصالات السلكية ولاسلكية.

هذه وقد عرفت الاستثمارات في مجال العقار تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية ليحتل في سنة 2014 المرتبة الأولى مناصفة مع قطاع المصارف.

وتشكل حصة الاستثمارات في مجال العقار 25% من مجموع الاستثمارات المباشرة في القارة الإفريقية سنة 2014 مقابل1916% سنة 2013 في الحين لم تتعدى هذه النسبة5ô7% سنة 2012.[1]

[1] د. يحي يحياوي. مرجع سابق ص08.

أما فيما يتعلق بقطاع الإتصالات فقد احتل المرتبة الأولى خلال سنتي 2009 (5909%) و2010 (5)212%).

رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية

في نهاية سنة 2013، بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا 10 **مليار درهم** بزيادة قدرها 1 17% مقارنة مع سنة 2012 مقابل زيادة بنسبة 377% سنة 2011 في حين لم يكن هذا الرصيد يتجاوز 5 **مليار درهم** في 2007، أما حصته من إجمالي الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج فقد بلغت 4708% سنة 2013 وهي الحصة التي ظلت مستقرة نسبيا من سنة إلى أخرى.

ويظهر التوزيع الجغرافي لرصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا. احتلال مالي للصدارة بـ279 **مليار درهم** أي 2914% من مجموع الاستثمارات الخارجية المنجزة في القارة متبوعة بساحل العاج بـ3 2 **مليار درهم** (2219%) والغابون بـ1 1 **مليار درهم** (1016%). ويشكل مجموع رصيد هذه الدول 6219%. من مجموع الرصيد الإجمالي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا أما بخصوص التوزيع القطاعي فإن تواجد المغرب في إفريقيا يظل واضحا في القطاع المصرفي: حيث بلغ رصيد الاستثمارات المغربية في هذا القطاع 5.2% **مليار درهم** سنة

2013. أي بزيادة (52%) متبوعا بقطاع الاتصالات بـ273 **مليار درهم** (2219%) والتأمينات بـ**مليار درهم** (979%) والاسمنت بـ**مليار درهم** (978%).[1]

وعليه الفضاء الجغرافي والاقتصادي والبشري1 مترامي الأطراف بإفريقيا، لم يترك المغرب في وضعية حياد سلبية، بل دفعه إلى صياغة توجهات دبلوماسية وسياسية والاقتصادية باستحضار هذا الواقع والبناء على معطياته، وذلك بالاستثمار في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء حيث يتطلع المغرب إلى إعادة إحياء البعد الإفريقي، الذي طالما اعترضنه الحسابات السياسية، وإحالة دون تجدره التوازنات الإقليمية أو الحروب البينية.

ورغم الإهتمام المغربي بالعلاقات الاقتصادية مع إفريقيا. فإنها تعتبر رابع حليف تجاري إقليمي للمغرب فقط، في نسبة 675% فقط من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب، في حين تبقى أوروبا الحليف التجاري الأول بأكثر من 62% من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ19%، ثم أمريكا بـ12%.[2]

وهناك تصور جديد يركب ناصية الاستثمار المباشر ونقل الخبرات والمعارف عوضا عن الأركان إلى علاقات مبنية –كما فيما الماضي– على تبادل السلع الفلاحية وشبه المصنعة بين الطرفين، وامتدادا لذلك، وبحكم موقفه الجيو ستراتيجي، فإن المغرب قد راهن –منذ أواسط الفترة الأخيرة–

[1] مجلة المالية، مرجع السابق ص25

[2] مجلة المالية– مرجع سابق ص26.

على أن يكون نقطة عبور للاستثمارات الأوروبية والأمريكية والخليجية، المتطلعة لتمويل مشاريع استثمارية بإفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثالث عودة المغرب للساحة السياسية الإفريقية.

سلوك السياسة الخارجية المغربية اليوم تجاه الفضاء الإفريقي. يحتاج وقفة متأنية، تتجاوز مجمل التحليلات التليفزيونية التي دأبت وجوه اعتدناها على القنوات والمنابر الإعلامية أن نغير فقط بذاتها وتحتفظ ببعض الخطاب وتجعل منه موضع ثغري المتتبعين للشأن الوطني.

إن أهم السمات التي تطبع الممارسة السياسية الخارجية .كونها تختلف من قضاء إلى آخر حسب الشروط المادية. والموضوعية التي تفرضها طبيعة مناخ السياسة الدولية وحركية النظام الدولي، ففي قراءة لديناميكية التحولات التي أثرت وتؤثر في موازن القوى)حاول المغرب الانتقال من سياسة رد الفعل سياسة الفعل بشكل تدريجي، بحثا عن أدوار ريادية وأكثر مردودية في السياسة الدولية بشكل عام، والإقليمية بشكل خاص لكسب سباق تنافسي مع الجزائر ومصر) حول موقع الدولة المركزية في شمال القارة، بعد أن حسمت في إفريقيا الوسطى لنيجيريا وفي جنوب إفريقيا.

وإذا ما سلمنا أن المنظمات الدولية الإقليمية تشكل إحدى الفضاءات الجهوية التي تعكس تفاعلات الدول مع ديناميكية السياسة الدولية والسياسات الجهوية بينة .يحترم فيها التنافس على الزعامة في مستوياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالدرجة الأولى، فهذا يجعل من السياسة

الخارجية إحدى الآليات التي توظفها الدولة لتحقيق مآربها في التجمعات الإقليمية والدولية، والدولة إن لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فإنها ما زالت الفاعل الرئيسي لعبة الأمم.

إن عودة المغرب للإتحاد الإفريقي هي واحدة من الظواهر القابلة للدراسة .كونها تضع النخب الوطنية أمام امتحان عسير لتحقيق ما يمكن أن يحسب من مكاسب للوطن؛ لاسيما بعد أن وافق البرلمان بالإجماع على مواثيق الاتحاد كتمهيد للانضمام، الأمر الذي يعكس مسألتين جوهريتين، الأولى: منها على المستوى الداخلي؛ فهي بمثابة توافق بين الملك والشعب على خطوة العودة إلى الحضن الإفريقي، أما الثانية: كونها شجاعة تحسب للمملكة على مصادقتها لمواثيق تحمل بين طياتها الجمهورية العربية الصحراوية كعضو مؤسس لهذه المنظمة.

بعد أن كان المغرب يربط انضمامه بتعليق عضوية البوليساريو، وهو كذلك تمرين قانوني لهياكل الاتحاد حتى يجد صيغة توافقية يتمكن بها من الخروج بحل يرضي الطرفين.

إن عودة المغرب للإتحاد الإفريقي حظيت بإجماع إفريقي مهم، وبدعم من دول لها ثقل وازن في السياسة الدولية يعكس فتح المغرب ورقة جديدة ستعزز ممارسته السياسية الخارجية، وبقدر ما هو انتصار دبلوماسي يحسب له فهو اليوم مدعو لتكتيف تحركه داخل هيئة الاتحاد الإفريقي، وخارجها لتعزيز موقعه الذي تهدده عقبات متعددة على رأسها التحديات الأمنية والتنموية التي تواجهها المنطقة كما انه المدعو كذلك لرفع من مستوى تجويد نخبه وأطره وفتح مغارات جديدة بالدول التي ترى منها حليفا ومحورا دبلوماسيا مستقبليا يستطيع من خلالها بلورة تصوره الجيواستراتيجي في المنطقة.

المبحث الثالث منافسة السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

إن عودة المغرب إلى اتجاه الإفريقي ما هي إلا سياسة جديدة تنتهجها المملكة .لبسط نفوذها أكثر في المنطقة ولتوسيع مجال علاقتها مع الدول الإفريقية. فالمساعي الدبلوماسية لكل من الجزائر والمغرب بتدخل في إطار سياسة ملئ الفراغ ومنافسة لتسديد وقيادة القارة الإفريقية وهذا ما يؤثر سلبا على السياسة الخارجية للجزائر لتوغل المغرب في المنطقة وتفعيل الدور الدبلوماسي لتأكيد حضورها وفاعليتها. فالكلام الآن حول إقامة المغرب يعيد نوعا ما في ظل المنافسة الشديدة للطرفين بعد الركود الذي عرفناه في وقت سابق.

وهذه المنافسة التي من شأنها أن تخلق صراعات بين طرفين في الوقت اللاحق بحكم تقارب الجغرافي والخلفيات التاريخية والمشاكل السياسية التي بينهما.

المطلب الأول الاتفاقيات المغربية في إفريقيا.

أ/- الاتفاقيات الاقتصادية المغربية في إفريقيا عام 206

- حققت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية نجاحات كبيرة في عام 2016 وتمكنت من تعزيز وتوسيع نفوذ المغرب الاقتصادي والمالي في أنحاء القارة الإفريقية.

– تمكنت الرباط من مواجهة التداعيات السلبية لموجة الجفاف على القطاع الزراعي وأعلنت عن إستراتيجية جديدة لتحرير سعر صرف الدرهم المغربي.[1]

قال الاقتصاديون المغاربة إن عام 2016 فتح آفاق اقتصادية كثيرة للعلاقات المتجددة بين المغرب وإفريقيا، وتوقعوا أن تدخل مجالات تنموية واقتصادية كثيرة للاستثمار في السنوات القادمة.

ووسع المغرب نفوذه الاقتصادي والمالي إلى عموم إفريقيا بعد أن كان مقتصرا على غرب القارة، وذلك بفصل سلسلة من الزيارات التي قام بها **الملك محمد السادس**، التي عززت الشراكة الإستراتيجية مع بلدان القارة.

وأكد الباحث الاقتصادي المغربي **يونس بلفلاح** أن ذلك التقارب يشكل فرصة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول إفريقيا التي تمثل العمق الاستراتيجي للمغرب عبر إبرام إتفاقيات الاقتصادية والتجارية.[2]

وكان من أبرز الاتفاقيات مد خط أنابيب لنقل الغاز بين نيجيريا والمغرب والذي يمكن أن تمتد آفاقه إلى تصدير الغاز إلى البلدان الأوروبية، وقال **بلفلاح** "إن الخط يعد من أهم المشاريع الإفريقية في العقد الحالي، وسيؤدي إلى استثمارات أجنبية تؤدي إلى تحولات كبيرة في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة بشكل كبير في الأسواق المحلية والعالمية".

[1] بن محمد علوي. مجلة العرب– نشر في 2016/12/29– العدد: 10498ص05

[2] بن محمد علوي– مرجع نفسه 13.

وشهد هذا العام توقيع المغرب وعدة دول شرق إفريقيا اتفاقيات بينها 18 اتفاقية مع تنزانيا و13 بروتوكول اتفاق ومذكرة تفاهم مع إثيوبيا و14 اتفاقية مع نيجيريا. وفي الإجمال بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين المغرب والعديد من الدول القارة أكثر من 500 اتفاقية.

ب/– الاتفاقيات السياسية المغربية في إفريقيا

تدور السياسة المغربية في إفريقيا حول خمسة مجالات رئيسية، هي: المجال العسكري والاقتصادي والروحي والاجتماعي والسياسي، زاد المغرب بشكل ملحوظ من تمثيله الدبلوماسي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد زاد الملك المغربي أكثر من اثني عشر بلدا في المنطقة ما بين عامي 2000 و2014.

ولم يغيب عن السياسة المغربية قط دفاعها عن القضايا المغربية بشكل مباشر (المشاركة في عمليات حفظ السلام كما حصل في كوت ديفوار مثلا)، أو بشكل غير مباشر كما تمت الدعوة في الكثير من المؤتمرات الدولية)للتنمية البشرية والاجتماعية لبلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كما نظم المغرب بمقر الأمم المتحدة وكجزء من إستراتيجية تموضعه في القارة مؤتمرا حول إفريقيا ما بعد 2015.[1]

يبدو من خلال أن جهات مصادر القرار في المملكة المغربية واعية بالرهانات الجيوسياسية التي تمثلها إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمغرب العديد من المصالح الجيوستراتيجية التي تدفعه إلى

[1] د. غيسيما كاغو. سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق. مركز الجزيرة للدراسات. 13 يوليو 2014 ص04.

الاقتراب من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذه الأولوية جزءا أساسي من سياسة المغرب الخارجية، ومن المرجح أن يقوي هذا الاهتمام دينامية الاقتصاد المغربي، وكذلك الدعم الدبلوماسي الإفريقي لبعض القضايا الأكثر حساسية وعلى وجه الخصوص قصية الصحراء المغربية.

المطلب الثاني الاتفاقيات الجزائرية في إفريقيا

أ/– الاتفاقيات الاقتصادية

الحدث الاقتصادي المهم الذي يرمي الدولة الجزائرية بكامل ثقلها من أجل إنجاحه، ويرتقب أن يشارك أكثر من 2000 متعامل اقتصادي من شتى القطاعات والمجالات حسب التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الجزائرية **رمطان لعمامرة** هذا الأخير أكد أن عقد المنتدى يأتي كتتويج مسعى بلاده في التوجه نحو إفريقيا التي تملك مزايا توفرها لمن لده الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي، يعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

وبناءا على هذه المقومات لا يرى المسئولون الجزائريون أي مبرر بغياب بلادهم عن الاستثمار والتمدد في إفريقيا واستغلال الفرص التي تتيحها أسواقها، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع بلدان القارة الإفريقية سوى 5 1% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية، وتعول الجزائر على هذا المنتدى لرفع نسبة المبادلات التجارية مع قارة مستقلة موقعها السياسي والجغرافي كأكبر بلد إفريقي وحضورها الدبلوماسي الوزن في مختلف الهياكل الاتحاد.

ولأجل ذلك التوجه كانت الجزائر قد وضعت لبنات أساسية لتعزيز موقعها الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وكذا تموقع شركائها، ومن بين المشاريع البنى التحتية التي تعول الجزائر عليها في هذا المسعى نجد الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر ولاغوس الممتد على طول 9400 كلم، وهو المشروع الذي يجسد التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول إفريقية هي: الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر، هذه الأخيرة التي تكفلت الجزائر بتمويل وانجاز الشطر الخاص بها من الطريق والبالغ 230كلم وهو آخر شطر لم ينجز بعد، إلى ذلك تقول الجزائر أيضا إلى مشروع أنبوب غاز غرب إفريقيا "سنغال" الذي يمتد من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالعديد من دول غرب إفريقيا ومنها سينتقل الغاز إلى أوروبا.

ويتوقع أن تصل تكلفته الإجمالية حدود الـ20 مليار دولار، وينتظر أن ينقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى القارة الأوروبية.

هذا المشروع الممتد على أكثر من 4128كلم واجه تنفيذه صعوبات مالية منذ الإعلان حتى سنة 2002 بسبب تكلفته المرتفعة، وانخفاض أسعار النفط، وفي نيجيريا دائما، يتواجد الملك المغربي محمد السادس في إطار زيارته الرسمية هي الأولى له منذ توليه الحكم قبل 18 سنة.

ب/– اتفاقية إنشاء أنبوب الغاز

أثارت الزيارات المكثفة لملك المغرب لدول القارة الإفريقية الأخيرة، شرقها وغربها، وتوقيعه اتفاقيات ثقافية واقتصادية، آخرها اتفاقية الغاز من نيجيريا. وتخشى الجزائر العودة القوية للمغرب

غلى الساحة الإفريقية بعد غياب سنوات اثر تجميد عضويته في الاتحاد الإفريقي سنة 1984 بسبب قضية الصحراء المغربية.

اتفقت المغرب ونيجريا على مد خط أنابيب الغاز الطبيعي يربط الدولتين إضافة إلى بعض الدول الإفريقية الأخرى بأوروبا، وتم التوصل إلى هذه الاتفاقية التي عجزت الجزائر على إبرامها في السنوات الأخيرة خلال زيارة قام بها المغربي الملك محمد السادس لنيجيريا مؤخرا هي الأولى له منذ توليه الحكم قبل 18 سنة.

وفشلت الجزائر في توفير التمويل اللازم للمشروع. منذ أن قدمت اقتراحها بإنجازه عام 2002 ويتوقع أن تصل تكلفته الإجمالية حدود الـ20 مليار دولار، على أن ينقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى القارة الأوروبية.

وتعد نيجيريا المحطة الثالثة في إطار جولة إفريقية سريعة. يقودها الملك المغربي، زار خلالها إثيوبيا ومدغشقر على أن تكون كينيا محطته الأخيرة تستغل الجزائر علاقتها الواسعة مع مختلف البلدان الإفريقية وحضورها الدبلوماسي الكبير في مختلف هياكل الاتحاد القاري ونسجها لتحالفات إستراتيجية مع البلدان النافذة في القارة على غرار جنوب إفريقيا ونيجيريا من أجل تقديم دور المغرب التي تشكوا دبلوماسيتها ضعف الحضور الإفريقي.

ويسعى الملك المغربي محمد السادس لحشد داعمين لقوة المغرب للمنظمة الإفريقية "الأم" وطرد وجهة البوليساريو من الاتحاد الإفريقي، وهو توجه تفترضه الجزائر، وتعتبر قضية الصحراء وجهة البوليساريو أبرز قضايا الخلاف بين الدولتين، وتبرز التطورات الأخيرة كون القارة الإفريقية أصبحت ساحة بين المغرب والجزائر.

خلاصة

إن أهم السمات التي تطبع الممارسة السياسية الخارجية كونها تختلف من فضاء إلى آخر حسب الشروط المادية والموضوعية التي تفرضها طبيعة مناخ السياسة الدولية وحركية النظام الدولي، ففي قراءة لدينامية التحولات التي أثرت و تؤثر في موازين القوى، حاول المغرب الانتقال من سياسة رد الفعل إلى سياسة الفعل بشكل تدريجي، بحثا عن أدوار ريادية وأكثر مردودية في السياسة الدولية بشكل عام، والإقليمية بشكل خاص لكسب سباق تنافسي مع الجزائر و المغرب.

خاتمة:

لقد تعرضت الدراسة إلى إحدى المسائل المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية وهي المتعلقة بالدور الإقليمي للجزائر،ولعل علاقة الجزائر ببلدان المغرب العربي عموما،وبالخصوص المملكة المغربية ،يتيح الكثير من التفاصيل المهمة التي تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية المغربية والنظام السياسي عموما.

ومن خلال هذا خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية و العملية تتمثل في :

-انعدام ضوابط منهجية لتحليل عمليات السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية ،يشكل عائقا أكاديميا يفرض مراجعته ،ومحاولة ضبطه لأن الاعتماد على أحد المقتربات النظرية و التي قلمت أساسا كبناء نظري لسياسات حكومات ،ودول متقدمة ،قائمة على بناء مؤسساتي تحكمه الشفافية و الروح الأكاديمية العقلانية في إدارة دفة الحكم عموما ،وما يتصل بالسياسة الخارجية بالخصوص.

-إذا كان تأثير متغيرات البيئة الداخلية ،على توجه السياسة الخارجية المغربية ،يبقى ضعيفا نسبيا أمام السلطات الواسعة لرئيس الدولة في هذا الميدان،فان المؤثرات الخارجية كانت تشكل دائما قيدا هاما على حرية تصرف صانع السياسة الخارجية المغربية .

-فنظرا لطبيعة الحياة السياسية المغربية التي تتسم بهيمنة الدولة ،على الشأن الخارجي،فان تأثير هذه العوامل على صانع الساسة الخارجية المغربية يظل ضعيفا. و الاستثناء الوارد على هذه القاعدة الدولية و الوطنية .التي تفاعل معها الشعب المغربي ،ومنظماته السياسية و المدنية ،في

بعض الفترات كقضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية،ومن جهة أخرى فقد لاحظنا خلال هذه الدراسة الأهمية النسبية للعوامل المادية ،لاسيما القوة الاقتصادية ،التي كانت ولازالت عنصرا أساسيا في تحديد مركز و نفوذ الدولة على المستويين العالمي و الإقليمي.

ان أهم استنتاج يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو ان السياسة الخارجية المغربية ورغم كل المؤثرات الداخلية و الخارجية،فان صياغتها النهائية ،تعود الى مؤسسة واحدة ،هي المؤسسة الملكية التي تملك وحدها السلطات و الامتيازات التي تسمح لها بطبع السياسة الخارجية بفلسفتها الخاصة.

إن الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي،كالموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر

الأبيض المتوسط الذي تم من خلاله معظم المواصلات و تنمية ساستها الخارجية ،إضافة إلى التجانس الاجتماعي ،الذي تتمتع به ،مما يجعلها في مأمن من الاختراق الخارجي ، وتوظيف التباين الداخلي و الاضطرابات الداخلية.كما أن الجزائر ساهمت في تكوين و تفعيل مؤسسات واليات الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.

لقد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من السياسات الأمنية على الجهة الساحلية في سبيل حماية أمنها الإقليمي.وكذلك بعديد من الجهود العسكرية الأمنية و التنظيمية،في سبيل جعل الصحراء الجزائرية منظمة للسلم و الأمن و الاستقرار.

مما سبق وبناءا على النتائج المستخلصة ،يمكن القول أن الجزائر مما تملكه من إمكانيات وتحويه من كفاءات ،لها القدرة على بناء سياسة خارجية فعالة ،تمكنها من المشاركة بقوة في رسم السياسات المتعلقة بالمجال الإقليمي ،المغاربي و العربي عموما و المتوسطي و الإفريقي .

وتبلغ الحدود البرية بين الجزائر و المغرب حوالي 1601كلم باحتساب أراضي منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها.بين المغرب و جبهة البوليساريو.وتعرف الحدود بعض التوتر من حين لأخر حين ينشر الجانبان قوات عسكرية لهما دون أن يصل إلى ذلك إلى أي تشابك عسكري .

قائمة المصادر

والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976.

المراجع باللغة العربية

1) إبراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هوراي بومدين إلى الرئيس الشاذلي دار هومة، الجزائر، 2012.

2) أحمد نوري النعمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2009).

3) إسماعيل قباري محمد، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1980).

4) إسماعيل مستغراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة .... والحديث عند الشرعية الدولية؟ الجزائر: دار هومة، 2010.

5) انبعاث امة، ج6ô01، المطبعة الملكية الرباط، 1960-1961.

6) بن دعية عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

7) بن منصور عبد الوهاب، الحسن الثاني، حياته وجهاده ومنجزاته 101 1969.

8) بوقنطار الحسن، السياسة العربية للملكة المغربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي، الأوروبي، باريس 1997.

9) بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا في مجموعة المؤلفين الاستبداد في أنظمة الحكم (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005) .

10) بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية الجزائر نموذجا في: مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2005).

11) تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات (الأردن: مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1: 2005).

12) جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

13) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الويت: المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، 1995.

14) حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية (القاهرة: المكتبة الحديثة، 1969).

15) الحسن الثاني، ذاكرة الملك 01، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرباط، 1993.

16) حسين بوجيهة: بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار: مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء، العرب، 05 أفريل 2008.

17) حسين عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية (بغداد: مطبعة أسعد، 1976).

18) حناش حميد، كمالي نجيب، الدكتور عبد الكريم الخطيب، مسار حياة الطبعة الأولى، 1997.

19) الحياد وعدم الانحياز، ظاهرة من الظواهر السياسية للعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية: أنظر زينابيلي عبد المنعم، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، مطبعة وزارة التربية، دمشق، 1977.

20) د. غيسيما كاغو. سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق. مركز الجزيرة للدراسات. 13 يوليو 2014.

21) رابح عدالة، هواري بومدين، رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013.

22) رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999.

23) روبرت كانتور، السياسات الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، عمان: مركز الكتب الأردني 1989.

24) رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر في الأزمة الجزائرية4 الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

25) سعد بوشعير) النظام السياسي الجزائري عين ميلة، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990.

26) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن: دار وائل للنشر، ط3: 2006.

27) السيد سليم تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل، 2001).

28) شاقير محمد، القرار السياسي في المغربô01، دار الألفة، 1992.

29) شكراوي خالد، السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والإقليمية والدولية. مركز الجزيرة للدراسات. 13 يوليو 2014.

30) صادق دولت أحمد و آخرون، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط3 1985.

31) الطاهر الزوبيري، نصف قرن من الكفاح1 مذكرات قائد الأركان جزائري تحرير: مصطفى دالع، الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

32) عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 2006.

33) عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

34) عبد الرحمان يوسف حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

35) عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر، خلفيات و حقائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

36) عبد الله محمد أمين، في أصول الجغرافيا السياسية: (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1977).

37) عبد المولى هابل ، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية (الأردن: دار الكندى للنشر و التوزيع، 2006).

38) عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

39) عبد الوهاب الكيالي و زهير كامل، الموسوعة السياسية، الجزء الأول(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974).

40) عدنان السيد حسين، النظرية في العلاقات الدولية0 (بيروت مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر و التوزيع 2003).

41) العزي سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية: ط01، المركز الثقافي العربي، 1978.

42) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظرة السياسية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة الغربي، 2005).

43) عمار بومايدة، بومدين وآخرون –ما قاله وما أثبتته الأيام–، تقديم عبد الحميد سهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

44) عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

45) غسان محمد عبد المعطي، مقدمة في علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2: 1987).

46) فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة و دول الضعف (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1: 2005).

47) فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية (الاسكندرية، د.) 1985).

48) لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة في الجزائر، دار الحكمة، 1990.

49) لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، عين ميلة، دار الهدى، 1975.

50) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد السيد سليم و محمد بن أحمد مغني(الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، ط1: 1989).

51) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).

52) مازن إسماعيل الرمضاني، نظريات السياسة الدولية(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2 1985).

53) ماكريدس روي و كين تومسون، النظريات السياسة الخارجية و مضلاتها، ترجمة: حسن صعب، بيروت دار الكتاب العربي، 1966..

54) محمد ازهر السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة (جامعة الموصل 1993).

55) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجبل، ط2: 2001.

56) محمد العربي المساري، تبادل التأثير في رسم السياسيات الداخلية والصور الخارجية، 1997.

57) محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، القاهرة، منشأة المعارف، 2001.

58) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا و المشكلات الدولية8 (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1971).

59) محمد علي العويني، العلاقات الدولية في النظرية و التطبيق (القاهرة: د.د.ن 1980).

60) محمد علي العويني، العلوم السياسية، دار الأصول و النظريات و التطبيق، القاهرة، دار الوزن للطباعة و النشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1998.

61) محمد عوض الهزايمة، الجغرافيا السياسية (عمان: دار وائل، 2004).

62) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية من منظور معاصر (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية 1989).

63) محمد نصر المهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة3 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).

64) مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة: دار المعرفة 1998.

65) مصطفى مصابيح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال ازمة الحدود وقضية الصحراء الغربية رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

66) معتصم محمد، النظم السياسية المعاصرة 01، منشورات ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992.

67) مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984).

68) ميرل مارسيل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر حضر، بيروت، جويس برس، سسلسلة آفاق دولية، ح.د.ت.ن.

69) ناجي صادق، السياسة: دراسة سيسيولوجية(دمشق: دار الجليل للطباعة و النشر، 1984).

70) النازي عبد الهادي، الحسن الثاني اعظم سفير للشعب المغربي، في: جلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

71) هدى متيكس "توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"" المستقبل العربي، العدد 172 ô 1993.

72) وهيبة دالع. "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر) 2008.

73) يحي يحياوي- تقرير التوجيهات الإفريقية الجديدة للغرب- مركز الجزيرة للدراسات- 29 يونيو 2015.

74) يوسف ناصف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

الرسائل والأطروحات الجامعية

1) أزواغ محمد، اختصاصات رئيس الدولة في النظام السياسي المغربي، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1978.

2) رياض بوزري، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و العولمة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011-2012.

3) العايب محسن، رسالة ماجستر: البعد الأمني لسياسة وديبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992.

4) عتيقة نصيب، دور العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص مقانة، جامعة خيضر محمد بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم السياسة و العلاقات الدولية، 2012/2011.

5) عنيس عبد الرحيم، السياسة المغربية، الشرق-اوسطية 1956-1990، رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد ابن عبد الله، فاس، 1991.

6) كفسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطوره و مستقبلها 1963-1994 مذكرة ماجيستر، تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، شعبة التاريخ، 2012-2013.

7) نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1999-2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005م).

الدوريات والمجلات

1) حسين آيت أحمد في حديث مع الصحفي سعد بوعقبة، المنشور بجريدة العالم السياسي (الجزائرية)، يوم 22 مارس 1999.

2) بن محمد علوي. مجلة العرب- نشر في 2016/12/29- العدد: 10498

3) حسين آيت أحمد في حديث مع الصحفي سعد بوعقبة، المنشور بجريدة العالم السياسي (الجزائرية)، يوم 22 مارس 1999.

4) شؤون مغربية، العدد 08، بتاريخ جوان 1996، حيث وردت لائحة بالدول الموقعة على اتفاقيات دولية تتعلق بحقوق الانسان.

5) عادل مساوي، التحول السياسي المغربي وقضايا السياسة الخارجية اية أفاق؟، مجلة، وجه نظر.

6) فاروق أبو زيد، دور الرأي العام و وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية، مجلة الدبلوماسية، ع4، أبريل 1984.

7) قاسم دويكات، (العمق الجغرافي الاستراتيجي، مجلة الأقصى، ع 879، أكتوبر 1985).

8) كريمي علي، الدبلوماسية المغربية وسياسة المحاور، مجلة الأبحاث، العدد 808 1985.

9) مجلة مالية ملف علاقات المغرب إفريقيا، العدد 28 أوت 2015 وزارة الاقتصاد والمالية. الرباط.

10) محمد سالم: الجزائر تنجح في إقناع دول الساحل بمحاربة الإرهاب دون تدخل أجنبي، الشروق اليومي. 18 مارس 2010.

الخطابات

8) أول خطاب العرش للملك محمد السادس بتاريخ 30 جويلية 2000: خطب وندوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منشورات وزارت الاتصال من 23 جويلية 1999 إلى 18 جويلية 2000.

9) خطاب العرش لسنة 1983، أنظر: خطب الملك الراحل الحسن الثاني 1983-1984.

10) خطاب العرش، 03 مارس 1962، انظر: انبعاث أمة، ج907 018، المطبعة الملكية، الرباط، 1962.

11) خطب وندوات الملك الحسن الثاني، مارس 1977، مارس 1978.

المراجع باللغة الأجنبية

1) Boualem Bougneteuia. es fronti res Meraticenales De l lgérie .études et Decnrnehts. lger Sed 1981

2) SON (C.F), spects constitutionnels et politi ues du Maroc indépendante , R.D.P, septembre/octobre 1975.

3) Ferhat bas, 'indépendance confis uée, Paris, Flammarion, 1984.

4) Jean eca et Jean Claude Vatin, l' lgérie politi ue institutions et régime, Paris fondation National des sciences politi ue

5) bdelkader Yefhas, a uestion du pouvoir en lgérie, EN P, 1990 .

6) Declaration rapportée par le Monde du 04/01/60, cité par : HZ INE (El Hassan), a politi ue marocaine de no-alignement de 1961 1979, Mémoire de DES en droit public, Université Hassan II, Casablanca, 1985.

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الإهداء.

مقدمة..... 0

الفصل الأول الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

تمهيد.....

المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية..... 2

المطلب الأول تعريف السياسة الخارجية..... 2

المطلب الثاني أنماط السياسة الخارجية و خصائصها.....20

المطلب الثالث محددات السياسة الخارجية.....26

المبحث الثاني أجهزة ووسائل وأهداف السياسة الخارجية.....30

المطلب الأول أجهزة السياسة الخارجية.....30

المطلب الثاني أهداف السياسة الخارجية.....43

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....48

المطلب الأول العوامل المادية.....48

المطلب الثاني العوامل الاجتماعية..... 6

المطلب الثالث العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية.....73

خلاصة.....79

الفصل الثاني السياق الخارجي الجزائري المغربي

تمهيد..... 8

المبحث الأول سياسة الخارجية الجزائرية.....82

المطلب الأول النظام السياسي الجزائري.....82

المطلب الثاني مرحلة الأحادية الحزبية.....84

المطلب الثالث مرحلة الاستقرار..... 20

المبحث الثاني سياسية خارجية المغربية..... 23

المطلب الأول المحددات النظرية للسياسة الخارجية عند الملك الراحل حسن الثاني..... 24

المطلب الثاني سياسة خارجية عند محمد السادس..... 37

المبحث الثالث العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية المغربية..... 42

المطلب الأول مشكل الحدود..... 43

المطلب الثاني القضية الصحراوية والعلاقات الجزائرية المغربية..... 44

خلاصة..... 49

الفصل الثالث سياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في إفريقيا.

تمهيد..... 5

المبحث الأول المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة الإفريقية..... 52

المطلب الأول التداعيات الأمنية..... 52

المطلب الثاني التداعيات الإقتصادية..... 55

المطلب الثالث التداعيات الخارجية..... 58

المبحث الثاني السياسة الإفريقية للمغرب..... 64

المطلب الأول عزلة المغرب لإفريقيا..... 64

المطلب الثاني السياسة الاقتصادية في إفريقيا..... 66

المطلب الثالث عودة المغرب للساحة السياسية الإفريقية..... 75

المبحث الثالث منافسة السياسة الخارجية الجزائرية المغربية..... 77

المطلب الأول الاتفاقيات المغربية في إفريقيا..... 77

المطلب الثاني الاتفاقيات الجزائرية في إفريقيا..... 80

خلاصة..... 84

خـــــــاتمة..... 86

قائمة المصادر والمراجع.

ملخص.